

ISBN =  
246843



التطبيع

بين المفهوم والممارسة

دراسة حالة

التطبيع العربي - الإسرائيلي

رسالة ماجستير مقدمة من الطالب

سعيد يقين داود

إشراف

د. علي الجرباوي

Thesis  
DS  
63.2  
.I75  
D39  
2002

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في برنامج الدراسات العربية المعاصرة ، من كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت - فلسطين

شباط - ٢٠٠٢



# التطبيع بين المفهوم والممارسة

دراسة حالة:

التطبيع العربي - الإسرائيلي

رسالة ماجستير مقدمة من الطالب

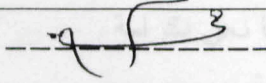
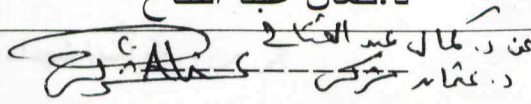
سعيد يقين داود

تاريخ المناقشة

2002-2-12

لجنة النقاش

د. علي الجريسي

د. محسن يوسف	د. كمال عبد الفتاح
	

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في برنامج الدراسات العربية المعاصرة، من كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت - فلسطين.

## إلى... ..

... إلى من أوقد في تضاعيف دماغي حب الأرض، وأشعل في تجاويف قلبي حب الكتاب .  
إلى تلك الروح الصافية. . . المتمردة التي أقامت في نفسي حواراً أبدياً بين الكتاب  
والمعول، فقضى وعلى وجهه مسحة من جمال كروم العنب، وفي راحة يديه معالم درب  
شاق ، وفي عينيه وصية كبرى؟

\*\*\*\*\*

... إلى رفيقة روحه وقلبه التي تتاغم صوتها العذب مع طرقات معوله ، واختلط دمعا  
وعرقها مع دمه وعرقه ، معاندين معا حياة شاقة من الرحيل والفراق ، إلى جمع حبات  
العنب والقمح والزيتون من بين الأشواك .

\*\*\*\*\*

إلى... .. والديّ الحبيبين

\*\*\*\*\*

إلى من رحلوا منا شهداء لأجل أن نحيا نحن بكرامة

\*\*\*\*\*

... إلى كل قلب وعقل في فلسطين والوطن العربي يرفض بوعي التطبيع مع العدو  
الصهيوني الذي استباح إنسانية الإنسان وذبحة وهجره من وطنه وألقاه لاجئاً مدمراً فقيراً  
دون ذنب اقترفه عبر تاريخه الطويل.

\*\*\*\*\*

## قائمة المحتويات

C  
D  
I

1  
4  
5  
6  
6  
7  
9  
11  
12  
14  
15  
16  
17  
18  
19  
21  
21  
22  
23  
24  
25  
26  
26

الإهداء

قائمة المحتويات

ملخص باللغة الانجليزية

المقدمة

الفصل الأول:

1. تمهيد
2. مقدمة
3. التطبيع لغة (مفهوم التطبيع)
4. التطبيع كمفهوم سياسي
5. مبادئ العلاقات الودية في القانون الدولي
6. مبدأ التعايش السلمي
7. أشكال التطبيع
8. خلاصة
9. هوامش الفصل الأول

### بعض تجارب التطبيع بين الدول المتحاربة والمتنافسة

الفصل

الثاني

1. تمهيد
2. إطار نظري
3. التسوية القسرية (القهرية) في الحرب العالمية الأولى (التطبيع الإرغامي).
4. تجارب التطبيع بعد الحرب العالمية الثانية
5. التجربة الألمانية الأوروبية
6. أسس وآليات التطبيع والتكامل في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية
7. التطور الطبيعي الطوعي للجماعة الأوروبية
8. توازن القوى والتطبيع الأمريكي السوفيتي
9. أزمة كوبا ورسوخ الوفاق
10. بعض تجارب التطبيع في العالم
11. التطبيع الأمريكي - الصيني

29	.....	12	التطبيع التركي - اليوناني .
31	.....	13	تطبيع العلاقات الأمريكية مع فيتنام
34	.....	14	إيران وأمريكا نحو التطبيع
36	.....	15	خلاصة
37	.....	16	هوامش الفصل الثاني

## 39 الفصل الثالث: تحولات الفكر السياسي العربي

### من الرفض المطلق إلى الاعتراف المطلق بإسرائيل

1948 - 1999

41	.....	1	تمهيد
42	.....	2	مدخل تاريخي .
43	.....	3	قرار التقسيم .
44	.....	4	نكبة فلسطين وبداية الصدام العربي - الإسرائيلي
44	.....	5	اتفاقيات الهدنة (وقف القتال وبداية الإرث التفاوضي العربي - الإسرائيلي).
46	.....	6	مشاريع التسوية بين 1949 - 1967
47	.....	7	مقدمات القبول بإسرائيل كدولة بعد هزيمة حزيران - 1967
47	.....	8	مؤتمر القمة (مؤتمر اللاءات الثلاث)
48	.....	9	تجذر العمل السياسي العربي في الصراع وإقصاء الخيار العسكري
49	.....	10	صدور قرار مجلس الأمن 242
49	.....	11	نتائج حرب حزيران وظهور التطبيع السياسي
50	.....	12	مشروع روجرز
49	.....	13	الموقف الفلسطيني إزاء التسوية السياسية 1967 - 1973
52	.....	14	مبدأ التحرير الكامل 1968 - 1973
53	.....	15	مقدمات كامب ديفيد والاعتراف الفلسطيني بإسرائيل
53	.....	16	قرار مجلس الأمن 338
54	.....	17	اتفاقيات فصل القوات (مباحثات الكيلو 101)
56	.....	18	القرار 338 ومؤتمر جنيف
57	.....	19	زيارة السادات للقدس - 1977
58	.....	20	الاشتراطات الإسرائيلية قبل توقيع اتفاقات كامب ديفيد

58	21.	تحولات الفكر السياسي الفلسطيني بعد أكتوبر 1973 .....
58	22.	مشروع السلطة الوطنية - (البرنامج المرحلي) .....
60	23.	تطور الفكر السياسي الفلسطيني بعد العام 1982 .....
60	24.	مشروع الدولة الفلسطينية .....
61	25.	مؤتمر مدريد والطريق إلى أوسلو .....
62	26.	الاشتراطات الإسرائيلية قبل توقيع اتفاق أوسلو .....
63	27.	تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني .....
64	28.	خلاصة .....
65	29.	هوامش الفصل الثالث .....

67	<b>الفصل الرابع: التطبيع استراتيجياً إسرائيلية</b>	
68	1.	تمهيد .....
69	2.	مدخل .....
69	3.	التطبيع استراتيجياً إسرائيلية لتحقيق شرعية مفقودة .....
71	4.	اكتساب الشرعية .....
72	5.	التطبيع استراتيجياً أمنية إسرائيلية .....
73	6.	نظرية الأعماق الأمانة .....
75	7.	التطبيع ضرورة اقتصادية .....
75	8.	أزمة البنية الاقتصادية الإسرائيلية .....
76	9.	إلغاء المقاطعة الاقتصادية .....
77	10.	ماهية بروتوكولات التعاون العربية - الإسرائيلية .....
78	11.	المؤتمرات الاقتصادية الخاصة بالتنمية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا .....
80	12.	مشروع بيرس : الشرق الأوسط الجديد .....
81	13.	التطبيع حاجة اجتماعية أساسية .....
82	14.	السور وبرج الحراسة (جيتو الشرق الأشكنازي) .....
83	15.	ساعدونا على تطبيع العلاقة مع أنفسنا .....
85	16.	خلاصة .....
86	17.	هوامش الفصل الرابع .....

89	التطبيع في الفكر السياسي والخطاب الثقافي الغربي	الفصل الخامس:
90	1. تمهيد	
91	2. مدخل	
92	3. تحولات جذرية تاريخية (النظام العالمي الجديد)	
93	4. السلام والتطبيع .	
94	5. التطبيع وقيم النظام الدولي الجديد ( العولمة)	
95	6. خطاب فوكوياما: نهاية التاريخ والإنسان الأخير	
96	7. مستقبل العلاقة بين العالمين (ما قبل التاريخ وما بعد التاريخ) ....	
99	8. الاستراتيجية الأمريكية والمشروع الشرق أوسطي	
100	9. الأداة الوظيفية	
102	10. المفاوضات متعددة الأطراف كآلية لترسيخ التطبيع	
103	11. احتواء الأخطار في خطاب فوكوياما	
103	12. لجنة التعاون الاقتصادي	
103	13. لجنة اللاجئين	
104	14. ضبط التسليح والأمن الإقليمي .	
105	15. خلاصة	
106	16. هوامش الفصل الخامس	

109	التطبيع: فكراً وممارسة في الإطار العربي .	الفصل السادس:
110	1. تمهيد	
111	2. مدخل	
112	3. التطبيع مشروع سياسي مُملى على العرب .	
113	4. المدرسة الواقعية	
114	5. التطبيع عند النظم السياسية (المدرسة الواقعية)	
115	6. التطبيع وشهادة حسن السلوك الأمريكية	
117	7. منطلقات التطبيع عند الاتجاه الشعبي: من اكتشاف الآخر، إلى	

	التأثير الإيجابي فيه.....	
122	المعارضة الشرطية للتطبيع (البراجماتيكية) .....	.8
123	رفض وإدانة التطبيع على مستوى الضمير الجمعي القومي .....	.9
124	لماذا الرفض الشعبي لمشروع التطبيع ؟ .....	.10
129	لجان مقاومة التطبيع في الوطن العربي .....	.11
131	..... خلاصة.....	.12
132	..... هوامش الفصل السادس.....	.13
135		
139		
139	..... الكتب .....	.1
142	..... المقالات .....	.2
147	..... المقابلات الشخصية .....	.3
148	.....	

الخاتمة

فائمة المصادر والمراجع:

الملاحق



## Summary

### Normalization: Concepts and Practices – A Case Study of the Arab-Israeli Normalization

This is the title of a Masters Dissertation submitted as a requirement for graduation from the Masters Program for Contemporary Arab Studies at Birzeit University. The dissertation tries to answer the questions related to the concept of normalization, and its practices on the international level.

In the first chapter, the dissertation discusses the theoretical framework of the normalization concept. The second chapter reviews some normalization examples in the international community, including those that resulted in stable diplomatic relations, such as the German-European experience in the aftermath of World War II, which led to European integration in a unified economic system, and the American-Chinese example which ultimately led to the establishment of full diplomatic relations between two ideologically opposed countries. Another example is the current attempts between Turkey and Greece whose relations had been severed because of their conflict over Cyprus. Finally, the normalization between Iran and the United States, since their 1979 conflict is yet another example.

Within this framework, the dissertation adopts that concept of normalization, which replaced various confrontational or conflict-driven interactions with concepts based on cooperation and peace-oriented interactions in international political, economic and cultural relations.

The second part of the dissertation studies the case of Arab-Israeli normalization, taking into consideration the advancements in Arab and Palestinian political thought from a historical perspective. This covers basic intellectual developments starting from an absolute Arab and Palestinian rejection of the existence of the state of Israel, shifting to recognition of this existence, culminating in a readiness to deal with Israel on the basis of mutual recognition and good neighborliness. This was a logical introduction to understanding the Arab and Palestinian normalization, the initial manifestations of which was Sadat's 1977 visit to Jerusalem, and continuing on to the Oslo Agreements between the PLO and Israel, and the Wadi Araba Israeli-Jordanian Peace Agreement in the early nineties. A number of Arab countries sought this normalization on various levels.

The third chapter, entitled "The Transformation of Arab Political Thought from Absolute Rejection to Recognition of Israel's Existence," constitutes an introduction to the three following chapters. The fourth chapter discusses the Arab-Israeli normalization from an Israeli perspective. In this regard, the dissertation tackles the prospects of the normalization project, which Israel tried so hard to incorporate into the peace process that started with the Madrid Conference for Peace in the Middle East. In doing so, Israel sought to establish this normalization as a de facto reality on the ground, with the aim of securing its legitimacy, long denied by its Arab neighbors. Israel also sought a guarantee of its security, a consolidation of its economic structures, and an appeasement of the Jews' sense of the Diaspora.

In the fifth chapter, the dissertation discusses the normalization project from the perspective of the West, and as a Western strategy that aims to guarantee a secure and legitimate existence of Israel in the Middle East. This secure Israeli existence, integrated in the larger regional market, is a political and cultural advantage that can secure for the West important ideological, economic, and political leverage points.

In its sixth and last chapter, the dissertation discusses the official Arab and popular regional regimes' interactions with the concept of Arab-Israeli normalization, which is seen as an imposed political and economic objective. Both on the official and popular levels, Arab interaction was susceptible.

On the official (realistic) level, that of Arab political regimes, both those which reached peace agreements with Israel (Egypt and Jordan), and those which have limited consular or economic relations as a step towards full recognition and diplomatic relations, normalization with Israel is seen as freeing the official Arab regimes from the political, security and economic pressures that have plagued them since the beginning of the conflict, when Israel occupied and established itself in Palestine.

On the popular level various trends, regardless of their social or occupational status or party affiliation, deemed normalization as a colonialist project that represents mainly Western and Israeli aspirations. Thus the popular level saw normalization as a dictated project that seeks to destroy the current Arab regional political regime, and replace it with one that offers Israel economic supremacy in the region, based on its high productivity and technological advancements. Such a regime would offer the West a Middle Eastern globalization sphere. It also ultimately offers

Israel the legitimacy it lacks among the Arabs, and it consolidates its security, while at the same time instilling defeat within Arab ranks, a people who do not readily accept defeat and surrender. For all that, and with noticeable success, this trend (radical) led the struggle to foil this normalization project, which represents joint Israeli-Western aspirations.

End

## مقدمة

لا تسعى الدول في صراعها مع الدول الأخرى إلى تأييد الصراع، لأن لا دولة بغض النظر عن قوتها وعن أسس شرعيتها بقادرة على تحمل تبعات الصراع إلى الأبد. لذلك، فالتطبيع كظاهرة سياسية يأتي دائما كحاجة دولية ومجتمعية لإعادة الأمور والعلاقات بين الدول إلى سابق عهدها من التعاون وحسن الجوار، كالتي كانت عليها قبل اندلاع الحروب وتفاقم الأزمات، بعد ان تكون قد قامت بعمليات تسوية تضمن لأطراف النزاع كافة مصالحها التي حاربت لاجلها أو التي انتهكت خلال الحرب، أو التي كانت سبباً لاندلاع هذه الحروب.

انطوى الصراع العربي - الإسرائيلي في الخمسين سنة الماضية، على منظومة مفاهيمية كان آخرها مفهوم التطبيع. والتطبيع كظاهرة في العلاقات الدولية يشكل ارتثاً تاريخياً طويلاً، مرسوماً زال يمارس بطرق واليات مختلفة تبعاً للسياق التاريخي الذي يحدث فيه، وهو ظاهرة قديمة قدم المجتمعات والدول نفسها.

خاضت إسرائيل في سبيل تحقيق وجودها السيادي، ثم بعد الإعلان عن الوجود الفعلي لسلسلة من الحروب حققت فيها انتصارات جيوسياسية خاطفة، وحاز وجودها (كدولة يهودية) في الشرق الأوسط اعترافاً دولياً ولا سيما في المعسكر الغربي، وأصبحت عضواً في هيئة الأمم المتحدة. لكنها مع كل ذلك لم تتمكن لفترة طويلة من نزع الاعتراف بشرعية وجودها من الدائرة الحضارية العربية. كما أنها لم تستطع إنجاز الوطن الآمن للمهاجرين اليهود. إذ ما زال حتى اليوم يقتل فيها أكبر عدد من اليهود في العالم، كما أنها لم تنجح حتى اليوم من تجميع اليهود فيها وتصفية الدياسبورا. فلا تتجاوز نسبة اليهود فيها أكثر من 35% من يهود العالم بعد أكثر من ثلاثة وخمسين سنة على قيامها.

منذ بدء عملية التسوية السياسية بين العرب وإسرائيل التي انطلقت عملياً مع زيارة السادات للقدس عام 1977، عملت إسرائيل على ربط أية تسوية بشأن الأرض والانسحاب منها بآليات تؤدي الى تطبيع وجودها اقتصادياً وثقافياً مع الدول والشعوب المجاورة لها ( الشعب الفلسطيني، والأردن، مصر، سوريا) ثم لتطبيع من خلال ذلك وأثنائه علاقاتها مع الدول العربية كافة.

منذ " كامب ديفيد" و "مديرد" مروراً "بأوسلو" و "واشنطن" ثم "وادي عربة" انتقل مفهوم التطبيع كهدف استراتيجي إسرائيلي من استهداف المؤسسة السياسية العربية الرسمية إلى المؤسسة الثقافية العربية، محدثاً جدلاً عربياً حاداً، ووجهات نظر مختلفة متعارضة، سواء أكان ذلك على مستوى العلاقة بين المؤسسة الثقافية والمؤسسات السياسية الرسمية، أو على مستوى المؤسسة الثقافية نفسها وبداخلها.

تحاول هذه الدراسة أن تقف عند حدود مفهوم التطبيع في إطاره العام ، وتجارب ممارسته عند الدول التي خاضت حروباً بينها وانتهت بتطبيع علاقاتها من جديد، ثم دراسة الظاهرة (التطبيع) في إطارها الإقليمي كحالة خاصة بين دولة لم تكن ناشئة وموجودة أصلاً ودولاً كانت قائمة بالفعل ومعتَرف بها، أي بين إسرائيل والأطراف العربية المختلفة. ولذلك ستعنى الدراسة بمناقشة وتحليل وتوثيق خط تطور مفهوم التطبيع وتفاعله في إطار مشروع "الأرض مقابل السلام" إقليمي، وفي إطار "النظام العالمي الجديد" المتبنى أمريكياً وغربياً، وفي إطار "الشرق الأوسط الجديد" المروج له إسرائيلياً.

ومن هذا المنطلق فإن الدراسة تركز على عدد من التساؤلات التي تشكل معاً محاوراً أساسية لهذه الدراسة:

ما هو التطبيع؟ وكيف مورس بين الدول المتحاربة؟ وما هو المفهوم الإسرائيلي للتطبيع وكيف تتحدد أبعاده السياسية الاقتصادية والاجتماعية؟ وما هو دور الفواعل السياسية المؤثرة في النظام الدولي (أمريكا والمجموعة الأوروبية) في عملية التطبيع وما هي مصالحها؟ ثم كيف تفاعل النظام العربي الرسمي مع التطبيع؟ وما هي أسس التباين إزاء الموقف من التطبيع عند المؤسسة السياسية الرسمية والمؤسسة الثقافية العربية؟ وضمن هذه المحاور، كيف تطور الفكر السياسي العربي تجاه إسرائيل؟

تتبدى أهمية هذه الدراسة في موضوعها الحديث الذي فتح على مصراعيه في السنوات العشر الأخيرة (رغم أن جذوره زمنياً تعود إلى أبعد من ذلك)، فما زال هذا المشروع (التطبيع) المطروح إسرائيلياً وغربياً على المنطقة مثاراً للجدل الصاخب في الوطن العربي، ومن هنا فإن تصدي الدراسة لموضوع التطبيع من شأنه الإسهام (إلى حد) في تحديد علمي للمفهوم والمشروع من أجل تبيان قيمته السياسية وابعاده الاقتصادية والأمنية والثقافية في منطقة الشرق الأوسط (الدائرة الحضارية العربية)، لتكون زادا للمهتمين الباحثين في المنطقة العربية وفلسطين.

سيعتمد في هذه الرسالة بشكل أساسي على (منهج تحليل المضمون) لكم من الكتب والمقالات والمواد الدعائية والأخبار الصحفية المتعلقة بموضوع الرسالة، كما سيقضي لغايات البحث النظري استخدام المنهج التاريخي للإضاءة على السياق الزمني لمحور الحدث. بالإضافة إلى توظيف بعض الأدوات الميدانية بأشكالها المختلفة من مقابلات وغيرها.

لم تتساقب هذه الدراسة ببسر، فعلى المستوى الذاتي كان على الباحث (ولغايات البحث العلمي الموضوعي) الذي طغى عليه الموقف الراض المسبق لفكرة التطبيع مع إسرائيل، أن يتحول نحو الموضوعية بدون انفعال. وكانت عملية التجاذب بين الموقف المسبق والكتابة العلمية من أصعب مراحل سير الرسالة، والتي شهدت توجيهات مكثفة وحادة أحياناً من قبل الأستاذ المشرف مما أخرج كثيراً مسألة اكتمالها ونقاشها. ونظراً لحساسية موضوعها (التطبيع) فقد احتجبت العديد من الشخصيات النافذة وبعض المؤسسات العاملة في حقل التعايش مع إسرائيل عبر أي شكل من أشكال التواصل والإفادة.

ومن أجل الإحاطة بإشكاليات الرسالة، جرى تقسيمها إلى ست فصول أساسية محورية هي: قراءة في مفهوم التطبيع، وتناولت في الفصل الثاني تجارب التطبيع بين الدول المتحاربة والمتنافسة، في حين انصب الفصل الثالث على تطور الموقف العربي والفلسطيني من إسرائيل. أما الفصول الرابع والخامس والسادس فقد ناقشت بالترتيب التطبيع إسرائيلياً من منظور سياسي اقتصادي أممي اجتماعي، والتطبيع في الفكر الغربي والمصالح الغربية المستفيدة من مشروع التطبيع العربي - الإسرائيلي واستحوذ الفصل الأخير على دراسة مشروع التطبيع في المنظور العربي الرسمي والشعبي.

وفي الختام يسعدني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى الدكتور علي الجرباوي الذي شرفني بالإشراف على هذه الرسالة ومنحني من وقته وسعة صدره، رغم قسوته الشديدة ليس أحياناً وإنما دائماً. وإلى أساتذتي الأفاضل الدكتور حماد حسين والدكتور محسن يوسف والدكتور كمال عبد الفتاح في جامعة بير زيت - فلسطين الذين كان لتشجيعهم لي اعظم الأثر في نفسي، وإلى الزميل عبد الرحيم الشيخ الذي كان لمساعدته أثر مهم في هذه الرسالة. كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى أسرة مكتبة مؤسسة عبد الحميد شومان وإلى دائرة التوثيق في مجمع النقابات المهنية في الأردن، وإلى الزميل ياسر مرار الذي تولى طباعة هذه الرسالة وإعادة تصليحها عشرات المرات، وإلى كل من أمدني بالتشجيع والمعلومات من الذين قابلتهم خلال إعداد هذه الرسالة، لهم مني أسمى آيات العرفان بالجميل.

سعيد يقين

شباط 2002

## الفصل الأول

### معالم نظرية في التطبيع:

1. تمهيد
2. مقدمة
3. التطبيع لغة (مفهوم التطبيع)
4. التطبيع كمفهوم سياسي
5. مبادئ العلاقات الودية في القانون الدولي
6. مبدأ التعايش السلمي
7. أشكال التطبيع
8. خلاصة
9. هوامش الفصل الأول

## تمهيد :

يتعلق هذا الفصل بالإطار النظري المعرفي القانوني للتطبيع كمفهوم من حيث دراسة الأصول اللغوية لمفهوم التطبيع، ثم دراسة العلاقة بين المفهوم اللغوي: (طبع ، يطبع تطبيعاً، أي جعل الأمر عاديًا طبيعيًا . إن كان على مستوى الأشخاص أو الظواهر ، أو العلاقات السياسية) ، وبين البعد المعرفي الاصطلاحي الذي يؤول باتجاه تحويل حالة صراعية تنافسية بين دولتين أو أكثر إلى حالة سلامية تنتفي فيها مظاهر الصراع، وتحل محلها شبكة من العلاقات التعاونية السلمية المستقرة .

ثم يتناول الفصل بعد ذلك التطبيع كمفهوم سياسي في منظومة العلاقات الدولية والقانون الدولي وذلك بد راسة التطبيع في إطار القانون الدولي، وعلاقته الجدلية بمفهوم الاعتراف السياسي والقانوني . كما يتناول الفصل أنماط التطبيع بين الدول في الوقت الحاضر .



## مقدمة: مفهوم التطبيع

يشكل "التطبيع" كمفهوم من المفاهيم الأساسية في شأن العلاقات الدولية إحدى مقولات المنظومة الفلسفية والتاريخية والسياسية في العلاقات الدولية قديماً وحديثاً ومستقبلاً. مورس التطبيع كسلوك سياسي واجتماعي واقتصادي مع ظهور أول صراع على الموارد الطبيعية، مع تبلور نشوء الدولة والملكية الخاصة في عصر العبودية - الكلاسيكي الأول. ومع تعقد الحاجات الإنسانية وتكثفها، ومع ازدياد حدة المنافسة بين القبائل والشعوب والطوائف والقوميات، أصبح التطبيع من أهم الأدوات الإنسانية التي تبحث عن الاستقرار والتعاون بين البشر بهدف مواجهة التحديات التي تهدد أمن الإنسان.

فـ "التطبيع"، كمفهوم سياسي حديث، هو حصيلة التجارب والجهود البشرية منذ تشكلت أول ملامح مجتمع بشري حتى بروز واستقرار الدولة بالمعنى السيادي والقانوني الحديث. وبالضرورة فإن هذا المفهوم كسلوك مرّ بأشكال ممارسة مختلفة تبعاً لطبيعة المشكلة وعمقها وعدد الأفراد والقبائل المشتركة فيها. ولأنه استخدم تاريخياً لرأب الصدع أو لم الشمل، فإن تسميته اختلفت تبعاً لنوع السياق الاجتماعي الاقتصادي التاريخي الذي مورس فيه كسلوك. لهذا فالتطبيع ينتمي بالفعل إلى لغة علم السياسة وكذلك للعلوم الاجتماعية على حد سواء (1).

## التطبيع لغة:

يجد الباحث أن معاجم اللغة العربية تخلو من كلمة "تطبيع" بالمعنى السياسي المقصود من الكلمة، والذي أصبح متداولاً حالياً على نطاق واسع، في حين أن ما أجمعت عليه المعاجم العربية كان على النحو الآتي:

"الطبع" هو السجية التي جُبل عليها الإنسان، والطبيعي: ما هو منسوب إلى الطبع، وطبعَ تطبيعاً الشخص أي عوده إياه (2) وفي القاموس العربي الشامل ذكر التَّطْبَعُ بالشخص "أي التخلُّق بطباعه" (3) ولم يخالف المعجم الوسيط القاموس العربي الشامل في ذلك، بل ذهب إلى أن: "طبع فلاناً أي عوده ونشأه عليه، وطبعه: مبالغة طبعه، وتطبع بكذا: أي تخلَّق به، وطبع الدابة: حملها مالا تطيق، والطبع هو الخلق، السجية، المثال . . . . ."

لم يخرج المنجد في اللغة والأدب والعلوم عن المعاني السابقة فجاء بما يلي: "طبعَ طبعاً الشيء: صورته بصورة ما، وطبع الدابة عند العامة أي أذلها وراضها، وتطبع بطباع أبيه:

أي تخلق بأخلاقه<sup>(4)</sup> . وفي القواميس مزدوجة اللغة (عربي/إنجليزي) جاء في قاموس المورد المعاني الآتية :

( Normal ) طبيعي ، سوي ، عادي ، وحادث بصورة طبيعية ، و ( Normally ) - المتوسط ، الحالة السوية، و ( Normality ) أو ( Normalize ) يطبع ، يجعله طبيعياً. (5) وجاء في القاموس العربي/الفرنسي أن: ( Normalisation ) : تتميط : تسوية، وجاء فيه معنى آخر هو: (Normalisation D'une Situation Pulitique) تطبيع حالة سياسية : إعادة الهدوء بعد أزمة حادة دون إيجاد حل حقيقي لها<sup>(6)</sup> . وهنا يبدو أن هذا القاموس الحديث الصادر سنة 1995 قد تأثر بالمعنى السياسي الذي أصبح متداولاً، لهذا أورد هذا المعنى السياسي .

وبناءً على ما تقدم يمكن الاستنتاج بأن اللغات الثلاث قد تقاطعت حول وجود سجية أصلية في الإنسان ، وهي ما يطلق عليها ( الفطرة ) ، أي ما فطر عليه الإنسان من الحرية والانطلاق والخير، وهو الشيء الطبيعي في حياته، كالتعاون مع الآخرين وحب التجمع معهم في مجموعات بشرية ، والتعلق بالحياة ، وروابط حسن الجوار ، والعيش بسلام وأمن وغيرها . وما هو غير طبيعي عند الإنسان أن يعيش مكبلاً عبداً ، خاضعاً مضطهداً ، خائفاً قلقاً . والظواهر السلوكية تكون طبيعية أو عادية ومنسجمة مع منظومة القيم الإنسانية إذا تركت على سجيئتها دون أن تحرفها أو تتدخل فيها قوة ما ، وفي حالة تعرض القيم الطبيعية إلى محاولة خرقها أو تدويرها باتجاه يخالف ما وجدت عليه، فإن المجتمعات الإنسانية تعتمد بالعادة على ما كانت طورته عبر تاريخها من نظم ضابطة، قد تكون عرفاً، وقد تكون قانوناً ملزماً لإعادة الأمور إلى طبيعتها.

#### التطبيع كمفهوم سياسي :

من زاوية يندمج فيها البعدان الاصطلاحي واللغوي ، يمكن النظر إلى ما يراه المفكر العربي محمد عابد الجابري بأن "التطبيع" هو إعادة الأمور إلى حالة طبيعية<sup>(7)</sup> . فالمفهوم ينصرف في استخدامه الواسع إلى "إحلال مجموعة من التفاعلات ذات الطابع التعاوني والسلمي محل مجموعة أخرى من التفاعلات ذات الطابع التصادمي الصراعي ، وذلك في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية . سواء كان ذلك على المستويات الرسمية أو غير الرسمية. والتطبيع هنا يعني التحول من حالة غير طبيعية هي الصراع والتصادم ، إلى حالة طبيعية هي التعاون والسلام وحسن الجوار"<sup>(8)</sup> . فالحالة الطبيعية بين الدول التي تهدف

إليها عملية التطبيع هي في النهاية " اتفاق بين دول معترف بها شرعياً وفق مبادئ القانون الدولي ، بقصد إنهاء حالة النزاع أو الحرب من خلال معالجة الأسباب التي أدت إليها. والبدء بترسيخ أسس للعلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية الطبيعية المتوازنة المتكافئة، كذلك العلاقات القائمة بين الدول المتعايشة سلمياً، على قاعدة المساواة والاحترام المتبادل والمصالح والمنافع المتبادلة" (9). الأصل الطبيعي للعلاقات الذي يهدف التطبيع في العودة إليه هو مفهوم يتبدل ويتطور تبعاً لتبدل التنظيم الدولي وتطوره ، لأن العلاقات الدولية في كل مرحلة من مراحل تطورها تحكمها قوانين محددة وملزمة تعد مقياساً لتحديد طبيعة العلاقات وقانونيتها . فالحالة الطبيعية ليست مسألة مجردة بل حالة واقعية .

أصبح التطبيع كمفهوم سياسي من المفاهيم السياسية كثيفة الاستعمال في الشأن الدولي ، وهو ببساطة يعني العمل المبرمج والمخطط له بعناية بهدف إعادة العلاقات بين دولتين ذات سيادة إلى سابق عهدها قبل نشوب الحروب أو المقاطعة السياسية الطارئة على هذه العلاقات ، كحال التطبيع الجاري بين الولايات المتحدة وفيتنام الذي يأتي في أعقاب حرب مدمرة بين الدولتين، أو التطبيع بين إيران والولايات المتحدة الذي يأتي في أعقاب أزمة سياسية حادة نشأت بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران في نهاية التسعينات ومطلع الثمانينيات.

تشير عودة العلاقات الطبيعية بين الدول في التجربة العالمية إلى انتهاء حالة الحرب أو التنازح السياسي وعودة العلاقات إلى سابق عهدها ، وهذه العملية (التطبيع) تطلب عادة الجلاء عن إقليم محتل ، أو تسوية خلافات حدودية حول إقليم متنازع عليه ، وسحب القوات العسكرية ، أو إطلاق سراح أسرى الحرب، والاعتراف بسيادة الدول المشتركة في الصراع . لذا، فإن عودة العلاقات بين الدول المتحاربة أو المتنازعة، أرتكز أصلاً في أدبيات العلاقات الدولية إلى معالجة الأسباب التي أدت إلى القطيعة السياسية ، أو إلى الحرب دون انتقاص لسيادة أي طرف من الأطراف ، ودون الحصول على الاعتراف بشرعية أي اكتساب ناتج عن التهديد باستعمال القوة ، أو استعمالها فعلياً كما جاء في القانون الدولي (10) . وعملية عودة العلاقات إلى طبيعتها السلمية التعاونية السابقة (تطبيع العلاقات) تستلزم إجراء تغييرات متقابلة ومتزامنة معاً بين أطراف النزاع ، ليتسنى للفرقاء الشروع في إجراءات عملية لتطبيع العلاقات كتبادل أسرى الحرب، أو ضحايا الحرب من القتلى، وضمن عدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام السيادة المتبادلة قبل الإعلان عن التبادل الدبلوماسي

الذي يكون بمثابة خطوة متقدمة بعد إجراءات عملية تضمن تحقيق سيادة الأطراف المتنازعة ، وتحقيق مصالحها، وضمان أمنها وسلامة رعاياها وحدودها الدولية السيادية (11) .  
بدون أدنى شك، فإن السلام والأمن هما أهم الحاجات الإنسانية الملحة والضاغطة على بني الإنسان، بعد أن عانت المجتمعات البشرية ويلات الحروب الكارثية في القرن العشرين . وتطبيع العلاقات الدولية شكّل أهم أدوات الدول بحثاً عن الأمن . وهو كمفهوم حديث في قاموس العمل السياسي والقانوني ظهر لتنظيم علاقات طبيعية وقانونية ، من خلال اتفاق لتنظيم التعاون في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وما دام تنظيم العلاقات بين المتحاربين يهدف إلى جعل الأمور طبيعية ، فإن كافة المسائل التي لا تتوافق مع الأصل الطبيعي لوجودها، يجب تغييرها لتصبح متوافقة مع المظاهر القانونية التي عبرت عنها . فحق تقرير المصير مثلاً جرى تكريسه في المادة العاشرة من عهد عصبة الأمم - 1919 ، التي أقرت " بأن يتعهد أعضاء العصبة باحترام سلامة أقاليم جميع أعضاء العصبة واستقلالها السياسي القائم . والمحافظة عليه ضد أي عدوان خارجي (12) .

#### مبادئ العلاقات الودية في القانون الدولي:

مع التغييرات التي أصابت المؤسسات الدولية والقانون الدولي بعد الحرب العالمية الثانية ، فإن بروز هيئة الأمم كان تجسيدا لمطلب الدول في البحث عن السلام والأمن، من خلال تطبيع العلاقات بين أطراف النزاع العالمي الدامي بعد الحرب العالمية الثانية . لذلك جاء إعلان مبادئ العلاقات الودية في القانون الدولي وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ، وهو القرار رقم (2625) الذي صدر في الرابع والعشرين من تشرين أول 1970 ، متضمناً سبعة مبادئ تشكل مبادئ لقاعدة للقانون الدولي لضمان خلق أجواء التعاون بين دول العالم، وإزالة شبح الحروب التي عانى منها المجتمع الدولي، وهذه المبادئ هي :

1. مبدأ امتناع الدول في علاقاتها الدولية عن التهديد في استخدام القوة، أو استخدامها فعلياً ضد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لأية دولة ، أو على أي نحو آخر يتنافى مع مقاصد الأمم المتحدة.
2. مبدأ فض الدول لمنازعاتها الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر.
3. واجب عدم التدخل في الشؤون التي تكون من صميم الولاية القومية لدولة ما وفقاً للميثاق.
4. واجب الدول في التعاون مع بعضها بعضاً وفقاً للميثاق.

5. مبدأ تساوي الشعوب في حقوقها ، وحققها في تقرير مصيرها بنفسها.
6. مبدأ المساواة في السيادة بين الدول.
7. مبدأ تنفيذ الدول للالتزامات التي تضطلع بها طبقاً للميثاق ، تنفيذاً يحده حسن النية (13) .
- تشكل هذه المبادئ معاً إطاراً للتعايش السلمي بين الدول وتحقيق أمنها السياسي والعسكري . والتعايش بين الدول يقوم على الرغبة المشتركة والتي تتبع من إرادتها المستقلة بعدم الخضوع لإرادة دولة أخرى ، كتعبير عن سيادتها التي تتجلى خارج إقليمها في استقلالها بتصريف شؤونها الخارجية وتوجيه علاقاتها مع غيرها من الدول دون أن تخضع في ذلك لإرادة دولة أخرى (14) . فالدول ملزمة بالقانون الدولي رقم (2625) الذي يحظر استخدام القوة والعنف بين الدول من أجل حماية الأمن والسلام الدوليين . وتعزيز الاستقرار والتقدم ورفاه الشعوب ، وهذا الالتزام الدولي ناتج عن كون السلام والأمن مصلحة دولية عليا . أما في مسألة تنظيم علاقات التعاون في المجالات الثنائية الأخرى بين الدول ، فإنها تخضع لاعتبارات المصالح الوطنية للدول، والتي لها وحدها حق تقديرها دون أي تدخل من الدول الأخرى (15) . والقانون الدولي لا يتدخل في العلاقات الدبلوماسية ويعتبرها من شأن الدول المستقلة ، كما جاء في المادة الثانية من اتفاقية "فيينا" للعلاقات الدبلوماسية على " أن تقام العلاقات الدبلوماسية ، وتنشأ البعثات الدبلوماسية بين الدول بالرضا المتبادل " (16) . فتتظيم العلاقات الدبلوماسية بين الدول ، هو حق من حقوق السيادة تمارسه الدول بمحض إرادتها دون أي ضغط أو إكراه . والقانون الدولي لا يتدخل في ذلك إلا إذا كانت ممارسته تؤثر على الأمن والسلام الدوليين ، أو تتعارض مع مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية بين الدول .

وكما أن القانون الدولي لا يرتب علاقات قسرية ملزمة في التبادل الدبلوماسي بين الدول ، فإن عملية إنهاء الحرب ، واتفاقيات جلاء الجيوش المتحاربة عن أقاليم محتلة وإقامة السلام بين المتحاربين لا يلزم ولا يوجب الشروع في قيام التنسيق والتبادل الدبلوماسي أو التعاون الاقتصادي والثقافي ، " لأن إنهاء حالة العداء والعودة إلى العلاقات السلمية ، لا يعني حكماً وجوب العلاقات الدبلوماسية بين المتحاربين إلا إذا نصت معاهدة الصلح صراحة على ذلك " (17) ومثال ذلك الاتفاق الخاص بإنهاء حالة الحرب وإعادة السلام في فيتنام الذي تم التوصل إليه في باريس عام 1973 ، وتضمن هذا الاتفاق جلاء القوات الأمريكية عن فيتنام ، ولم يتضمن أية إجراءات تطبيقية بين البلدين رغم الاعتراف المتبادل ضمناً وقانوناً بينهما . لذلك لم يباشر بإجراءات تطبيع من كلا الجانبين إلا بعد ثلاثين سنة من إنهاء تلك الحرب (18) .

ومفهوم " الاعتراف " في القانون الدولي لا يتضمن إقامة علاقات طبيعية بين المتنازعين أو المتحاربين . فالقانون الدولي حدد الاعتراف بأنه " كل ما يصدر عن الإرادة المنفردة لأي من أشخاص القانون الدولي العام من تصرفات قانونية من جانب واحد تستهدف الإقرار بقيام وضع دولي معين والتسليم بمشروعيته " (19) . وبهذا فإن الاعتراف وانتهاء حالة الحرب لا يلزم قانوناً بالتبادل الدبلوماسي ، وأن تبعات الاعتراف تحددها كل دولة ذات سيادة وفقاً لمصلحتها ولزمانها وعمقها دون اشتراط واستحقاق إلزامي من دولة على أخرى.

واستطراداً، فإنهاء الحرب كمبدأ وهدف من مبادئ وأهداف الأمم المتحدة، لا يعني الاعتراف الذي هو عملية إرادية تعبر عن رغبة الدولة المعترفة في الدخول في علاقات مع الدولة المعترف بها . وبالتالي فلم يحدث في المجتمع الدولي وجود اعتراف ضمني من دولة بدولة أخرى ، في الوقت الذي ترفض فيه الدولة الأولى صراحة الاعتراف بالدولة الثانية . وهذا العرف والعمل الدولي لا يرتب على تحديد الحدود أي التزام بالاعتراف . ومثال ذلك اتفاقيات جنيف لعام 1954 التي حددت خط 38 كفاصل بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية ، وخط عرض 17 كفاصل بين فيتنام الشمالية وفيتنام الجنوبية، ولقد اعترفت فرنسا في الاتفاقية التي عقدها مع "هوشي منه" في آذار 1946 بالحكم الذاتي لفيتنام (قبل تقسيمها) ولكنها لم تعترف بها كدولة مستقلة . فالاختصاص الأساسي لهيئة الأمم المتحدة ومؤسساتها الدولية ، لا تتعدى منع الاعتداء وحفظ السلام الدولي . أما التطبيع فهو مفهوم اجتماعي وثقافي واقتصادي وسياسي، يتجاوز أفق القانون والتشريعات الدولية (20) .

#### مبدأ التعايش السلمي :

جاءت مبادئ العلاقات الودية في القانون الدولي (السابقة الذكر) والتي حملت الرقم (2625) في قرارات الأمم المتحدة مستندة إلى تراث نظري مهم في تطور القانون الدولي لصيانة السلام والأمن في العالم . فقد ورد مبدأ التعايش السلمي في وثيقة دولية وقعها الجانبان الصيني والهندي عام 1954 ، وقد تضمنت المعاهدة خمسة مبادئ رئيسة تؤدي في النهاية إلى خلق قاعدة للتعايش السلمي في العلاقات بين الدولتين وتتمثل هذه المبادئ في :

الاحترام المتبادل لسلامة إقليم الدولة وسلامتها ، وعدم الاعتداء المتبادل ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، والمساواة والمنفعة المتبادلة ، والتعايش السلمي (21) .

لكن هذا المبدأ لم يلبث أن ترسخ في قرارات مؤتمر بانديونج عام 1955 والذي تضمن في قراره (السادس والسابع) دعم السلام والتعاون الدوليين، وإعلان تأكيد السلام والتعاون في العالم . حيث أكد المؤتمر ضمن هذه المبادئ على ضرورة: تجنب الأعمال أو التهديدات

العدوانية أو استخدام العنف ضد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لأي بلد من البلدان .  
وتسوية جميع المنازعات الدولية بالوسائل السلمية ، إضافة إلى تنمية المصالح المشتركة  
والتعاون المتبادل بين دول العالم (22) . وفيما قد أخذت المعاهدات والبيانات الدولية تستلهم  
فيما بعد روح هذا المبدأ بشكل ضمني أو مباشر إلى أن تبناه المؤتمر العشرون للحزب  
الشيوعي السوفييتي عام 1956 في ذروة الحرب الباردة.

### أشكال التطبيع:

تتعدد وسائل التطبيع بين الدول تبعاً للظروف والدوافع المتعلقة بظروف الدول التي  
تعمل على تطبيع العلاقات فيما بينها . فالتطبيع بدأ بين الصين والولايات المتحدة بدبلوماسية  
البنج بونج . في الوقت الذي بدأ فيه بين أمريكا وإيران بسماع أمريكا لإيران بإدخال السجاد  
العجمي والفسق إلى الولايات المتحدة . وبغض النظر عن البدايات ، فإن التطبيع بين الدول،  
مهما كان مظهره ، فإنه يندرج تحت ثلاثة أنماط أساسية هي:

1. التطبيع السياسي والدبلوماسي : وهو مجموعة الإجراءات التي تباشرها الحكومات في  
العادة ، لإعادة العلاقات السياسية بين الدول إلى سابق عهدها قبل الانقطاع . ويندرج  
ضمن التطبيع السياسي التنسيق الأمني ، والزيارات أو اللقاءات السرية والعلنية بين ممثلي  
الدول ، وتبادل الرسائل ، وإجراء المفاوضات وتبادل التمثيل الدبلوماسي، وأحياناً  
المصافحة أو الالتقاء على هامش المؤتمرات الدولية . ويباشر التطبيع السياسي اليوم  
بواسطة وسائل الإعلام، وذلك من خلال الإعلانات والبيانات التي تعلنها الدول إزاء  
بعضها بعضاً خاصة تلك التي تتضمن توجيهات أو إشارات إيجابية تصدر من دولة تجاه  
دولة أخرى (23).

2. التطبيع الاقتصادي: وعملية التطبيع الاقتصادي والتجاري تشكل أبرز تجليات إعادة  
العلاقات إلى طبيعتها بين الدول . ويدخل ضمن هذه العملية جميع الاتفاقات التجارية  
وتنفيذ المشاريع الاقتصادية والانمائية المشتركة، وبروتوكولات التعاون في مجال إنعاش  
البنى التحتية ، وكذلك إجراء الأبحاث المشتركة في مجالات الزراعة والبيئة والتنقيب عن  
الخامات . ويعد التطبيع الاقتصادي الآن من أهم المجالات التي يجري من خلالها تطبيع  
العلاقات بين الدول . وفي هذا المجال لا تضطلع الحكومات وحدها بمسؤولية التطبيع ، إذ  
أن القطاع الخاص يتولى دوراً أساسياً في عمليات التطبيع الاقتصادي ، خاصة مع سيطرة  
هذا القطاع على الكثير من مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الدول . ويذهب

الباحثون إلى اعتبار أن شبكات العلاقات الاقتصادية تشكل اليوم إحدى آليات تطبيع العلاقات الدولية وسببا مهما في رسوخها وتطورها (24).

3. التطبيع الثقافي : تتضمن العلاقات الثقافية بين الدول جميع ما له علاقة بالشأن الثقافي . ويكاد يجمع الباحثون على أن التطبيع الثقافي يشكل الحلقة الأخطر في إعادة العلاقات بين الدول إلى حالتها الطبيعية ، لارتباط الثقافة بالضمير الجمعي للشعوب . فمن الثقافة تتشكل مواقف الناس ورؤيتهم للعلاقات ، ومواقفهم إزاء القضايا التاريخية المشتركة . ومن هنا تلجأ الدول إلى نشر ثقافتها والتأثير في ثقافات الدول والشعوب الأخرى بشكل قصدي من أجل استمالة الشعوب المستهدفة في التطبيع ، وردم الفجوات السياسية بين الشعوب خاصة تلك التي خاضت حروباً فيما بينها . وتعد الجمعيات والمؤسسات الأهلية في الوقت الحاضر من أهم الأذرع والأدوات التي تتولى عمليات التطبيع الثقافي برضى ودعم من المؤسسة الرسمية في الدول المعنية بتطبيع علاقاتها مع دول أخرى (25).



## خلاصة :

التطبيع مفهوم سياسي ، اجتماعي ، ثقافي ، اقتصادي. والتطبيع عملية قسدية تتجه نحو إحلال مجموعة من التفاعلات ذات الطابع السلمي التعاوني بين الدول بعد توقف الحروب وتلاشي الأزمات محل مجموعة أخرى من التفاعلات ذات الطابع العدواني التصادمي. والتطبيع كعملية سياسية تراكمية قسدية تتجه نحو إنهاء حالة النزاع والحرب ، لا تتم ولا تنتظم ولا تستقر إلا من خلال معالجة الأسباب التي أدت إليها هذه الحروب . وإذا كان القانون الدولي يتأسس على منظومة من القوانين بقصد حماية الأمن والسلم الدوليين من خطر اندلاع الحروب، فإن هذا القانون لا يتدخل في العلاقات الدبلوماسية الثنائية بين الدول صاحبة السيادة ، ولا يرتب أية علاقات قسرية دبلوماسية ملزمة بين الدول التي أثرت وقف الحرب فيما بينها . فتتظيم العلاقات الطبيعية بين الدول المستقلة هو حق من حقوق السيادة تمارسه الدول بمحض إرادتها ، دون أي ضغط أو إكراه . لذا فالتطبيع مفهوم اجتماعي ثقافي اقتصادي يتجاوز أفق القانون والتشريعات الدولية.

## هوامش الفصل الأول :

1. محمد سعيد الدقاق، التنظيم الدولي، النظرية العامة- الأمم المتحدة، (الاسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، 1954)، ص 31-62.
2. هيئة الأبحاث والترجمة بدار الراتب الجامعية، القاموس العربي الوسيط، (بيروت: دار الراتب الجامعية، 1997).
3. هيئة الأبحاث والترجمة بدار الراتب الجامعية، القاموس العربي الشامل، (بيروت: دار الراتب الجامعية، 1997).
4. لويس معروف، المنجد في اللغة والأدب والعلوم، (بيروت: المطبعة الكاثوليكية، 1985)، ص 460.
5. منير بعلبكي، المورد (قاموس إنجليزي - عربي)، (بيروت: دار العلم للملايين، 1985)، ص 617.
6. معجم عبد النور المفصل (فرنسي - عربي)، (بيروت: دار العلم للملايين، 1995)، ص 293.
7. توفيق أبو بكر، المتفقون العرب والاستمالة السياسية، (عمان: مركز جنين للدراسات الاستراتيجية، 1998)، ص 83.
8. طارق أنور، "تطبيع العلاقات في المنظور الإسرائيلي"، رؤية - العلم طريقنا للمواجهة، العددان 7-8، (كانون ثاني شباط 1994)، ص 53.
9. توفيق أبو بكر، مصدر سابق، ص 52.
10. إسماعيل قطريب، التطبيع - الجوانب القانونية والسياسية للتطبيع بين الدول المتحاربة، (دمشق: دار الأنصار، 1997)، ص 51.
11. المصدر السابق : ص 52.
12. محمود يوسف علوان، القانون الدولي العام - وثائق ومعاهدات دولية، (عمان: الجامعة الأردنية، 1978)، ص 505.
13. المصدر السابق، ص 506-511.
14. علي أبو هيف، موجز القانون الدولي العام، (الاسكندرية: منشأة المعارف، 1970)، ص 144.
15. إسماعيل قطريب، مصدر سابق، ص 65.
16. محمد يوسف علوان، مصدر سابق، ص 416.
17. احسان الهندي، قوانين الاحتلال الحربي، (دمشق: دار النفائس، 1971)، ص 32.
18. عبد العزيز العجيزي، "التسوية السياسية والعسكرية لحرب فيتنام، السياسة الدولية"، ع 117 (كانون ثاني 1974)، ص 114.
19. غازي حسن صباريني، الوجيز في القانون الدولي العام، (عمان: مكتبة دار الثقافة، 1992)، ص 125.
20. برهان زريق، "التطبيع يتماهى مع التطبيع والتفريب والتفريق"، الفكر العربي، العددان 85 و 86، (صيف، خريف 96)، ص 67.
21. محمود خلف، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، (عمان: دار زهران للنشر، 1996)، ص 63.
22. محمد يوسف علوان، مصدر سابق، ص 505.
23. غسان حمدان، التطبيع استراتيجيية الاختراق الصهيوني، (بيروت: دار الأمان)، ص 90-94.
24. لمزيد من المعلومات حول التطبيع الاقتصادي أنظر:
25. عادل حسين، التطبيع - المخطط الصهيوني للهيمنة الاقتصادية، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1985).
- محمد سعيد مضية، "التطبيع انتقافي مع العدو الصهيوني"، الطريق، العدد 4 (تشرين ثاني 93)، ص 46-47.

## الفصل الثاني

بعض تجارب التطبيع بين الدول المتحاربة والمتنافسة

تمهيد

إطار نظري

التسوية القسرية (القهرية) في الحرب العالمية الأولى (التطبيع الإرغامي)

تجارب التطبيع بعد الحرب العالمية الثانية

1. التجربة الألمانية الأوروبية
2. أسس وآليات التطبيع والتكامل في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية
3. التطور الطبيعي الطوعي للجماعة الأوروبية
4. توازن القوى والتطبيع الأمريكي السوفيتي

بعض تجارب التطبيع في العالم

1. التطبيع الأمريكي - الصيني
2. التطبيع التركي - اليوناني
3. تطبيع العلاقات الأمريكية مع فيتنام
4. إيران وأمريكا نحو التطبيع .

خلاصة .

هوامش الفصل الثاني.

## تمهيد :

يستعرض هذا الفصل بعضاً من نماذج التطبيع العالمية التي شكلت معا تراثاً سياسياً وفكرياً في العلاقات الدولية على مدى النصف الثاني من القرن العشرين . وقد جاءت ممارسة سلوك التطبيع في ظل رسوخ قيم القانون الدولي المتعلق بسيادة الدولة ، وتطور نظام العلاقات باتجاه تفاعل مكثف لعلاقة الدولة مع محيطها الخارجي إقليمياً وعالمياً .

كما يتضمن الفصل مقدمة نظرية ومدخلاً تاريخياً من خلال تجربة التطبيع بعد الحرب العالمية الأولى والتي أشير إليها بتجربة تطبيع إرغامية . وتم استعراض تجارب نضجت وأصبحت حقيقة تاريخية دولية قائمة، وأخرى لا زالت تتبلور باتجاه النضوج كما في التجربة الأمريكية - الإيرانية .

### إطار نظري:-

ولدت نظرية تطبيع العلاقات مع أول اختلال نشأ بين شخصين أو تجمعين بشريين ، ثم بين دولتين أو مجموعة من الدول ، توترت العلاقة بينها ثم قادت إلى صدام مسلح أو تأزم شديد انتهى إلى قطع كافة أشكال العلاقات الدبلوماسية . ولكن المصالح حين تلتقي يجري تقديمها على المبادئ مهما كانت المصالح متناقضة . فعملية التعايش بين الأمم والدول أو الشعوب أو حتى القبائل والطوائف هي من الرسوخ في واقع المجتمع الدولي والمجتمع الإنساني ، فلا صراع يدوم إلى الأبد. وأحداث القرن العشرين فيها من الحقائق الطبيعية، بين الدول التي اشتركت في حروب دامية ما يماثل بالضبط الحقائق الصراعية . فهذا القرن هو قرن الحروب وقرن التطبيع . فقد شهد أكبر حربين عالميتين راح ضحيتها ملايين البشر . كما شهد أعرض وأطول وأعمق صراع أيديولوجي بين الفكر الأممي الشيوعي والفكر الرأسمالي ، وفيه استخدم أخطر سلاح فتاك لإبادة البشر ، وشهد أشنع الصراعات الإثنية. وخلال هذه الأحداث الصراعية الدامية ، ولدت المؤسسات الدولية والقانون الدولي ، وتم تقنين قانون الحرب ومبادئ السلام والتعايش وحفظ السلام الدولي، وتعمقت نظريات سيادة الدولة ، وعدم اللجوء إلى القوة المسلحة في حل الصراعات ، وترسخت مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق الأقليات . إن أحداث القرن حافلة بتجارب التطبيع في المجتمع الدولي ، فلا يكاد الباحث أو القارئ العادي يمر على حدث حربي إلا ويصل بالنتيجة إلى تطبيقات عملية للتعايش بين هذه الدول التي خاضت صراعا فيما بينها (1) .

يستعرض هذا الفصل بعض نماذج التطبيع بين الدول في هذا القرن ، من خلال تبيان الأسس التي قامت عليها مشاريع التطبيع هذه وأسباب استقرارها وثباتها وتطورها ، في محاولة لإثبات أن نظرية التطبيع الإسرائيلية مع العرب أو التطبيع العربي - الإسرائيلي يشكل نموذجا مختلفا عن التجارب العالمية . وفي نفس الوقت لاثبات أن التطبيع كمفهوم سياسي دولي يشكل فكرا إنسانيا تراكم عبر السنين ، وليس مرتبطا فقط بتجربة الصراع العربي - الإسرائيلي .

إن الأزمات السياسية بين الدول تصل إلى ذروتها باستخدام السلاح ودخول الجيوش لساحات المعارك ، مع ما يصاحب الحروب من فتك بالإنسان والأرض والأموال ، وهنا تتعطل شبكة العلاقات التعاونية ، وتحل محلها علاقات صراعية تبدأ باعلان الحرب واستخدام السلاح التدميري والتدخلات المتقابلة في شؤون أطراف بعضها بعضاً ، وتهديد الأمن وسيادة الدولة ، إلى غير ذلك من تجليات الحروب . في حين أن الأزمة السياسية، التي غالبا لا تتدخل فيها الجيوش بشكل فعلي تصل إلى

ذروتها عندما تعلن الدول سحب سفرائها أو ممثلها من الدول الخصم . وقد تنشأ الأزمات السياسية نتيجة لقضايا حقوق الاقليات أو بسبب خلافات حدودية ، أو دينية ، أو إيدلوجية (2) .

خلال الحروب تنشط ما تسمى " المساعي الحميدة " لأجل وقف إطلاق النار . وهذه المساعي قد تكون من قبل مؤسسات دولية ، أو من قبل أطراف دولية فاعلة أو دول من الجوار وغيرها ، لأجل ضمان استقرار العلاقات بين أطراف الصراع . أما الأزمات السياسية فيرافقها محاولات من قبل أطراف دولية لإيجاد مداخل تفاوضية لإزالة أسباب الخلاف ، أو على الأقل لضمان عدم وصول الأزمة الى حالة حرب مسلحة بين أطراف نزاع ما . كما يرافق ذلك مفاوضات ورسائل سرية متبادلة بواسطة دولية أو غيرها وقد تكون بواسطة شخصيات دولية فاعلة ، أو لقاءات سرية بين المتنازعين أنفسهم بواسطة ما . وبمجرد قبول أطراف الصراع بالوساطات العملية ، والتقاء أول ممثلين لهذه الأطراف أو حتى تبادل الرسائل السرية وأحيانا تبادل التصريحات الودية ، فان عملية لتطبيع العلاقات تأخذ بالتكثيف النشاط التي قد تؤدي في النهاية الى مؤتمرات قمة بين رؤساء الدول أو مؤتمرات قمة بمشاركة الفعاليات الدولية السابقة التي هيأت لمثل هذا اللقاء . وكل ذلك يكون برضا الأطراف المتصارعة من أجل التوصل الى صيغ توفيقية لإعادة العلاقات الى سابق عهدها ، بضمان مراعاة حقوق الطرفين وسيادة الدولة ، لتنتهي هذه المراحل في النهاية بإعلان إعادة العلاقات الدبلوماسية إلى سابق عهدها ، لتتكف بعدها شبكة من العلاقات التعاونية في المجالات التجارية والثقافية .

ومن يقلب صفحات الحروب والأزمات الدولية في القرن العشرين يجد العديد من تجارب التطبيع الدولية ( بغض النظر عن التسمية التي أطلقت عليها ) . والاستنتاج الذي يمكن تعميمه على مجمل هذه التجارب يذهب إلى أن تجارب التطبيع بنيت جميعها على فعل طوعي بين طرفين مختلفين من أجل ضمان أمنهما وسيادتهما ومصالحهما . ولعل التجربة العالمية الجديدة بالذكر هي التي ارتبطت بالحرب العالمية الأولى ، وأرست إلى حد ما رسوخ تجارب ناجحة للتطبيع بين الدول فيما بعد ، إلا أن الأساس فيها أنها قامت على الإملاء القسري .

### التسوية القسرية في الحرب العالمية الأولى " التطبيع الارغامى "

يعيد بعض المؤرخين الغربيين أسباب الحرب العالمية الثانية إلى بنود التسوية الأوروبية مؤتمر باريس 1919 (فرساي) ، والتي أقرتها الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى . فكان لبنود مؤتمر باريس خصائص معينة لها أعظم الأثر في الحوادث التي وقعت بعدها وبسببها . فهي في الدرجة الأولى صلح مفروض فرضاً ، فرضته الدول المنتصرة على الدول المغلوبة ، ولم يكن صلحا نتيجة مفاوضات تأخذ بالحسبان مصالح الأطراف جميعها . فقد سلم الحلفاء أعضاء الوفد الألماني

الصيغة النهائية للمعاهدة ، مرفقة بالتهديد بمواصلة الحرب اذا لم يوقع عليها في غضون خمسة أيام ، ولم يسمح للمندوبين الألمانيين اللذين وقعا على صلح فرساي في أثناء حفلة التوقيع بالجلوس الى المائدة التي جلس اليها مندوبو الحلفاء . وقد كان لهذا التحقير المقصود أسوأ الأثر ، فأزكى نيران الحقد عند الشعب الالمانى ، وخلق هذا الصلح اعتقادا اعتقه أكثرية الرأي العام في ألمانيا ، وهو أن صلحاً يفرض فرضاً لا يلزم ألمانيا شرعياً وأدبياً (3) .

تضمنت معاهدة فرساي عقوبات شديدة على ألمانيا ، منها اقتطاع مقاطعتي الألزاس واللورين الألمانييتين لفرنسا ، وإلحاق جزء من جنوب ألمانيا بتشيكوسلوفاكيا ، وحدد لها نظام العلاقات الدولية ، وجعل ميناء دانتريغ الألماني حراً ، أي ليس تحت السيادة الألمانية . كما فرض هذا الصلح على ألمانيا نظام التعويضات المتعلقة بجرائم الحرب التي لم يعرف لها التاريخ مثيلاً " فقد اشتملت المعاهدة على فصل بعنوان العقوبات يتضمن مواداً بجرائم الحرب ، وتنص المادة الأولى منها على أن الحلفاء يطالبون بمحاكمة القيصر ( فلهم الثاني ) إمبراطور ألمانيا محاكمة علنية بتهمة الإجرام ضد مبدأ الأخلاق الدولي ، كما تم مطالبة ألمانيا بالتعويض عن جميع الأضرار التي لحقت بسكان الدول المتحالفة " (4) .

يرى علماء السياسة وعلماء الاجتماع أن الحروب تشكل إحدى آليات التغيير السياسي والاجتماعي معاً . وقد أدت الحرب العالمية الأولى إلى ولادة عصبة الأمم التي كان من أهم أهدافها حل المشكلات الدولية بالطرق السلمية . وفي ظل مناخ الحرب العالمية الأولى شاعت مبادئ ويلسون التي نادى بنفس المضمون . والملاحظ أن تراث السياسة الدولية الذي رافق الحرب العالمية الأولى وتولد عنها ، أرسى الدعائم الأساسية لمبادئ السلام وحق تقرير المصير ، وعدم التدخل وسيادة العدل ، إلا ان هذه الدعاوى لم تكن قد ترسخت بعد ، وهذا ما كان واضحاً في بنود معاهدة الصلح - فرساي .

تندلع الحرب من جديد اذا لم تعالج أسبابها الحقيقية ، وتندلع الحرب مرة أخرى إذا استخدم في المعاهدات منطق القوة والابتزاز القهري ، وتندلع مرة ثالثة إذا لم تراعى معاهدات الصلح مصالح جميع الأطراف التي دخلت النزاع . وهذا ما كان في معاهدة باريس ، إذ استخدم منطق القوة في صياغة بنود الصلح ، ولم تراعى المعاهدة مصالح الأطراف المتنازعة ، ولم يصار الى معالجة حقيقية لأسباب الحرب . ولهذا ما أن انتهى الحلفاء من صياغة آخر عبارات المعاهدة ، حتى بدأت تترسم عملياً جذور الحرب العالمية الثانية . ففشلت المعاهدة ودفنت عصبة الأمم تحت أنقاض المدن الأوروبية المدمرة ، وعادت الحرب لتندلع من جديد في العام 1939 في أخطر حرب عالمية عرفها التاريخ .

1. التجربة الألمانية - الأوروبية

فيما بين 8 آذار 1945 حيث استسلمت ألمانيا و 8 أيلول 1994 حين غادر آخر جنود الحلفاء أرض ألمانيا خمسون سنة من تراكم تجارب التطبيع. فبعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، كان الاتفاق بين الحلفاء على وجوب تقسيم ألمانيا، وجرى تسليم السلطة العليا لمجلس رقابة الحلفاء المؤلف من الحكام العسكريين لمناطق الاحتلال الأربع ، كما اتفق على أن مستوى المعيشة الألماني يجب تخفيضه إلى مستوى لا يتجاوز معدل مستويات الأقطار الأوروبية الأخرى. وبحلول سنة 1949 كانت قد اكتملت سياسة الحلفاء، واكتمل بالتالي تقسيم ألمانيا ليس ديموغرافيا فقط وإنما سياديا وقانونياً ليتوج هذا التقسيم ببناء سور برلين في آب 1961. وظهرت إلى المسرح العالمي منذ عام 1949 دولتان ألمانيتان في جناحيها الشرقي والغربي، ولم تكن أي من الدولتين الألمانييتين متمتعة باستقلال كامل . وما لبثت ألمانيا أن بدأت تستعد لاستعادة سيادتها، فقد أصبح مقبولا عند السوفيات في العام 1952 فكرة توحيد ألمانيا منزوعة السلاح. وفي نفس الفترة الزمنية انتزعت ألمانيا رمزا من رموز سيادتها وهو وجود جيش مسلح ، وقبلت فرنسا بذلك وهي العدو التاريخي لألمانيا شرط إقامة وحدات عسكرية فقط دون توحيدها في جيش رسمي بقيادة واحدة (5)

بدأت بعد الحرب العالمية الثانية تحولات تاريخية تتجه نحو تكامل أوروبا الغربية أو توحيدها اقتصاديا، فقد تأسس في العام 1951 الاتحاد الأوربي للفحم والصلب الذي ضم فرنسا وإيطاليا وهولندا وبلجيكا إلى جانب ألمانيا الاتحادية الغربية ، لتضع هذه التجربة الوجودية أساسا لاتفاقية الوحدة الأوروبية في العام 1992 في ماستريخت (6) . وبهذا فان نسيج العلاقات الاقتصادية يشكل إحدى أسس العلاقات الأوروبية التعاونية ، والتي قادت في نهاية المطاف أن تتربع ألمانيا الموحدة رئيسا للاتحاد الأوروبي في دورة 1999\_2000 .

مر الوفاق في أوروبا في تجارب عسيرة جدا وطويلة نسبيا، إلا أن محاولات الوفاق والاستقرار كانت تتأسس على احترام السيادة وعدم التدخل في ظل أحكام القانون الدولي واحترام إرادة الدول وسيادتها . وبهذا فان التطبيع الألماني- الغربي الأوروبي قد وصل إلى ذروته بطريقة طبيعية، غير إجبارية. فقد استعادت ألمانيا وحدتها الجغرافية، وفرضت سيادتها على أراضيها ورعاياها، مما مكن في النهاية إلى استقرار النظام الأوروبي، حيث لم يعد منطق القوة سائدا في فرض الهيمنة على ألمانيا كما ساد في نهاية الحرب العالمية الأولى، وأصبح جدار برلين وحصارها الطويل



جزءاً من التاريخ، وأصبحت العلاقات الألمانية الخارجية قائمة على قرار ألماني خالص ، واستعادت ألمانيا عافيتها وسيادتها وكرامتها ووحدة شعبها لتصبح بذلك من عمالقة الاقتصاد العالمي ، وأحد الفاعلين المؤثرين في السياسة الدولية. وأصبحت سياستها الخارجية تركز على المحافظة على السلام والديموقراطية والرخاء في العالم ، وتطوير الاتحاد الأوروبي إلى شريك قوي وقادر على التصرف في النظام العالمي الجديد ، وتقوية الأمم المتحدة ومتابعة دور ألمانيا في جميع مؤسسات المنظمة الدولية ، إضافة إلى دعم وتمتية وحماية حقوق الإنسان في العالم ، والمحافظة على الكرة الأرضية وعلى شروط العيش فيها للأجيال القادمة ، وتقيم ألمانيا علاقات دبلوماسية مع جميع دول العالم ولها أكثر من 230 ممثلية في البلدان الأجنبية (7) .

وتشير التحليلات المتعلقة برسوخ تطبيع العلاقات في أوروبا ولاسيما بين ألمانيا وجاراتها وبخاصة فرنسا ، بأن " التجارة الحرة والاعتماد التجاري المتبادل قد جعل الحرب شيئاً من الماضي ، فالتجارة الخارجية تخلق جماعات مصالح محلية قوية لديها الرغبة في تجنب الحروب" (8) فشبكات العلاقات الاقتصادية تشكل اليوم إحدى آليات تطبيع العلاقات الدولية وسبباً مهماً في رسوخها وتطورها.

## 2. أسس وآليات التطبيع والتكامل في أوروبا

### بعد الحرب العالمية الثانية

هناك اتفاق لدى معظم الباحثين والمؤرخين على أن نتائج الحرب العالمية الثانية كانت المحرك الأساسي لحركة التوحيد والتطبيع في أوروبا . فهذه التجربة التي تعد بحق من التجارب المهمة والنوعية في تاريخ العلاقات الدولية من حيث الحرب والوفاق بعد الحرب ، فالتجربة " شهدت بإمكانية تحويل مجتمع من الدول المتصارعة فيما بينها طوال القرون القليلة الماضية ، والتي خاضت حربين عالميتين من أخطر الحروب وأشدها بشاعة ، إلى مجتمع من الدول المتعاونة ، تنتفي أساليب الصراع المسلح بينها ، بحيث لم يعد ممكناً بعد هذه الدرجة من التكامل والاعتماد المتبادل الأوروبي أن يتصور أحد ، أن يعود الصراع الإنجليزي \_ الفرنسي الذي استمر قرناً ولا الصراع الألماني \_ الفرنسي الذي حكم السياسة الأوروبية طول القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين ، وأصبح مستبعداً أن تحاول بريطانيا مرة أخرى استعمار أيرلندا ، أو تحاول ألمانيا وفرنسا ابتلاع الدول الصغيرة مثل هولندا ، أو بلجيكا أو لوكسمبورغ" (9) . وقد جاء ذلك نتيجة قيام شبكة معقدة من العلاقات الاقتصادية والثقافية والسياسية والاجتماعية جعلت من الصعب على أي دولة عضواً في الجماعة الأوروبية ، أن تتخلى عنها وتلجأ إلى أساليب القوة لتحقيق أهدافها.

يمكن القول أن تجربة إعادة العلاقات الطبيعية بين الدول الغربية الى سابق عهدها قبل الحروب تعود في جوهرها الى نظرة اخلاقيه وقيميته تقوم على انشاء شبكه من التفاعلات بين دول أوروبا الغربية ، تؤدي الى ايجاد قنوات كثيفه للتعاون بين المجتمعات في هذه الدول بطريقه سليمة وعلى درجه عاليه من التنظيم . ولذلك فان هذه التجربة استندت الى القيم التعاونيه في طبيعة الانسان وفي العلاقات بين الدول ، واعتمدت على قوى التعليم والعلاقات الثقافيه والتنمية الاقتصاديه والتجاريه ، والتقدم التكنولوجي لترسيخ السلام الدولي وسيادة الدول وأمن الشعوب .

اتجه التكامل الأوروبي بعد هذه الحرب الى زيادة الترابط والتفاعل بين الشعوب والدول الأوروبية ، والذي اتسعت من خلاله مصالح الطبقة الوسطى والنخب السياسيّة والاقتصاديّة . فالاتفاق في مجال معين أدى للانتقال الى اتفاقات اخرى ، لذا فان هذا التطبيع قد جاء طوعاً تطورياً بشكل طبيعي . وقد كان لنظرية كارل دويتش إسهاماً مهماً في فكر التكامل، وذلك من حيث تركيزه على دور العلاقات الاتصاليه والاقتصاديّه في ايجاد علاقات الصداقه بين الجماعات السياسيّة فعرف التكامل بأنه : " حاله يسعى فيها الناس الى حل نزاعاتهم بالطرق السلميه بدل من اللجوء الى العنف والحرب ، بهدف خلق حقائق تعبر عن شعور الافراد بالحاجه الى الروابط القويه بينهم وخلق التطلعات المشتركه التي تجمعهم على هدف عام وهو التطور السلمي للجماعات السياسيّه " (10) وأساس هذا التطور هو الحاجه الاقتصاديّة المتبادله بين الأطراف المختلفه في أوروبا ، والتي ادت في النهايه الى ظهور مؤسسات سياسيّه نجحت في تحويل مجتمع الصراع الى مجتمع التعاون والوفاق المستقر .

### التطور الطبيعي الطوعي للجماعه الأوروبية

تطورت انجماعة الأوروبية وأصبحت هيئه اعتباريه سياسيّه دوليه فاعله في العلاقات الدوليّة ، نتيجة اتماج ثلاث جماعات أوروبية هي المجمع الاوروبي للفحم والصلب الذي انشئ سنة 1951 ، والجماعه الاوروبيه للطاقيه الذريه التي تم انشاؤها نتيجة معاهده روما سنة 1975 ، وأخيراً الجماعه الاقتصاديّة الأوروبية التي رسخت معاهده روما السالفه الذكر، والتي نصت على اقامة السوق الاوروبيه المشتركه ، والتقريب بشكل متزايد بين السياسات الاقتصاديّه للدول الاعضاء ، وصولاً الى الوحده الاوروبيه في معاهده ماستريخت في العام 1992 ، حيث نشأت العملة الأوروبية الموحدة ورخصة القيادة الموحدة . والاتحاد يسعى الى إنشاء جواز سفر اوروبي موحّد . وقد توسعت المجموعه الاوروبيه بفعل الحوافز الاقتصاديّه والتسهيلات التجاريه للاعضاء من سنة دول سنه 1958 لتشمل معظم الدول الاوروبيه مع نهايه القرن العشرين (11) .

وبشكل طبيعي وقانوني ظهرت العديد من المؤسسات الاوربيّه الوحديه لترسيخ أسس التعاون في اورو با ولضمان الاستقرار والتطور والاستجابة لتحديات المستقبل والتي تشكل معا

الإطار المؤسسي القانوني العام الذي تجري في داخله شبكات التعاون المتطور . ومن هذه المؤسسات : المجلس الأوروبي ، مجلس الوزراء ، الهيئة الأوروبية ، البرلمان الأوروبي ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية ، محكمة العدل ، وهناك العديد من اللجان والمؤسسات الفرعية الأخرى المنبثقة عن المؤسسات الكبرى ومنها: الصندوق الاجتماعي الأوروبي ، الصندوق الزراعي الأوروبي ، صندوق التعاون النقدي ، صندوق التنمية الأوروبية الإقليمي (12) . وبذلك انتقلت أوروبا من حالة صراع دائم بين قوميات مختلفة الى تعاون واستقرار راسخ قائم على الاحترام المتبادل للسيادة القومية لكل دولة في مجموعه الأوروبية بعيدا عن سطوة القوات المسلحة وشبح التلويح بالقوة .

### 3. توازن القوى والتطبيع الأمريكي - السوفيتي.

لعل أبرز تجارب التطبيع في القرن العشرين في ميدان العلاقات الدولية ، كانت التجربة الأمريكية السوفياتية ، حيث لم يعرف العالم انقساماً ايدلوجياً حاداً كهذا الانقسام الذي اخذ ابعاده استراتيجيه مختلفه في مختلف مناطق العالم . بل يمكن القول ان الصراع الأيدولوجي بين المعسكرين الشيوعي والرأسمالي بعد الحرب العالمية الثانية حتى انحلال الاتحاد السوفياتي في مطلع التسعينيات ، يشكل قصة العلاقات الدولية في الخمسين سنة الماضية نظراً لشموليته وعمقه وخطورته . فالتناقض بين منظومتي القيم اتخذ الشكل الوجودي ، فالأيدولوجيه الشيوعيه افترضت زوال المنظومه الرأسماليه التي تسترق البشر بشكل حتمي وفق سيرورة تاريخية مضبوطة ، في حين ان منظومة القيم الرأسماليه رأت ان القطب الآخر الشيوعي الشمولي يشكل اعتداء على انسانية الانسان بشكل عام وعملية إزالتها تشكل مصلحة أمريكية وإنسانية عليا .

وبناء على هذا الفهم شهد العالم أعتى عمليات التسليح التي لم يسبق لها مثيل في التاريخ الانساني ، واصبح سباق التسليح النووي هو الاستراتيجية العليا عند القطبين ، للوصول الى التوازن النووي الرادع . فإذا كان الوفاق والاستقرار في أوروبا انبنى على مصلحة اقتصادية كبرى لاعضاء مجموعه الأوروبية ، فإن توازن القوى وخطورة اندلاع حرب نووية على الجنس البشري ، كانت الأساس الذي بني عليه الوفاق بين المعسكرين الاشتراكي - والرأسمالي الأمريكي .

شهدت العلاقات بين الدولتين "العظميين" صراعات حاده ، وأزمات متعددة خلال الحرب الباردة . ونتيجة لهذا التناقض الحاد بين القطبين ظهرت الأحلاف العسكرية التي قادها المعسكران ، وهما حلف وارسو وحلف الأطلسي التي رسخت الانقسام الأيدولوجي في العالم ، واصبحت الحروب والثورات والازمات تخاض بالوكالة بين المعسكرين في مختلف مناطق العالم .

تعود جذور التقارب المصلحي إلى العام 1942 عندما دخل الطرفان في حلف عسكري لسحق ألمانيا ، " ولكن خلافاتهم العقائدية البالغة التناقض والخطورة بقيت على حالها ، كما بقيت الريبة

المتأصلة التي كان النظامان السياسيان المتعارضان ينظران بهما الى بعضهما البعض" (13) . بل لقد ازداد التناقض خطورة مع انتهاء الحرب العالمية الثانية وانطلاق شرارة الحرب الباردة عند قيام أمريكا باستخدام السلاح النووي ضد اليابان في آب 1945 لحسم الحرب العالمية الثانية لصالح الحلفاء من جهة ، ولردع الاتحاد السوفيتي وعدم تقديم تنازلات له عند انتهاء الحرب من جهة أخرى.

ومن هنا بدأ سباق التسلح الذووي والتقليدي المحموم ، وأصبحت سياسات الأحلاف تأخذ أبعادا خطيرة جدا ، فكانت حرب كوريا 1950\_1953 ، وفي أزمة برلين عام 1956 وحرب فيتنام 1954\_1975 ، وحرب العدوان الثلاثي على مصر في عام 1956 ، وحرب اكتوبر في عام 1973 في الشرق الأوسط ، والأزمة الأفغانية وغيرها . ولكن أزمة كوبا احتلت أصعب المحطات التاريخية في الصراع بين الدولتين ، إذ أنها تشكل ذروة الحرب الباردة التي كادت أن تؤدي الى اندلاع الحرب النووية.

### أزمة كوبا ورسوخ الوفاق

لا تبعد كوبا أكثر من 90 ميلا من الساحل الأمريكي، وكان نصب الصواريخ السوفياتية التي تحمل رؤوسا نووية في كوبا لحماية ثورة كاسترو الشيوعية، بمثابة اعلان حرب بالنسبة لأمريكا من قبل الاتحاد السوفياتي . وقد وصلت الحرب الباردة ذروتها في 1962/10/28 عندما أعلنت أمريكا أن الصواريخ النووية الأمريكية جاهزة لتحويل الاتحاد السوفياتي إلى كومة من النفايات المشعة خلال ثلاثين دقيقة فقط " وفي هذه اللحظات بالذات كان لتوازن القوى النووي وخطورة اندلاع الحرب النووية على الدولتين الأثر الفاعل والأساس الاستراتيجي الأول والحاسم في نزع فتيل التفجير واثقاء الحرب النووية ، فجاء الرد السوفياتي : "من أجل الإسراع في تصفية الصراع الخطر وخدمة قضية السلام، وتهدئة الشعب الأمريكي ، فقد صدرت الأوامر لتفكيك الأسلحة التي يصفونها بأنها هجومية وتعبئتها واعادتها الى الاتحاد السوفياتي " . وبناء على هذا الإجراء السوفياتي "أعلن راديو أمريكا أن الرئيس الأمريكي كينيدي قبل عرض خوروشوف بإزالة الأسلحة الأمريكية من تركيا ، واصفا الرئيس السوفياتي بأنه رجل دوله" . وانتهت هذه الأزمة التي شكلت ذروة الحرب الباردة التي شحنت الأجواء العالمية بتوقيع الدولتين على معاهدة حظر جزئي للتجارب النووية ، وعلى اقامة أول خط تلفوني بين واشنطن وموسكو وأصبح من الممكن رؤية أولى علامات الوفاق والتطبيع الدبلوماسي (15).

وقد عبر الرئيس الأمريكي السابق ريتشارد نيكسون في كتابه "نصر بلا حرب " عن ذلك الوفاق بقوله : " يجب تطوير علاقة مع الاتحاد السوفياتي على أساس عش ودع غيرك يعيش ، علاقة تقر بأنه في حين أن الخلافات مس تمرة بين البلدين ، وهي خلافات مستعصية ، وأن التناقص بينهما

سوف يستمر عبر الحدود ، فان لهما أيضا مصالح مشتركة في تجنب الدخول في حرب مدمرة بسبب هذه الخلافات" (16) .

ويؤكد نيكسون في كتابه أن الحروب النووية لتسوية النزاعات الدولية قد عفا عليها الزمن وهنا أصبح الوفاق أمرا حتميا بين أعظم قوتين عسكريتين عرفهما العالم ، ليتوالى بعد ذلك سيل من اتفاقات نزع السلاح ، وحظر التجارب النووية، التي أطلق عليها عند كلا المعسكرين سياسة التعايش السلمي، التي أفضت الى تطور مهم ، وهو ما عرف بالوفاق الدولي الذي نزع فتيل الصراع النووي الى الأبد من جهة وأحل محله التنافس والتعاون الاقتصادي والتكنولوجي وانخفضت وتيرة الدعايات المعادية المتبادلة بين الدولتين ، وأصبح بالإمكان تسوية الكثير من النزاعات بالطرق السلمية. ولكن الوفاق الذي شاع بين الدولتين لم يؤدي إلى انتهاء المنازعات والتنافس بشكل مطلق ،( بسبب التناقض الأيديولوجي بين النظامين) الذي استمر حتى آخر أيام الاتحاد السوفياتي.

ولكن سياسية التعايش والوفاق بين الدولتين لم ينهيا الصراع والنزاع والتنافس الأيديولوجي بين المنظومتين بشكل مطلق، وانما حسب قول ريتشارد نيكسون: "بأن السلام الذي تحقق بين الدولتين الأعظم هو سلام واقعي ، وهو عملية مستمرة من أجل إدارة واحتواء المنازعات بين الأمم المتنافسة ، والنظم المتنافسة والمطامع الدولية المتنافسة" (17) لذا كان التنافس كثيرا ما يتفجر بين الحين والآخر والذي استمر حتى السنوات الأخيرة في عمر الاتحاد السوفياتي قبل الانحلال ،فكان دعم الاتحاد السوفياتي لفييتنام في اجتياح كمبودشيا ، والتدخل العسكري السوفياتي في أفغانستان الذي استمر حتى العام 1988 . وفي المقابل كان الموقف الأمريكي المساند لقوات الحكومة الساندينية في نيكاراغوا ، ودعم حركة المقاومة الأفغانية الأولى ضد التواجد السوفياتي في البلاد والتحالف الأمريكي \_ الإسرائيلي ضد القضايا العربية .

بعض تجارب التطبيع في العالم

4. التطبيع الأمريكي\_الصيني

" تغليب المصالح العملية على الاعتبارات الأيديولوجية"

"دبلوماسية البنج بونج"

احتلت العلاقة بين الولايات المتحدة والصين مكانة هامة في العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية ، ويرى محمد حسنين هيكل أن العلاقات المتزايدة المتطورة بين الولايات المتحدة والصين ،هي أغرب العلاقات بين القوى في هذا العصر وذلك للاختلاف الشاسع بين نظام العقائد والقيم والحضارات المتباعدة أشد التباعد والمصالح المتصارعة ،حين كان الخط الأساسي الأول في سياسة الولايات المتحدة هو عزل الصين واحتوائها وإسقاط النظام الثوري فيها بأي وسيلة ولو بالقوة إذا سنحت لذلك فرصة آمنة (18) ، وهو ما ذهب إليه صموئيل هنتغتون في مقاله الشهير "صدام

الحضارات" ا لذي افترض فيه مبدأ واحتمال الصدام بين الحضارات الكبرى في العالم ومنها الحضارتين الغربية والصينية بعد الحرب الباردة (19) .

واتسمت العلاقات قبل إعادة وتطبيع العلاقات بين البلدين بالعداء المستحکم. فقد خاضت الدولتان حربا ضروسا في كوريا في مطلع الخمسينات ، وكان احد ابناء ماوتسي تونج من بين الضحايا . وتدخل الصين الى جانب الثورة في فيتنام حتى سنة 1975 . ثم استمرت العلاقة مع الولايات المتحدة في توتر دائم بسبب عدم اعتراف الولايات المتحدة بالصين الشعبية عند الاعلان عنها عام 1949 ، واستمرت في تأييد الصين الوطنية (تايوان) كدولة كاملة السيادة وليست جزءاً من الصين الشعبية وإمدادها بالسلاح . اشتهرت عملية تطبيع العلاقات الأمريكية - الصينية بشكل مثير نظرا لمقدمتها المتواضعة جدا ذات الأبعاد السياسية الخطيرة ، والتي بدأت بإرسال الولايات المتحدة فريق تنس الطاولة الأمريكي الى الصين سنة 1972 لإجراء عدد من المباريات مع الفرق الصينية ، وذلك لاختبار ردود أفعال الشعب الأمريكي تجاه احتمال إعلان الاعتراف الأمريكي بجمهورية الصين الشعبية ، وفي أعقاب تلك المباريات أعلنت الولايات المتحدة قرار الاعتراف بدولة الصين الشعبية (20) . ويعلق على هذه المقدمة الرياضية التي أفضت لتطبيع كامل بين دولتين من ألد الخصام ، أحد الكتاب العرب الناقدين لعملية التطبيع العربية الإسرائيلية : "بعد تاريخ طويل من العداء بين الثورة الصينية والإمبريالية الأمريكية ، التقى لاعبون صينيون بنظرائهم الأمريكيين في أول لقاء بين الطرفين في مباراة لكرة الطاولة ، ولا شك أن المواطنين الصينيين كانوا يتهللون فرحا وحماسا وهم يرون لاعبيهم يكيلون الضربات ويسجلون النقاط في البنغ بونج، غير أن الأمر الهام الذي كان يحدث بالفعل ، ليس الضربات المتبادلة فوق الطاولة ، وانما عملية التطبيع التي تجري تحت الطاولة" (21) .

وبالفعل فقد كانت هذه المباراة تتوجا لمفاوضات سرية وتطبيع دبلوماسي غير معلن بين الجانبين الأمريكي والصيني استمر أكثر من سنتين على الأقل ، وأدى في النهاية إلى صدور بيان شنغهاي عام 1972 الذي وقعه الرئيس الأمريكي السابق نيكسون والرئيس الصيني الراحل شوان لاي. وتضمن البيان " تعهد الجانبين بإقامة علاقات طبيعية بينهما، والانسحاب تدريجيا للقوات الأمريكية من تايوان ، وفتح مكاتب اتصال كمقدمة لتبادل دبلوماسي كامل بين البلدين " (22) .

يعد إعلان شنغهاي نقلة نوعية في تطور العلاقات بين البلدين في الفترة الممتدة بين 1970\_ 1979 لإنهاء قطيعة كاملة وإرساء علاقات التطبيع بين البلدين، التي كانت قد قطعت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ونجاح الثورة الشيوعية في الصين عام 1949 ، وتدخل الصين الشعبية الى جانب كوريا الشمالية ضد أمريكا التي خسرت فيها الصين أكثر من 50 ألف قتيل و80 ألف جريح . ويعتبر الرئيس الأمريكي السابق نيكسون مهندسا لتطبيع العلاقات مع الصين ، وهو يرى أن التقارب

بين البلدين من أهم الأحداث الجيوبوليتيكية بعد الحرب العالمية الثانية: "فكان من مصلحة بلدينا أن نقيم علاقات تقوم لا على المثل الا مشتركة التي تجمع بيننا وبين حلفائنا في أوروبا الغربية ، بل على المصالح المشتركة . وقد سلم الجانبان بأنه على الرغم من خلافاتنا الفلسفية العميقة ، فليس هناك ما يدعو لأن نكون عدوين ، وأن هناك سببا قويا يدفعنا لأن نكون صديقين ، وهو مصالحتنا المتبادلة في ردع الخطر السوفيياتي" (23) . وكان بذلك يشير إلى الشقاق الصيني - السوفيياتي الذي بدا خطيرا في مطلع الستينات رغم منظومة القيم الاشتراكية التي كان يفترض أن تجمعهما على موقف واحد ضد الولايات المتحدة .

ويرى نيكسون أن الدافعية الكامنة وراء هذا التطبيع مجموعة من العوامل ، ليس أهمها فقط الصراع السوفييتي - الصيني ، وإنما قدرة الصين وامتلاكها للسلاح النووي والفوائد الاقتصادية والثقافية الواضحة التي تترتب على تطبيع العلاقات بين البلدين. وبهذا فإن المصالح الأمنية المشتركة، ثم المصالح الاقتصادية، كانت الأساس القوي لالتقاء نظامين متناقضين متباينين متباعدين أيديولوجيا وجغرافيا وحضاريا. ومن وجهة نظر الصين " فإن أشد المسائل حساسية هي تايوان ، وهي المسألة الأهم والأكثر حساسية في صلب العلاقات الأمريكية الصينية. وبعد التقارب لم تدخر الولايات المتحدة جهدا بالإعلان دائما ان تايوان جزء من الصين في دولة واحدة ذات نظامين ، وتعهدتها بعد إقامة العلاقات الدبلوماسية مع الصين الشعبية بوقف أي دعم للنظام السياسي في الصين الوطنية ، والاكتفاء بدعم عسكري فقط لأغراض دفاعية" (24) . وضمن سياسة التطبيع بين البلدين وتأكيداً على الموقف الأمريكي من تايوان قامت أمريكا بقفزة نوعية تجاه تطبيع العلاقات مع الصين باعتبار ان تايوان مقاطعة صينية وبالغاء اتفاقية الأمن المتبادل التي أبرمتها تايوان مع أمريكا عام 1954 (25) . وضمن هذه التطبيع اعترفت أمريكا بان حكومة جمهورية الصين الشعبية هي الحكومة الوحيدة الممثلة للصين بكاملها. وهي التي يحق لها ان تمثل تايوان في المحافل الدولية ، بينما تسمح لتايوان ان تعقد روابط اقتصادية وثقافية مستقلة مع دول أخرى فقط . وكننتاج طبيعي لعملية التطبيع بين البلدين " حصلت الصين على وضع الدولة الأولى في العلاقات الاقتصادية من أمريكا ، وأصبحت أمريكا ثاني أو ثالث اكبر شريك تجاري للصين وثاني أو ثالث اكبر الأسواق لأمريكا ، واصبح ثلث إجمالي صادرات الصين يتجه الى المستهلك الأمريكي ، كما أصبحت ثالث اكبر رقم للاستثمارات الأمريكية بعد هونج كونج وتايوان" (26) .

ورغم ذلك فإن كثيرا من الصدوع تظهر بين الحين والآخر بين الصين والولايات المتحدة، ويقف على رأس القضايا الخلافية بين الدولتين قضية (تايوان) التي لا زالت تحظى بدعم عسكري أمريكي، في الوقت الذي تؤكد فيه أمريكا ان هذا الدعم هو تسليحي دفاعي فقط . ورغم أن الموقف العام الأمريكي يميل نحو تأكيد وحدة الصين ، إلا ان أمريكا ترفض حتى الآن إعلان معارضة خطية

لاستقلال تايوان ، وقضية حقوق الانسان وقضايا تجارية مختلفة.(27) ولكن المصالح حين تلتقي يجري تقديمها على المبادئ مهما كان صدامها .

## 5. التطبيع التركي - اليوناني :

تعد مشكلة جزيرة قبرص من أخطر المشاكل في ملف العلاقات اليونانية - التركية ، نظرا لموقعها الاستراتيجي بالنسبة للدولتين. وتصر تركيا على أن الجزيرة التي تبعد عن سواحل غرب الأناضول 70 كلم فقط ، يجب ان تكون محايدة وغير خاضعة للنفوذ اليوناني ، بينما ترى اليونان ان الجزيرة التي تبعد عنها نحو 800 كلم يجب ان تتجه للتحالف الاستراتيجي مع أثينا نظرا الى ان نحو 80% من سكان الجزيرة هم يونانيون يدينون بالأرثوذكسية .

عاشت الطائفتان القبرصية - التركية والقبرصية - اليونانية ( المسلمة التركية - والمسيحية اليونانية ) حياة سلمية مشتركة دون خلافات تذكر طوال فترة الحكم العثماني وحتى العام 1974 . في ذلك العام تفجرت الأزمة داخل قبرص مع بدء تحرك عسكري يوناني لضم الجزيرة للسيادة اليونانية ، الامر الذي دفع تركيا للتدخل العسكري والسيطرة على 35% من الجزيرة (28) ، وذلك تفعيلاً لنصوص اتفاق الضمان الذي تضمنه الدستور القبرصي الموقع من تركيا واليونان وبريطانيا ، والذي يمنح تركيا حق التدخل لحماية القبارصة الأتراك في حالة تعرضهم للاعتداء من جانب القبارصة اليونان " (29).

تتألف الجزيرة الان عمليا من دولتين ، دولة القبارصة اليونانيين في الجنوب من الجزيرة وتسيطر على 65% من الأراضي ويقطنها أغلبية مسيحية تصل الى 80% من إجمالي سكان الجزيرة ، وجمهورية القبارصة الأتراك في الشمال وتسيطر على 35% من مساحة الأراضي وتساكنها الطائفة المسلمة التي يقدر عدد سكانها بنحو 20% من السكان ، التي تأسست عام 1983 ولم تعترف بها الا تركيا (30).



واستمرت العلاقات التركية - اليونانية في حالة الحرب والتأزم الشديد منذ السبعينات ، ونشطت الجهود الدولية لإيجاد حل لازمة قبرص . وكان هناك توجه إقليمي ودولي نحو إقامة دولة كونفدرالية في قبرص ، وهو ما ترفضه اليونان وقبرص رفضا تاما . وتسابق الطرفان في التسلح واستمرت الحشودات العسكرية وتبادل متقطع لإطلاق النار على الحدود لاكثر من 25 سنة ، والتي بلغت ذروتها في وصول الصواريخ الدفاعية الروسية في العام 1998 (31) ، واتهام تركيا لليونان بايواء ودعم كوادر حزب العمال الكردستاني بهدف تهديد وحدة الاراضي التركية واستقرار النظام السياسي .

### بدايات التطبيع :

شهد العام 1997 تطبيعا للعلاقات بين القبارصة الاتراك والقبارصة اليونان تمثل في انتقال مجموعه مسلمه الى زيارة المساجد في لارنكا بمناسبة عيد الأضحى، وفي الجانب الاخر وافق القبارصة الاتراك على زيارة عدد من القبارصة اليونان لأحد الكنائس في الجزء الشمالي بمناسبة عيد الفصح . وكان هذا العمل مؤشرا على انفراج علاقته بين الطائفتين والذي أيدته كل من تركيا واليونان ، وبالتالي كان هذا مؤشرا على بداية تطبيع بين تركيا واليونان . وكان هذا التأييد مرتبطا باتفاق غير مكتوب بين الدولتين، والذي بمقتضاه لم تستخدم اليونان الفيتو ضد ارتباط تركيا باتحاد جمركي مع الاتحاد الاوروبي ، وذلك في مقابل امتناع تركيا عن التصرف سلبيا ازاء اعلان المجلس الاوروبي نيته في بدء مفاوضات انضمام قبرص للاتحاد . وفي نفس العام وقعت تركيا واليونان " اعلان مدريد " لتخفيف التوتر بينهما ، والذي كان بمثابة درجة مقدمه للتحول نحو علاقات ثنائيه أكثر تعاونيه ، وإيجاد مناخ ملائم لتسوية الازمه القبرصيه التي أصبحت تضغط بشده على الجانب التركي وتشكل احدى العقبات امام تركيا لانضمامها الى الاتحاد الاوروبي (32).

### أحداث الزلازل في البلدين :

كان لأحداث الزلزال الذي ضرب شمال غرب تركيا في شهر 1999/8 وراح ضحيته اكثر من 17 ألف مواطن ، ومن بعده الزلزال الذي ضرب اليونان في مطلع شهر 1999/9 ، دورا أساسياً مفصلياً في تغيير مواقف الطرفين ازاء بعضهما بعضا بسبب هذه الكارثة الطبيعية . فعندما وقع الزلزال في تركيا أرسلت اليونان عدة طائرات تحمل مساعدات غذائية وايوائيه وفرق اغائه ، ثم تعهدت أثينا برفع اعتراضها على اية مساعدات اقتصاديه اوروبيه لانقره بعد ان قدر المسؤولون الاتراك خسائر الزلزال بعشرة مليار دولار . وحين تعرضت اليونان للزلزال ردت انقره بإرسال مساعده طارئة وفريق اغائه ردا على الموقف اليوناني السابق . لقد ساهمت هذه الروح الانسانيه - دون شك - بتخفيف حدة التوتر الذي استمر بين البلدين لاكثر من ثلاث عقود . ومن هذا المنطلق ، استأنفت الدولتان الجوله الثالثه من المفاوضات التي كانت قد بدأت في عام 1998 ، وأصبح من الممكن ان تتخلى اليونان عن موقفها المتشدد ازاء ترشيح تركيا لعضوية الاتحاد الاوروبي الذي كانت اليونان ترفضه رفضا تاما في السابق . الا أن اليونان اشترطت لسحب اعتراضها شرطين هما : إقناع تركيا لزيم القبارصة الاتراك التخلي عن شروطه باعلان دوله كونفدرالية في قبرص والجلوس على مائدة المفاوضات مع

الرئيس القبرصي اليوناني ، وموافقة تركيا بالسماح لليونان بتوسيع حدودها الاقليمية في بحر ايجه 12 ميلا بحريا . وبالفعل قبلت تركيا هذه الشروط ، وتقرر في ختام قمة الاتحاد الاوروبي التي عقدت في هلسنكي ترشيح تركيا لعضوية الاتحاد . كما قرر الاتحاد الاوروبي عدم ربط إيجاد تسوية سلمية لازمة قبرص بضم قبرص للاتحاد ، وكان ذلك تحولا سريعا نحو الانفراج في علاقه بين تركيا واليونان .

وكان كل ذلك مقدمه للزياره التاريخيه التي قام بها وزير الخارجيه اليوناني جورج باباندرينو إلى انقره في 2000/1/19 وهي الاولى من نوعها من 38 عاما ، والزيارة التي قام بها (اسماعيل جيم) وزير الخارجيه التركي الى اثينا في مطلع شهر شباط 2000 ، والتي كانت الأولى منذ 40 عاما . وقد أثمرت هذه الزيارات عن توقيع سلسله من اتفاقيات للتعاون الثنائي تتعلق بأمن البلدين في مقاومة الإرهاب والهجرة غير الشرعيه والجريمه المنظمه والاستثمار والتجاره والبيئه، بما في ذلك الاوضاع البيئيه في بحر ايجه والتعاون العلمي والتكنولوجي والزراعي. وتعد هذه الاتفاقات خطوه مهمه نحو حل الازمه القبرصيه والنزاع في بحر ايجه على أرضية الاعتراف المتبادل بسيادة قبرص موحده ، وأمن الدولتين تركيا واليونان من جهة أخرى دون اكتساب اية شرعيه لاية مكتسبات تم تحقيقها بالقوة (33) .

## 6. تطبيع العلاقات الأمريكية مع فيتنام :

كانت الحرب التي خاضتها الولايات المتحدة في الهند الصينية للحيلولة دون سقوط فيتنام الجنوبيه في أيدي الثوار الشيوعيين المدعومين من موسكو وبكين من أخطر الحروب التي خاضتها امريكا في تاريخها الحديث . وتعد هذه الحرب في فيتنام التي بدأت مع مطلع الستينات وانتهت في العام 1975 من أخطر الحروب التي وقعت بعد الحرب العالمية الثانية نظرا لحجم الضحايا والخسائر الماديه . فقد بلغت الاصابات ما يقرب مليوني قتيل في الجانب الفيتنامي واكثر من مليونين من الجرحى والمصابين، في حين بلغ عدد القتلى من القوات الامريكيه 56226 قتيلا ، وقام سلاح الجو الامريكى باسقاط 6727084 طنا من القنابل على فيتنام مقابل 27000000 طن اسقطتها الطائرات البريطانيه والامريكيه على المانيا طيلة الحرب العالميه الثانية. وكانت سيطرة الفيتكونج على جنوب فيتنام ونجاح الثورة الشيوعيه تعني ان جنوب شرق اسيا سيداعى أمام الشيوعيين ، وستخسر الولايات المتحدة أحد أهم الحلفاء ، كما تخسر مصداقيتها السياسية أمام أصدقائها في وجه المد الشيوعي الفتى .

فقدت امريكا في الحرب صورتها على أنها دولة لا تقهر عسكريا . ولكن الهزيمة جاءت من قوات شعبيه وليس نظاميه موازية لها ، اذ وصل عدد الجنود الأمريكان في فيتنام الى 550 ألفا في سنة 1969 . وبسبب حجم الخسائر البشريه والعنف الذي مارسه الجيش الامريكى وارتفاع حجم القتلى في صفوف الجيش الأمريكى اندلعت مظاهرات عنيفه ضد الحكومه الأمريكية في أمريكا وطالبتها بالانسحاب من تلك الحرب . ويذكر ان مليونين ونصف المليون جندي أمريكي قد خدموا في حرب فيتنام التي استغرقت أربع عشرة سنة.

ونتيجة مباشرة لصدوم واستبسال العصابات الشيوعية الشعبية في فيتنام من جهة ، والضغط الشعبي في أمريكا نفسها للانسحاب من فيتنام من جهة أخرى ، أمر الرئيس الأمريكي فورد في 28 نيسان 1975 بعملية "الريح المتكررة" ( frequent wind ) التي تم فيها إجلاء الجنود الأمريكيين من فوق أسطح المنازل في ساغون خلال 18 ساعة بواسطة طائرات الهليكوبتر (34) .

## التقارب و التطبيع بعد ثلاثين سنة من الحرب

بعد ثلاثين سنة على وقوع هذه الحرب المدمرة قرر الرئيس الأمريكي كلينتون في مطلع شهر شباط 1994 رفع الحظر الاقتصادي والتجاري المفروض على فيتنام واقامة مكتب اتصال في العاصمة هانوي . وقد جاء هذا القرار من منظور اقتصادي وسياسي ، ورحبت به الحكومة الفيتنامية على شكل بيان أصدرته وزارة الخارجية وذكرت أنه سيساعد على فتح صفحة جديدة في علاقات البلدين ، وبما يحقق مصالح الشعبين . وكانت العلاقة بين الدولتين قد قطعت تماما في سنة 1975 ، واستمرت كذلك زهاء ثلاثين سنة بعد انتهاء الحرب ، وأكد بيان فيتنام على تمسكها بتطوير العلاقة مع أمريكا والسعي نحو تطبيع العلاقة بين البلدين على أساس من الاحترام المتبادل للاستقلال والسيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، مشددا على عزم فيتنام على المساهمة بكل الإمكانيات للتعاون مع الحكومة والشعب الأمريكي من اجل التوصل الى تسوية للقضايا العالقة بين البلدين ، ولاسيما قضية الجنود المفقودين .

## البدايات الأولى للتطبيع

لم يأت افتتاح السفارة الأمريكية في العاصمة الفيتنامية هانوي في آب 1995 بشكل مفاجئ ، وإنما كان مسبوفاً بمؤشرات وإجراءات متتالية مهدت لهذا الافتتاح الذي أرسى بدون شك التطبيع بين البلدين على أعلى مستويات العلاقات الدولية. وقد بدأت هذه الإجراءات في العام 1987 عندما استقبلت فيتنام مبعوثا شخصيا للرئيس الأمريكي السابق ريجان ، وأدت المحادثات التي أجراها في هانوي الى استئناف السلطات في فيتنام البحث عن رفات مفقودي العمليات الحربية من الأمريكيين ، وتم العثور على بعض الرفات وتسليمها الى الحكومة الأمريكية . وفي خطوة لاحقة وافقت فيتنام على مشاركة خبراء أمريكيين في عمليات البحث ، ثم سمحت فيتنام بهجرة الأطفال من اصل أمريكي ، في حين وافق الجانب الأمريكي على التصريح للجمعيات الخيرية الأمريكية بتقديم مساعدات لضحايا الحرب من فيتنام والسماح لوفود طبية وإعلامية وأعضاء من الكونجرس بزيارة هانوي للاطلاع على التطورات الجارية فيها بعد انقطاع دام خمسة وعشرين سنة. وكان لهذا التقدم البطيء في التطبيع بين البلدين مقدمة لسياسة أمريكية تتضمن تخفيف الحظر التجاري في العام 1988 . وقد قابلت فيتنام هذه الخطوات الأمريكية بإجراءات أخرى لدفع عملية التطبيع الى الأمام بقبول افتتاح مكتب أمريكي للإشراف على عمليات البحث عن رفات مفقودي العمليات الحربية. وكان الإجراء الأمريكي المقابل

للتسهيلات الفيتنامية للبحث عن المفقودين من الجيش الأمريكي أن رفعت أمريكا القيود المفروضة على السفر الى فيتنام ، وبدأت بالمساهمة في إعادة توطين اللاجئين العائدين الى فيتنام ، وأزالت اعتراضها على تعاملات فيتنام مع صندوق النقد الدولي . كما اتخذت إجراءات أمريكية إضافية باتجاه فيتنام خاصة عندما قرر الكونجرس انه ليس هناك أدلة على وجود جنود أمريكيان أحياء في فيتنام ، اذ بدأت الشركات الأمريكية بافتتاح مكاتب تمثيلية فيها ، وقام وفد يضم كبار رجال الأعمال بزيارة هانوي وإجراء محادثات مع الوزراء الفيتناميين . وفي عام 1992 بعث الرئيس الأمريكي كلينتون برسالة الى الرئيس فيتنام اخبره فيها ان مجلس الشيوخ الأمريكي قد وافق على رفع الحظر الاقتصادي المفروض على فيتنام (35).

ويبدو أن المناخ الذي تمت فيه عملية التطبيع كان مؤاتيا . فبعد الانهيار الذي أصاب المعسكر الاشتراكي و التحولات الاقتصادية الجارية في جنوب شرق اسيا ، بدأت فيتنام انسحاباً تدريجياً من كمبوديا التي كانت احدى نقاط الخلاف الشائكة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وتزامن الانسحاب النهائي مع إغلاق ملف الجنود الأمريكيين المفقودين في فيتنام ، وجاء موازيا لضغوط الشركات الأمريكية برفع الحظر وفتح صفحة جديدة في العلاقة بين الدولتين . وجاءت ضغوط هذه الشركات بحثا عن موطئ قدم في فيتنام بعد أن سبقها إليها شركات من اليابان وكوريا الشمالية وهونج كونج و تايوان وفرنسا .

والواقع أن ثمة مجموعة من الفوائد التي كانت ستجنحها فيتنام من إلغاء الحظر الاقتصادي وتطبيع العلاقة مع أمريكا . فمن ناحية اقتصادية سوف ترتفع حجم الاستثمارات وتزداد آفاق استغلال الثروات الطبيعية وتسويق البترول والتخفيف من حدة البطالة في البلاد . وكانت فيتنام ستحصل على مساعدات كانت قد حرمت منها من أمريكا وبعض الدول الغربية التي التزمت بقرار مقاطعتها بعد سنة 1975 . الى جانب كل ذلك من تطلعات اقتصادية ، " فان إقامة علاقات كاملة بين فيتنام وأمريكا التي حاربتها تعتبر ردا لكرامة فيتنام المجروحة " (36) .

ونتيجة منطقية لهذا التقارب تمت مراسم التوقيع في هانوي على وثائق تطبيع العلاقات الأمريكية- الفيتنامية في مطلع شهر آب 1995 ، بين وزيرى خارجية البلدين اللذين أكدا في هذا الحفل على تنحية النزاع التاريخي السابق جانبا ، والعمل معا للانتقال الى مرحلة من التعاون المثمر على أساس الاحترام المتبادل لاستقلال وسيادة كل دولة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة الأخرى .

وغاية القول، فان " عودة العلاقات الأمريكية الفيتنامية يعني ان المصالح الاقتصادية أصبحت لها الأولوية في العلاقات الدولية ، وصارت المصالح الاقتصادية محركا أساسيا لمتخذ القرار السياسي ، فالولايات المتحدة تعلن صراحة بأن الأهداف والمصالح الاقتصادية في فيتنام هي من أهم أسباب رفعها للخطر الاقتصادي ، وفتح المجال اكثر امام الشركات الأمريكية في السوق الوليدة " (37) .

## 7. إيران و أمريكا نحو التطبيع

شكل النظام السياسي في إيران، الذي قاده الشاه محمد رضا بهلوي حتى العام 1979، أحد أهم حلفاء الأمريكان في العالم، واحتلت إيران مكانة استراتيجية هامة للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط خلال الحرب الباردة. لكن نجاح الثورة الإسلامية التي قادها الخميني في الإطاحة بنظام الشاه وإعلان الجمهورية الإسلامية كان بمثابة ضربة شديدة لسياسة أمريكا في المنطقة، وبداية للقطيعة السياسية الشديدة بين الدولتين، بعد أن رأت إيران أن الولايات المتحدة تشكل العدو رقم واحد للجمهورية الإسلامية. وتعزز هذا الاتجاه على أثر الهجوم على سفارة أمريكا واحتجاز اثنين وخمسين مواطناً أمريكياً كرهائن لأكثر من سنة ونصف. وأصبحت إيران مدرجة على قائمة الدول الإرهابية في العالم نظراً لعلاقتها ودعمها للحركات الإسلامية والجماعات السرية الموصوفة أمريكياً بالإرهاب في الشرق الأوسط والعالم.

### بداية التطبيع

وكم بدأ التطبيع العلني بين الصين والولايات المتحدة بلعبة البنج بونج، جاء اللقاء الرياضي بين فريق كرة القدم الأمريكي والإيراني في دورة الألعاب الأولمبية الأخيرة التي جرت في العام 1988، والذي احتل صدارة الأخبار والتعليقات الصحفية والتلفزيونية وتناقشته كافة الأعمار الصناعية في العالم، لكسر الجليد بين البلدين. ويبدو أن للولايات المتحدة خبرة طويلة في هذا الشأن، " ففي عهد الرئيس كارتر أرسلت أمريكا فريقاً لكرة السلة لكي يجري عدداً من المباريات مع كوبا سنة 1977 " (38). فهذه الأداة الرياضية أصبحت من أدوات السياسة الخارجية لأمريكا كدولة عظمى لتحسين علاقاتها مع الدول المعادية للنظام الأمريكي وخلق المناخ الذي يؤدي إلى طمأننتها إلى حسن نوايا الدولة العظمى.

وقد أرجع الكاتب الأمريكي الساخر ارت بوكوالد هزيمة الولايات المتحدة أمام إيران " إلى تدخل وكالة المخابرات المركزية الأمريكية وترتيبها أمر الخسارة كوسيلة غير مكلفة لتهيئة المناخ لتطبيع العلاقات الأمريكية - الإيرانية على أساس أن الفوز الإيراني من شأنه أن يدعم تيار الحوار مع الحضارات والثقافات المختلفة الذي يقوده الرئيس محمد خاتمي في مواجهة تيار المحافظين الراضين لذلك " (39).

جاءت إشارات انفراج العلاقة بين البلدين مع تولي الرئيس محمد خاتمي للسلطة الذي يقود التيار الإصلاحي ضد تيار المحافظين في إيران في مطلع العام 1998، والذي أعلن: " أنه لا يوجد شيء يمنع الحوار والتفاهم بين الأمتين الإيرانية والأمريكية، خصوصاً بين الباحثين والمفكرين والمتقنين " (40). وقد استجابت أمريكا فوراً لهذا الإعلان الذي عبرت عنه وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت في خطاب شامل لها عن العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران، ألقته أمام مؤتمر المجلس الأمريكي - الإيراني في أمريكا، حيث " اعتذرت عن سياسة الولايات المتحدة الخاطئة تجاه إيران خاصة دعمها للعراق، واعترفت بالدور الذي قامت به أمريكا في إسقاط الحكومة الوطنية التي قادها محمد مصدق في بداية الخمسينات، وأعلنت رفع حظر استيراد عدد من السلع الإيرانية خصوصاً السجاد العجمي و الفستق و الكافيار، وتخفيف القيود على

دخول الإيرانيين الى أمريكا ووعدت باتخاذ خطوات تؤدي الى الافراج عن الأموال الإيرانية المحتجزة منذ سقوط الشاة التي تقدر بحوالي 12 مليار دولار " (41) .

وقد لبي إعلان وزيرة الخارجية هذا بعضاً من الشروط الإيرانية لبدء الحوار مع أمريكا . وان مقابل هذا الاعلان الامريكي قامت إيران " بتوقيع معاهدة حظر الأسلحة الكيماوية وأدانت الأعمال الموصوفة بالإرهاب في مصر والجزائر ورفع خاتمي شعارات تجد هوى لدى الأذان الأمريكية ، مثل حقوق الانسان و المجتمع المدني وسيادة القانون " (42) .

وتأتي خطوات التطبيع هذه من قبل الجانبين تعبيرا عن مصالح اقتصادية وسياسية لا يخفيها الطرفان اللذان اصبحا يتجهان نحو اعادة العلاقات الدبلوماسية كاملة في المستقبل .

تم العلاقات الأمريكية الإيرانية اليوم بأزمة حادة قد تعيد العلاقات الصراعية بين البلدين إلى المربع الأول، وذلك في أعقاب احتياح الولايات المتحدة لأفغانستان عنى أثر أحداث 11 أيلول 2001 . عسى السرع مس إداة إيران الواضحة لعمليات التفجير ، وكذلك التسهيلات التي منحتها إيران لتحالف الشمال . فإن الولايات المتحدة وضمن حرها الموصوفة عمارة الإرهاب قد وضعت إيران مسرة أخرى في قائمة الدول التي ترعى الإرهاب، بسب موقف إيران الداعم لحزب الله في لبنان وتعاطفها مع الحركات الإسلامية في فلسطين، مما حثق أزمة سياسية حادة بين البلدين تندر تصاعد حفيظ في العلاقة بينهما. خاصة بعد أن اعتبر الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش إيران من دول الشر في العالم في خطاب له أمام الكونغرس في شباط 2002.

## خلاصة:

يمكن الاستنتاج بعد استعراض تجارب التطبيع السابقة ، أن سياسة التطبيع قد لازمت نتائج الحروب والأزمات الدولية ، وأن فكرة التطبيع كتراث سياسي وتاريخي قائم في المجتمع الدولي ، ليس جامداً وليس نمطياً ، إنما يشكل فكراً دينامياً ضمن منظومة العلاقات الدولية المتطورة دائماً .

وجاءت هذه التجارب جميعها بتسلسل طبيعي ضمن سياقات تاريخية وسياسية مختلفة ، وغير مشروطة ، وغير خاضعة لاستخدام القوة القهرية أو التلويح بها ، وتعد مقدماتها غير منفصلة أبداً عن النتائج السياسية التي وصلت إليها . كما أن بدايات هذه التجارب الطبيعية ارتبطت بتسوية النزاعات وانتهاء الحروب وحصول الدول الأطراف على سيادة غير منقوصة . كما يلاحظ من سياق هذه التجارب أن انتهاء الحروب والاعتراف السياسي وتعيين الحدود لا يوجب التطبيع قانونياً ، بل إن التطبيع جاء متكناً على أساس التوازن في المصالح ، وأحياناً على التوازن في القوى كما في التجربة السوفيتية- الأمريكية .

## هوامش الفصل الثاني

- 1- علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام-العلاقات الدولية، التنظيم الدولي، المنازعات الدولية، (الإسكندرية منشأة المعارف، 1990)، ص 414-415.
- 2- محمد عزيز شكري، مدخل إلى القانون الدولي العام، (دمشق: جامعة دمشق، 1997، ط 7)، ص 465-520.
- 3- أ. هـ. كار. العلاقات الدولية منذ معاهدة الصلح، 1919 - 1939، ترجمة: سمير شبحاني، (بيروت: دار الجليل، 1992)، ص 9.
- 4- المصدر السابق، 48-55.
- 5- كوليسين ساود و بيتر موي، من الحرب الباردة حتى الوفاق، 1945 - 1980، تعريب: صادق عوده، (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1995)، ص 41-53.
- 6- وزارة الخارجية الألمانية: ((50 عاما - جمهورية ألمانيا الاتحادية)) ألمانيا، العدد 6، (كانون أول 1998)، ص 11.
- 7- المصدر السابق، ص 3.
- 8- جيمس لي ري، الحروب في العالم والاتجاهات العالمية ومستقبل الشرق الأوسط، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1996)، ص 9-11.
- 9- عبد المعيم سعيد، الخماسة الأوروبية - تجربة التكامل والوحدة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986)، ص 248.
- 10- المصدر السابق، ص 18.
- 11- لمزيد من التفاصيل: انظر المصدر السابق، ص 109 - 177.
- 12- انظر المصدر السابق، ص 62 - 176.
- 13- كولين باون و بيتر موي، مصدر سابق، ص 23.
- 14- لمزيد من التفاصيل أنظر: روبرت ليكي، حرب كوريا 1950 - 1953، ترجمة: محمد عبد الحميد، (بيروت: دار النهضة 1964).
- 15- كولين باون، مصدر سابق، ص 115 - 125.
- 16- رينشارد بيكون، نصر بلا حرب، إعداد وتقديم: محمد عبد الحلیم ابو غزالة، (القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر، ط 3، 1991)، ص 30-31.
- 17- المصدر السابق، ص 39.
- 18- محمد حسين هيكل، أحاديث في اسيا، (لبنان: دار المعارف)، ص 142.
- 19- صوميل هنتون وآخرون، صدام الحضارات، (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والأبحاث، 1995)، ص 37-39.
- 20- محمد السيد سبيح، "الألعاب الرياضية والعلاقات الدولية"، السياسة الدولية، 101، (أيلول 1990)، ص 51 - 52.
- 21- نزيه أبو نضال، "عقلية التسوية - عملية التطبيع"، أوراق، ع 5، (أيلول 1993)، ص 15.
- 22- جمال الدين محمد، "زيارة ريجان لنصين والقارب الأمريكي - الصيني"، السياسة الدولية، ع 77، (أيلول 84)، ص 133.
- 23- رينشارد بيكون، مصدر سابق، ص 259.
- 24- أنور أهوازي، "زيارة كينتون الى الصين" السياسة الدولية، ع 134، (أكتوبر 98)، ص 209.
- 25- توماس ويسرون، السياسة الدولية في شمال شرق آسيا، المثلث الاستراتيجي، (العين - اليابان، الولايات المتحدة) (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1998)، ص 22.
- 26- المصدر السابق، ص 20.
- 27- لمزيد من تفاصيل انظر:
- هـاء عبيد، "العلاقات الأمريكية الصينية، صراع حضاري ام تجاري" السياسة الدولية، ع 121، (يوليو 95)، ص 184 - 195.
- 28- منال لطفی، "العلاقات التركية - اليونانية و تحولات المصالح الاستراتيجية" السياسة الدولية، ع 140، (إبريل 2000)، ص 149.
- 29- احمد مجاهد، "قبرص خلفية المشكلة ومستقبل التسوية" السياسة الدولية، العدد 130، (أكتوبر 97)، ص 145.
- 30- منال لطفی، مصدر سابق، ص 149.
- 31- رمون ماهر كاس، "العلاقات اليونانية - التركية خطوة على طريق التقارب" السياسة الدولية، ع 139، (يناير 2000)، ص 182.
- 32- احمد مجاهد، مصدر سابق، ص 147.
- 33- منال لطفی، مصدر سابق، ص 148 - 151.

وانظر ايضا: صحيفة القدس، 30-1-2000 (تركيا واليونان تتفقان على تعزيز تعاونهما الزراعي).



34 - كولين باون و بيتر موني ، مصدر سابق ، الفصل الثاني عشر ، ص 135 - 152 .

ومزيد من التفاصيل انظر :

عد العزيز العجزي ، " التنوية السياسية والعسكرية لحرب فيتنام " ، السياسة الدولية ، ع 31 ، ( كانون الثاني 1973 ) ، ص 112 - 119 .

35 - مصطفى احمد علي ، " الولايات المتحدة وفيتنام على طريقة المصالحة " ، السياسة الدولية ، ع 117 ، ( يوليو 94 ) ، ص 224 - 226 .

36 - احمد محمد فرح ، " مستقبل العلاقات الأمريكية الفيتنامية بعد رفع الحظر الاقتصادي " ، السياسة الدولية ، العدد 118 ، ( أكتوبر 1994 ) ، ص

163 - 165 .

37 - المصدر السابق ، ص 66 .

38 - محمد السيد سليم ، مصدر سابق ، ص 52 .

39 - احمد هي الدين ، " العلاقات الأمريكية الإيرانية بين الممكن والمستحيل " ، السياسة الدولية ، ع 134 ، ( أكتوبر 1998 ) ، ص 202 .

40 - المصدر السابق ، ص 202 .

41 - خالد السرحاني ، " دوافع السياسة الأمريكية الجديدة تجاه إيران " ، صحيفة القدس ، 26-3-2000

42 - احمد هي الدين ، مصدر سابق ، ص 203 .

## الفصل الثالث:

### تحولات الفكر السياسي العربي من الرفض المطلق إلى الاعتراف المطلق بإسرائيل 1948 - 1999

تمهيد.

#### مدخل تاريخي

- 1- قرار التقسيم
- 2- نكبة فلسطين وبداية الصدام العربي - الإسرائيلي
- 3- آثار النكبة على الأوضاع السياسية العربية
- 4- اتفاقيات الهدنة (وقف القتال وبداية الإرث التفاوضي العربي - الإسرائيلي)

#### مشاريع التسوية بين 1949 - 1967

- 1- مقدمات القبول بإسرائيل كدولة بعد هزيمة حزيران - 1967
- 2- مؤتمر القمة العربي (مؤتمر اللاءات الثلاث)
- 3- تجذر العمل السياسي العربي في الصراع وإقصاء الخيار العسكري
- 4- صدور قرار مجلس الأمن 242

#### نتائج حرب حزيران وظهور التطبيع السياسي

- 1- مشروع روجرز
- 2- الموقف الفلسطيني إزاء التسوية السياسية 1967 - 1973
- 3- مبدأ التحرير الكامل 1968 - 1973

#### مقدمات كامب ديفيد والاعتراف الفلسطيني بإسرائيل

- 1- قرار مجلس الأمن 338
- 2- اتفاقيات فصل القوات (مباحثات الكيلو 101)
- 3- القرار 338 ومؤتمر جنيف
- 4- زيارة السادات للقدس - 1977
- 5- الاشتراطات الإسرائيلية قبل توقيع اتفاقات كامب ديفيد

#### تحولات الفكر السياسي الفلسطيني بعد أكتوبر 1973

- 1- مشروع السلطة الوطنية - (البرنامج مرحلي)

2- تطور الفكر السياسي الفلسطيني بعد العام 1982

3- مشروع الدولة الفلسطينية

4- مؤتمر مدريد والطريق إلى أوسلو

5- الاشتراطات الإسرائيلية قبل توقيع اتفاق أوسلو

6- تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني

خلاصة

هوامش الفصل الثالث

يذهب هذا الفصل إلى تناول الفكر السياسي العربي والفلسطيني إزاء الصراع مع إسرائيل عبر الوقوف عند المحطات العسكرية والسياسية الرئيسية، التي انتقلت من حتمية الصراع والرفض المطلق لشرعية وجود إسرائيل وتصفية وجودها عسكرياً، إلى التعاطي مع هذا الوجود، عبر القبول بالمشاريع السياسية لحل الصراع سلمياً على أساس قرار مجلس الأمن 242 الذي يضمن شرعية إسرائيل وأمنه والاعتراف الرسمي بها كدولة ذات سيادة مع ما يترتب على ذلك من استحقاقات طبيعية معها.

مع نهاية القرن التاسع عشر ووصول حركة الاستعمار إلى ذروتها، واشتداد التنافس الاستعماري بين الدول الأوروبية على اقتسام العالم غير الأوروبي، وتراكم رأس المال وتضاعف شهيته نحو اختراق الحدود خارج الوطن الأم، وتنامي نظريات الاستعمار، وظهور أسطورة الرجل الأبيض، ولدت الفكرة الصهيونية ضمن هذا الإطار الفكري في أوروبا، مستندة إلى فكرة الوعد الإلهي والخلاص والعودة. ولكن الأرض الموعودة في التوراة كانت مأهولة بأهل فلسطين، وليست أرضاً بلا شعب لشعب بلا أرض، هذه الفكرة القادمة من الفكر الاستعماري القائم على التفوق والاستعلاء على الشعوب غير الأوروبية.

كانت التحولات الاجتماعية الكبرى التي كانت مستعرة في أوروبا السبب المباشر في ظهور المسألة اليهودية. وقد طرحت الحركة الصهيونية نفسها بوصفها الحل الشامل والثوري للمسألة اليهودية أينما كانت، وتم رفض الفكر الانماجي. وبناءً عليه فإن الحل الصهيوني المقترح للمسألة اليهودية لا يمكن أن يعتبر إلا جزءاً لا يتجزأ من المسألة الاستعمارية الغربية التي غطت العالم بأسره، هذه العملية التي استباححت العالم بأسره بالاستعمار والاستغلال والاحتكار ونفي الشعوب في تقرير مصيرها وتدمير قوى الإنتاج في بلدانها وحرمانها من التطور الطبيعي، وتحويل هذه البلدان إلى مناجم وإقطاعات للاستغلال وإلى أسواق احتكارية.

ضمن هذا المناخ الإمبريالي الناشئ الذي يشكل السوق فيه مرتكزاً أساسياً، وجدت الصهيونية ضالتها المنشودة، خصوصاً أن التنافس بين دول أوروبا وصل ذروته في احتكار الأسواق واستغلال الإنسان. وكانت فلسطين أحد أهم المداخل لهذا المسرح الجديد، حيث " ساعد على تركيز الأنظار والانتباه لفلسطين الانهيار التدريجي للإمبراطورية العثمانية، وهي عملية طويلة انتهت مع بداية القرن العشرين، وقد تحولت هذه الإمبراطورية إلى رجل أوروبا المريض الذي كان الجميع يترقبون موته ليستولوا على أملاكه، فكانت فلسطين ذات الأهمية الدينية والاستراتيجية تقع في قلب هذه الإمبراطورية المتداعية".<sup>(1)</sup>

وظهرت الصهيونية لتحقيق " الوعد الإلهي " بتوطين اليهود في فلسطين، ونضجت بنيتها الفكرية بمساهمات ورؤى رواد الحركة الأوائل، وظهرت فيها مدارس واتجاهات صهيونية كثيرة تبنت جميعها نسقاً أيديولوجياً واحداً. وكان لهرتزل دور رائد في نضوج الحركة الصهيونية التي حولت المسألة اليهودية إلى مشكلة سياسية، ثم حايم وايزمن

وجابوتنسكي والعديد من المفكرين الذين كانت لهم إسهامات عميقة في نضوج الأيديولوجية الصهيونية، إضافة إلى العديد من أعلام الصهيونية الدينية أمثال إسحاق كوك 1865 - 1935 ، والحاخام البولندي والزعيم الصهيوني صومئيل لاندائو 1892 - 1928 .

وجعلت هذه المنظومة الفكرية للأيديولوجية الصهيونية المنطقة العربية، وفي القلب منها فلسطين ، بأرضها وحضارتها ومستقبلها غاية فكرها وبؤرة أهدافها ومحور نشاطاتها ومصعب جهودها. وبدأ هذا الفكر النظري يشق طريقه نحو التطبيق العملي على أرض فلسطين ، وذلك بتشجيع الهجرة المنظمة منذ نهاية القرن التاسع عشر وبناء المستوطنات و إنشاء الكيبوتسات الزراعية التي تحولت إلى خنادق عسكرية مسلحة. وتوجت الممارسة العملية للحركة الصهيونية باستصدار وعد بلفور في 2/11/1917 ، من سلطات الاحتلال "الانتداب" البريطاني ، الذي نادي بحق اليهود بإنشاء الوطن القومي لهم في فلسطين. وهنا بدأ الصدام يتصاعد بين العرب والحركة الصهيونية حيث شهدت فلسطين صدامات مسلحة كان أشهرها أحداث البراق عام 1929 و ثورة 1936 احتجاجاً على الهجرة الصهيونية وشراء الأراضي بالتزوير وتهديد حياة السكان الأمنين. وقد حاولت حكومة الانتداب استيعاب هذه الصدامات ووضع حد لها، فأرسلت سلسلة من اللجان التي أصدرت مجموعة من التقارير التي كانت تستهدف ضمان التهدئة وعدم تجدد العنف في البلاد مرة أخرى.<sup>(2)</sup> ومن الواضح أن المحاولات البريطانية للتهدئة جاءت لضمان المصالح البريطانية الاستعمارية في المنطقة، وليست تضامناً مع المطالب العربية ، رغم أن تقارير مبعوثيها كانت توضح بجلاء حجم الأخطار التي تهدد مستقبل أهل البلاد من العرب.

## قرار التقسيم

أصبحت البلاد قبل صدور قرار التقسيم على درجة من الغليان، التي أدت بحكومة الانتداب البريطاني إلى إحالة القضية الفلسطينية إلى هيئة الأمم المتحدة. وفي 26 تشرين ثاني 1947 ، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية القرار رقم 181 الخاص بخطة لتقسيم فلسطين وإنهاء الانتداب البريطاني عن البلاد في مدة أقصاها 1/8/1948 . وينص القرار على أن تنشأ في فلسطين دولتان مستقلتان ، عربية ويهودية وأن يتم تدويل مدينة القدس. وهكذا اقتطع قرار التقسيم جزءاً من أرض فلسطين العربية بما نسبته 56% لإنشاء دولة إسرائيل ، رغم أن اليهود كانوا يملكون فقط أقل 7% من مساحة فلسطين التاريخية.

رفض العرب هذا القرار جملة وتفصيلاً، في حين أعلنت بريطانيا عزمها على إنهاء الانتداب في 15/أيار/48، وأخذت في إخلاء معسكراتها وأسلحتها وتسليمها لليهود. وبدأت في الجلاء عن المناطق التي خصصها قرار التقسيم لليهود وتسليم إدارة هذه المناطق للوكالة اليهودية. فسلمتها المطارات والمعسكرات ومستودعات الأسلحة، في حين أنها لم تنسحب من المناطق المخصصة للعرب حتى آخر أيام الموعد المحدد. وقد حال ذلك دون أي استعداد عربي عسكري حقيقي لمواجهة الموقف بعد الجلاء. وارتكبت الحركات الصهيونية المسلحة في هذه الأثناء أبشع المجازر بحق المواطنين العزل، والتي أدت في مجملها إلى هبوط الروح المعنوية للشعب الفلسطيني. وكانت حرب عام 1948 التي اصطلح على تسميتها بالنكبة، حيث تم تدمير 418 قرية ومدينة فلسطينية، وتم إجلاء أصحابها بالقوة العسكرية القسرية إلى خارج المناطق التي أعلن فيها قيام دولة إسرائيل. وكانت النتيجة أن أقيمت دولة إسرائيل قصراً على 78% من مساحة فلسطين الانتدابية، في حين تم تهجير 850 ألف فلسطيني خارجها.(3)

### نكبة فلسطين وبداية الصدام العربي - الإسرائيلي

شكل النجاح المتراكم الذي حققته الصهيونية، ومن خلال تسهيل وتغطية مباشرة من قوات الانتداب البريطاني على المستويين السياسي والعملي، المقدمة الحقيقية لشن الحرب الإسرائيلية الأولى على العرب والشعب الفلسطيني. فقد كان وعد بلفور وقرار التقسيم من الخطوات الأساسية المهمة التي نجحت الحركة الصهيونية في إنجازها. ويعد هذا القرار شهادة الميلاد الأولى لشرعية إعلان دولة إسرائيل، الذي أعلنه رئيس وزارائها الأول ديفد بن غوريون في 15/أيار/1948، والذي أدى إلى اندلاع شرارة الحرب الأولى بين العرب وإسرائيل في ذلك العام (4).

### اتفاقيات الهدنة

#### وقف القتال وبداية الإرث التفاوضي العربي - الإسرائيلي

من الطبيعي أن تنتهي الحروب بمفاوضات وتدخلات خارجية لوقف القتال والبحث عن تسوية سياسية بين المتحاربين. ونظراً لخصوصية الصراع العربي-الإسرائيلي وكثافة العلاقات الدولية المشتبكة في الشرق الأوسط، خضعت الدول العربية لضغوطات لحملها على قبول الهدنة. فأعلنت اللجنة السياسية لمجلس الجامعة العربية على لسان أمينها العام عبد الرحمن عزام بتاريخ 11/حزيران/48 قبولها لنداء مجلس الأمن الصادر في 27/أيار/48

بوقف القتال ،على شرط اعتبار أن فرار وقف القتال وسيلة لإيجاد حل عادل للقضية. ووافقت إسرائيل على الهدنة شرط اعتبار دولة إسرائيل قائمة بالفعل. وأذاعت اللجنة السياسية بيانها على الشعوب العربية حول اضطرارها لقبول الهدنة فقالت فيه: "إن الحكومات العربية التي تعتبر تحرير فلسطين قضية قومية تستوجب كل التضحيات، لا تتهيب في سبيلها المصاعب التي يفرضها عليها، ويكبتها إياها أي ظالم، ولكن الحكومات العربية باعتبارها هيئة إقليمية عليها أن تشترك في حفظ السلام العالمي، ارتأت وقف القتال، وأن اللجنة السياسية لتدرك وهي تتخذ هذا القرار ما فيه من ألم، لكنها واثقة أن ذلك لن ينال من عزمها وإيمانها بالنصر النهائي، وستظل الجيوش العربية مرابطة في مراكزها إلى أن تتحقق أهدافها التي دخلت فلسطين من أجلها".(5)

بعد وقف القتال أعربت إسرائيل عن رغبتها في إجراء مفاوضات منفردة مع الأقطار العربية بواسطة الوسيط الدولي " برنادوت " الذي نقل عروض إسرائيل السياسية إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والحكومات الأعضاء فيها . تم رفض هذه العروض بالإجماع. ومما جاء في رد الحكومة المصرية آنذاك قولها. " والدول العربية لا تعترف بأي حال من الأحوال بقيام دولة إسرائيل التي تمخضت عنها تلك العصابات الإرهابية الصهيونية، ولا يمكن للدول العربية أن تقر بما تدعيه تلك الدولة المزعومة لنفسها من حق التعاقد أو التحدث باسم أي جزء من فلسطين".(6)

تمكن الوسيط الدولي رالف باتش الذي حل محل برنادوت بعد اغتياله في القدس في 48/9/17 من التوصل إلى اتفاقيات الهدنة التي عقدت في جزيرة رودس. وقد تمكنت إسرائيل من فرض شروطها بأن تكون اتفاقيات الهدنة منفردة . ويذكر أن المنطق الإسرائيلي الذي ساد اتفاقيات الهدنة 1948 هو الذي بقي يحكم السلوك التفاوضي الإسرائيلي حتى هذه اللحظة التي تجري فيها إسرائيل مفاوضات منفردة وتوقع اتفاقيات منفردة مع كل دولة عربية على حده. ومن الجدير بالذكر في هذا السياق أن الوكالة اليهودية قبل قيام إسرائيل بصفة رسمية كانت قد اشترطت على اللجنة الخاصة بفلسطين التي شكلتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيار 1947 لإعداد تقرير عن المسألة الفلسطينية، إجراء مفاوضات مباشرة مع كل دولة عربية على حده،(7) كمنظرة إسرائيلية عامة لتفكيك البعد القومي للقضية الفلسطينية.

وقد جرى توقيع اتفاقيات الهدنة بين مصر وإسرائيل في 24/شباط/1949 في رودس، وبين الأردن وإسرائيل في 3/نيسان/1949 في رودس ، وبين لبنان وإسرائيل في 23/آذار/1949 في رأس الناقورة، وبين سوريا وإسرائيل في 20/تموز/1949 على



الحدود السورية الفلسطينية. (8) وبهذه الاتفاقيات أنهت إسرائيل وسمياً الشق الأول من مشروعها المتعلق بإعلان الدولة والاعتراف العالمي بها كدولة ذات سيادة على إقليم جغرافي ، مع ضمانات دولية غربية في حماية أمنها وسيادتها. وفي النهاية كانت اتفاقيات الهدنة هذه اعترافاً غير مكتوب من قبل الدول العربية بدولة إسرائيل ، والذي قيد النظم السياسية العربية من الاستمرار في مقاومة إسرائيل. فالأقطار العربية أقرت للمنتصر بما حققه من إنجازات عملية على الأرض، وذلك بتوقيع هذه الاتفاقيات التي منحت إسرائيل مزايا سيادية وجغرافية أكثر مما منحها قرار التقسيم.

بعد إقرار الهدنة، تابعت لجنة الهدنة، أو ما أطلق عليها لجنة التوفيق لحل المشكلة العربية - الإسرائيلية ، جهودها واستطاعت أن تحصل على قبول العرب وإسرائيل لمجموعة من المبادئ، وافق كل منهم عليها على حده وذلك في مؤتمر عقد بلوزان في 1949/4/26. من ضمن هذه المبادئ الاعتراف بالتقسيم مع إدخال بعض التعديلات التي تقتضيها اعتبارات فنية، وتدويل القدس، وعودة اللاجئين إلى ديارهم، وحقهم في التصرف بأموالهم مع تعويض الذين لا يرغبون في العودة منهم. وقد توقفت أعمال لجنة التوفيق بسبب رفض إسرائيل التعاون معها بعد وقت قصير من قيامها بعملها. (9)

#### مشاريع التسوية بين 1949 - 1967

بعد أن أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها الخاص بقبول إسرائيل عضواً في الأمم المتحدة الذي يحمل الرقم 273 بتاريخ 1949/5/11، (10) وبعد أن تضمنت اتفاقات الهدنة استقراراً لخطوط الهدنة، شهدت الفترة الممتدة بين أعوام 1949 - 1967 سيلاً من مشاريع التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي من أطراف دولية وإقليمية متعددة، إضافة إلى مشروع عربي واحد هو مشروع الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة عام 1965. (11) وقد أثارت هذه المشاريع جدلاً سياسياً في الساحتين العربية والفلسطينية، ولكنها فشلت جميعها في إيجاد حل لهذا الصراع، إما بسبب الرفض العربي لها أو اصطدامها بشروط إسرائيلية. ولكن مع ذلك فإن هذه المشاريع قطعت شوطاً بعيداً في تسريب منطق تعدد البدائل وطرح الحلول الجزئية لما يسمى بتحقيق السلام في الشرق الأوسط بالوسائل السلمية. وكانت هذه المشاريع بمثابة مقدمات عملية لواقع سياسي سيصبح مقبولاً عند الطرف العربي بعد عام 1967 ، وعند م.ت.ف بعد العام 1974.

الجدير بالذكر أن المشروع التونسي، كان بمثابة أول إعلان عربي رسمي يأتي على لسان مسؤول عربي يتحدث فيه عن تسوية سياسية، وعن مصالحة واعتراف متبادل. وقبول هذا المشروع بالرفض المطلق سواء على المستوى العربي أو على المستوى الفلسطيني الذي مثله أحمد الشقيري قائلاً في مؤتمر صحفي بتاريخ 65/4/23: "أنه لا يوجد فلسطيني واحد يقبل مقترحات بورقيبة، وأن م.ت. ف بوصفها ممثلة لشعب فلسطين ترفض هذا المشروع جملة وتفصيلاً. (12)

## مقدمات القبول بإسرائيل "كدولة" بعد هزيمة حزيران - 1967

شكلت هزيمة حزيران 1967 ذروة انهيار النظام العربي المتداعي برمته، فاستولت بالقوة الخاطفة على أراضٍ فلسطينية وعربية جديدة تعادل ثلاثة أمثال مساحتها في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكامل صحراء سيناء المصرية، وهضبة الجولان السورية وشريط وادي عربة جنوب الأردن. وبهذا الاحتلال الخاطف الذي تم في "سنة أيام" يكون المشروع الصهيوني قد اكتمل باحتلال فلسطين الانتدابية، ومن ضمنها مدينة القدس.

هذه الحرب التي أطلق عليها عربياً نكسة 1967 أدت إلى انتكاس ليس النظام العربي الرسمي فقط، وإنما كافة الحركات القومية والاشتراكية التي ترعرعت ونشطت كاستجابة لكارثة فلسطين في العام 1948. وكانت هذه الهزيمة أساساً موضوعياً لتحول حركة المقاومة الفلسطينية من بعدها القومي إلى بعدها الوطني الفلسطيني.

شهد العام 1967 حدثان سياسيان على المستوى العربي والدولي. أول هذه الأحداث كان مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في مدينة الخرطوم السودانية في شهر آب 1967، والثاني هو صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 بتاريخ 22/تشرين ثاني/1967.

### أولاً: مؤتمر القمة العربي (مؤتمر اللاعات الثلاث):-

انتهى مؤتمر القمة في الخرطوم إلى بيان سياسي بإجماع عربي تجاه الموقف من إسرائيل: لا تفاوض، لا اعتراف، لا صلح مع إسرائيل. وبهذا فإن الموقف العربي حتى تلك اللحظة اتسم بالرفض المطلق للمشاريع السياسية المتعلقة بالاعتراف المتبادل مع إسرائيل، والوصول إلى اتفاقية صلح معها تنهي هذا الصراع عن طريق التفاوض مباشرة أو بالوساطات الدولية. وحتى انعقاد هذا المؤتمر لم يكن القرار 242 قد صدر عن مجلس الأمن بعد.

التناقض الرئيسي في هذا المؤتمر، الذي أورده محمد عبد الغني الجمسي الذي كان وزير الحربية المصرية في أكتوبر 1973 ، كان حديث عبد الناصر خلال الجلسات ، والذي بشر بمنطق التسوية السياسية رغم اللاتصالات الثلاث المعلنه. فقد قال عبد الناصر، وهو الزعيم العربي الأول بلا منازع رغم الهزيمة النكراء التي لحقت به شخصياً: " وأرجو أن يكون واضحاً لدينا جميعاً أننا عندما نتكلم عن العمل السياسي فإن ذلك لا يعني أننا سنأخذ فقط، بل سنعطي أيضاً. وهنا يجب أن نبحث ما سوف نعطيه، وبمعنى آخر ما الذي نستطيع أن نعطيه". وأضاف الرئيس الراحل عبد الناصر: " إن الموقف العالمي الآن يختلف تماماً عما كان عليه عام 1956. ففي ذلك العام التقت أمريكا والاتحاد السوفيتي على رفض العدوان الثلاثي. أما الآن في عام 1967 فقد اتفقت أمريكا والاتحاد السوفيتي على حق إسرائيل في الوجود، كما اتفق الاثنان على إنهاء حالة الحرب ... وأنا لست قلقاً بالنسبة للموقف في مصر، ولكن ما يقلقني حقيقة هو الموقف في الضفة الغربية. وهنا يجب أن نسأل أنفسنا: هل عامل الوقت بالنسبة للضفة الغربية سيكون في صالحنا أم لا؟ أنا شخصياً أعتقد أنه لن يكون في صالحنا ويجب أن نسرع في التحرك ونبدل أقصى جهدنا لاستعادة القدس والضفة الغربية بالوسائل المتاحة لدينا في الوقت الحاضر. وهنا ينبغي أن نطرح على أنفسنا سؤالاً آخر: هل يمكن استعادة الأرض المحتلة بالحل العسكري؟ أعتقد أن الإجابة واضحة على هذا السؤال، وهي أن هذا الطريق ليس مفتوحاً أمامنا في الوقت الحاضر، إذ ليس أمامنا سوى طريق واحد وهو العمل السياسي من أجل الضفة الغربية والقدس". (13)

### تجذر العمل السياسي العربي في الصراع وإقصاء الخيار العسكري:-

يتضح من حديث عبد الناصر خلال مؤتمر القمة في الخرطوم ، وبما لا يدع مجالاً للشك ، أن النظام العربي أصبح ينزع منذ ذلك الحين نحو خيار التسوية بالطرق السلمية كخيار ثانٍ أو موازٍ للعمل العسكري الذي طال الاحتكام إليه منذ بداية الصراع العربي - الإسرائيلي. فرغم أن قرارات القمة جاءت حاسمة إزاء الصراع، إلا أن منطق التسوية قد بدأ يجادل به، رغم ما أعلن عنه رسمياً لا صلح، لا اعتراف ولا تفاوض مع إسرائيل. فهذا الخيار السياسي يستند ضمناً ، وبالضرورة ، إلى التفاوض الذي يقود إلى الاعتراف ثم الانسحاب من الأرض التي احتلت في حرب 1967 ، وبالتالي إلى الاعتراف بوجود إسرائيل كدولة ذات سيادة في الشرق الأوسط.

وقد أصبح هذا الجدل الذي أصبح مباحاً حول التسويات السياسية مقدمة لقبول النظام العربي باستثناء سوريا والمقاومة الفلسطينية لقرار مجلس الأمن 242 فور صدوره ،

ثم لقبول م.ت. ف وسوريا وجميع الدول العربية لهذا القرار كأساس للتسوية السياسية التي انطلقت مع مؤتمر مدريد لحل الصراع الشرق الأوسطي في مطلع العقد الأخير من القرن العشرين.

## ثانياً: صدور القرار 242

عرضت مشكلة الحرب على مجلس الأمن في 67/6/7، وتم وقف إطلاق النار على كافة الجبهات في اليوم التالي 67/6/8. وبعد مداوات تمكن مجلس الأمن من إصدار قرار بالإجماع يضع أسساً لتسوية النزاع بشكل نهائي متضمناً المبادئ التالية:-

1. انسحاب إسرائيلي من الأراضي المحتلة: " سحب القوات الإسرائيلية المسلحة من أراضٍ احتلت في النزاع الأخير " .
2. إنهاء حالات الحرب في المنطقة: " إنهاء جميع ادعاءات الحرب أو حالاتها واحترام السيادة والوحدة لأراضي كل دولة في المنطقة والاعتراف بذلك، وكذلك استقلالها السياسي، وحققها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها وحررة من التهديد وأعمال القوة " .
3. ضمان حرية الملاحة في المسالك الدولية المائية في المنطقة العربية.
4. تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين (14) .

أعطى هذا القرار للعرب إمكانية انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية التي احتلت في حرب 67، ولم يتعرض بالمثل للأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1948، ولا حتى لقرار التقسيم الذي صدر عن ذات المؤسسة الدولية الذي حمل رقم 181. وهكذا تضمن قبول النظام العربي الرسمي لهذا القرار تأمين كل الأسباب القانونية التي تمد إسرائيل بعوامل البقاء والاستقرار والحياة الدولية السلمية والطبيعية في قلب المنطقة العربية. وكان قبول العرب، ولا سيما مصر والأردن، لهذا القرار بداية مرحلة جديدة من العمل السياسي للوصول إلى حل لقضية الشرق الأوسط.

ومن هذا المفصل الزمني بدأ يبرز في الساحة العربية محوران رئيسان: محور القاهرة - عمان - الرياض الذي قبل بالتعامل السياسي لحل الصراع العربي الإسرائيلي، ومحور سوريا و م.ت.ف والعراق والجزائر. الذي عارض التسوية السياسية.

\* يوجد نصان للقرار فرنسي يرد فيه تعبير " الأراضي " ، وإنجليزي ويرد فيه تعبير أراض.

وفي النهاية حسم الوضع العربي لصالح المحور الأول ، بعد أن أقرت الدول و م.ت.ف التي وصفت بالراديكالية بالقرار 242 كأساس للتسوية. والجدير بالذكر أن القرار لم يتضمن إجراء مفاوضات مباشرة بين أطراف النزاع . وكان العرب يميلون إلى عدم إجراء مفاوضات مباشرة مع الطرف الإسرائيلي، كما كانت تطالب وتلح إسرائيل. لذلك، وللشروع في تنفيذ القرار 242 جرى تعيين السفير غونار يارنج مبعوثاً للسكربتير العام للأمم المتحدة (يوثانت)، لإجراء الاتصالات بين أطراف الصراع. وقام المبعوث الدولي بجهود مكثفة على مدار عامين دون أن تحرز جهوده إنجازاً عملياً يذكر.<sup>(15)</sup>

كان للنتائج العسكرية التي حققتها إسرائيل في حربها الخاطفة في حزيران 1967 ، أبعاداً سياسية هامة على المستويين العربي والفلسطيني. فعلى المستوى العربي، كان قبول النظام السياسي في مصر بنتائج الحرب ومن ثم التعاطي مع القرار 242 بشكل إيجابي، بداية لمرحلة سياسية قادتها مصر منذ ذلك اليوم . وجاء ضمن هذه المرحلة عقد مصر للصلح مع إسرائيل. عندما قام السادات بزيارة القدس في العام 1977 ، والتي انتهت بتوقيع اتفاقيات كامب ديفيد. وكان لمصر بحكم مركز ثقلها السياسي في المنطقة الدور الأساسي في تهيئة النظام العربي الرسمي وقيادة م.ت.ف في الإقرار الموضوعي بما هو كائن في المنطقة، والشروع في التطبيع السياسي على أساس مبدأ مقايضة الأرض بالسلام. وكانت نقطة انطلاق هذه المرحلة تتمثل في المفاوضات غير المباشرة التي قادها المبعوث الدولي جون يارنج في إسرائيل ولبنان والقاهرة وعمان، والتي رسخت مبدأ الحوار والمفاوضات. وأصبح العالم العربي مهيناً عملياً لأية تسويات سياسية قائمة على تبادل الاعتراف المستند أصلاً لمنطق مبادلة الأرض بالسلام. ولكن يجدر الانتباه إلى أن اشتراط تطبيع العلاقات العربية مع إسرائيل لحملها على الانسحاب من الأراضي التي احتلت بالقوة العسكرية يعتبر شرطاً قصرياً وتجاوزاً لمنهج التطبيع الحر بين الدول دون استخدام القوة أو التلويح بها، ويأتي على أرضية التفوق العسكري الإسرائيلي المهيمن في المنطقة ، وليس بمحض رضى الأطراف العربية.

### " مشروع روجرز " 25 مايو 1970

في أوائل نيسان 1970 وصلت جهود الوسيط الدولي يارنج إلى طريق مسدود، مما حدا بالأمين العام للأمم المتحدة إلى الإعلان أن السفير يارنج عاد ليحتل موقعه كسفير لبلاده في موسكو . ولهذا السبب ، ونتيجة مباشرة لتطورات الحرب الباردة وانهماك الولايات المتحدة باحتواء المنطقة وترسيخ وجودها السياسي والأمني فيها، أطلقت وزارة الخارجية الأمريكية عبر وزير خارجيتها مشروعاً سياسياً حمل اسمه ، يستند أصلاً إلى مبادئ القرار

242 المتعلقة بالإقرار من جانب الأطراف المتنازعة بسيادة وإسلامة الأراضي والاستقلال السياسي لكافة دول المنطقة، والانسحاب الإسرائيلي من "أراضٍ" محتلة في 6/5/67. وقد قبلت مصر والأردن هذا المشروع الذي كان يعني قبولاً أكبر بمبدأ الاعتراف المتبادل من جهة، وتطويراً لمفهوم التطبيع السياسي غير المباشر من جهة أخرى. أما إسرائيل فقد قبلته متأخرة بعض الوقت، بعد أن أكد لها الرئيس نيكسون التزام الولايات المتحدة بأمنها وبالمحافظة على ميزان القوى في الشرق الأوسط.<sup>(16)</sup> خاصة مع تنامي حرب الاستنزاف على الجبهة المصرية - الإسرائيلية وعقد صفقة أسلحة سوفيتية متطورة لمصر التي حققها عبد الناصر قبل وفاته بشهور قليلة، والتي شكلت معاً عامل ضغط على إسرائيل لقبول مبادرة روجرز.

أصبح مبدأ القبول بالاعتراف المتبادل والإقرار بوجود إسرائيل على أرض فلسطين يتغلغل في الخطاب العربي الرسمي، ويدفع أكثر نحو المزيد من التطبيع السياسي. وكان قبول العرب بقرار 242 ومشروع روجرز مقدمات عملية منطقية لظهور مبادرات عربية رسمية لتحقيق الانسحاب من الأراضي التي احتلت في حرب حزيران 1967، مقابل الاعتراف المتبادل مع إسرائيل. فقد أطلق الرئيس السادات مبادرة مصرية بتاريخ 28/كانون أول 1970 تضمنت "الانسحاب من الأراضي المحتلة عام 67"، وعندما يتم الانسحاب ستعترف مصر بإسرائيل كدولة مستقلة ذات سيادة، وضمن حدودها التي كانت قائمة عام 67، كما سترحب مصر بضمان هذه الحدود، وستكون مصر مستعدة للتفاوض حول حق إسرائيل بالملاحة في الممرات المائية، وستمنح مصر حق المرور لإسرائيل في قناة السويس عندما يتم التوصل إلى تسوية لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ولكن، دون التزام مصر بإقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل".<sup>(17)</sup>

يبدو واضحاً أن هذه المبادرة كانت مقدمة لمبادرة السادات اللاحقة في العام 1977، وهي كما هو واضح من نصوصها قد ذهبت أبعد مما كان مطلوباً من مصر في ذلك الوقت في موضوع تهيئة المناخ العربي الرسمي والشعبي لمبدأ قبول إسرائيل في المنطقة. ولم يكن الموقف الأردني بعيداً عن هذه المبادرات وهذا المناخ السياسي، فقد أعلن الملك حسين مشروع المملكة العربية المتحدة عام 1972 الذي يقوم أصلاً على القبول بمشروع روجرز والقرار 242.<sup>(18)</sup> ويرتكز مشروع المملكة المتحدة على ضم الضفة الغربية للملكة الأردنية وإخضاعها للسيادة الأردنية وفق نظام فيدرالي. وكان هذا المشروع بمثابة محاولة لاستثمار نجاح النظام السياسي في الأردن في تصفية قواعد م.ت.ف على أراضيه بالقوة المسلحة في مطلع السبعينيات، والإجهاد على شرعية تمثيل م.ت.ف للشعب الفلسطيني.<sup>(19)</sup>

أدت الهزيمة التي لحقت بالعرب في حزيران 1967 إلى إنكفاء المشروع القومي تجاه تحرير فلسطين بوصفها أرضاً عربية. وبينما أدت الهزيمة إلى إنكفاء الفكر القومي التعبوي لتحرير فلسطين ، فإنها أطلقت في المقابل حركة المقاومة الفلسطينية. وقد نشطت الحركات الفدائية الفلسطينية عبر الحدود العربية المجاورة لفلسطين، وتوجت عمليات الاستنزاف التي قادتها حركة فتح في الصدام الذي حدث مع الجيش الإسرائيلي في معركة الكرامة في آذار 1968. وخلقت هذه الاشتباكات تراكمات أولية باتجاه تبلور حركة المقاومة الفلسطينية من منظور وطني تجاه تحرير الأرض الفلسطينية كاملة من النهر إلى البحر.

استطاعت فصائل المقاومة الفلسطينية المسلحة في العام 1968 أن تسيطر على منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت أنشئت في العام 1964 بقرار صادر عن مجلس الجامعة العربية في دورتها الأربعين سنة 1963. واتخذ مجلس الجامعة قراراً في حينه كلف بموجبه أحمد الشقيري بتمثيل فلسطين في مجلس الجامعة العربية خلفاً لأحمد حلمي باشا رئيس حكومة عموم فلسطين . وكانت م.ت.ف عقدت مؤتمرها الأول الذي صادق على الميثاق القومي الفلسطيني في القدس في 1964/5/28.<sup>(20)</sup>

جاء استقواء وسيطرة التنظيمات الفلسطينية المسلحة على م.ت.ف ذات الميثاق القومي على أرضية الهزيمة التي لحقت بالنظام السياسي العربي الرسمي في حرب حزيران عام 1967 . فبادرت التنظيمات المسلحة إلى نقل م.ت.ف من الحاضنة العربية القومية إلى الحاضنة الوطنية الفلسطينية من خلال تغيير ميثاقها القومي إلى ميثاق وطني فلسطيني يركز إلى القرار الفلسطيني المستقل والإرادة والهوية والتنشئة السياسية الفلسطينية ، وخوض حرب التحرير الشعبية لتحرير فلسطين.<sup>(21)</sup>

### مبدأ التحرير الكامل 68 - 73

أدت سيطرة الفصائل الوطنية الفلسطينية المسلحة على منظمة التحرير الفلسطينية إلى بروز اتجاه وطني ثوري شمولي على الساحة الفلسطينية. وفي الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني صدر الميثاق الوطني الفلسطيني والذي تضمن في البند الحادي والعشرين منه نصاً صريحاً جلياً يؤكد بأن " الشعب العربي الفلسطيني، معبراً عن ذاته بالثورة الفلسطينية المسلحة ، يرفض كل الحلول البديلة عن تحرير فلسطين تحريراً كاملاً، ويرفض

كل المشاريع الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية أو تدويلها<sup>(22)</sup> وقد عقدت في الفترة الواقعة بين كانون أول 1968 حتى شهر تموز 1971 ستة دورات للمجلس الوطني، أكدت جميعها على رفض كافة المشاريع التي تنتقص من وحدة فلسطين الجغرافية. وكان في مقدمة هذه المشاريع في تلك الفترة، مشروع قرار مجلس الأمن 242، ومشروع روجرز. وقد أكدت البيانات الختامية التي صدرت عن هذه الدورات "على التصدي بحزم لكافة الحلول السلمية والاستسلامية ورفض كافة الاتفاقيات والقرارات والمشاريع التي تتعارض مع حق الشعب الفلسطيني الكامل في وطنه".<sup>(23)</sup>

### مقدمات كامب ديفيد والاعتراف الفلسطيني بإسرائيل

على الرغم من النتائج الإيجابية التي حققتها مصر وسوريا على جبهة القتال أفضت حرب أكتوبر 1973 إلى نتائج سياسية شكلت بترافقاتها جذوراً تاريخية حقيقية ومقدمات أساسية لمناخ سياسي مناسب لتمرير معاهدة كامب ديفيد من جهة، ولتطورات سياسية عميقة أصابت الفكر السياسي الفلسطيني من جهة أخرى. كانت النتيجة تهيئة المناخ التفاوضي الذي أفضى إلى المشاركة العربية الجماعية في مؤتمر مدريد في العام 1991.

وكانت نتائج حرب عام 1973 على المستوى العربي والفلسطيني ما يلي :

1. صدور قرار مجلس الأمن 338.
2. انعقاد مؤتمر جنيف.
3. اتفاقيات فصل القوات على الجبهة المصرية (سياسة الخطوة خطوة).
4. تطور البرنامج السياسي الفلسطيني باعتماد البرنامج المرحلي أساساً للتحرك السياسي.

### قرار مجلس الأمن الدولي 338 - 22/أكتوبر/1973:-

نتيجة للوفاق بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، تقدمت الدولتان معاً بمشروع قرار إلى مجلس الأمن، والذي نال الموافقة بالإجماع. وقد دعا القرار، إضافة لوقف القتال الدائر بين العرب وإسرائيل، لأن تبدأ المفاوضات فوراً وفي وقت واحد مع وقف إطلاق النار (تحت الإشراف الملائم) بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.<sup>(24)</sup> والقرار 338 يستند في جوهره إلى القرار 242، مما يعني أن أية تسوية مقبلة في الشرق الأوسط ستستند أصلاً على المبادئ الواردة في هذا القرار.



أبدت إسرائيل وكل من مصر والأردن موافقة سريعة على القرار، ولكن الجديد في هذه المرة كان انضمام سوريا لمنطق التسوية، مما يعني أن قبولها بالقرار 338 يشكل تراجعاً عن رفض القرار 242 . وبالتالي أصبح البرنامج السياسي لسوريا يستند إلى القرار 242 الذي يقبل بالاعتراف والتفاوض مع إسرائيل . ولكن م.ت.ف استمرت حتى تلك اللحظة في رفض مشاريع التسوية التي تنتقص من وحدة فلسطين الجغرافية التاريخية.

كما تضمن القرار 338 بعداً عملياً وسياسياً هاماً. فقد بين القرار بما ليس فيه لبس آلية تنفيذ متضمناته في بنده الثالث، الذي قرّر أن تبدأ المفاوضات بين الأطراف المعنية تحت الإشراف الملائم بهدف إقامة السلام. وهذا يعني أن الجانب العربي عند قبوله بهذا القرار أقر بمبدأ المفاوضات المباشرة، سواء جاءت تحت مظلة دولية أو مظلة الدولتين (أمريكا والاتحاد السوفيتي) ، وعلى أساس أن تحتفظ إسرائيل بما احتلته في العام 1948 ، وتتحول إلى دولة شرعية باعتراف عربي رسمي بها، رضي بذلك الطرف الفلسطيني أم لم يرض. وقاد هذا القبول مباشرة إلى انعقاد مؤتمر جنيف في 1973/12/21 ، وإلى الشروع المباشر في محادثات فصل القوات على الجبهة المصرية.

#### اتفاقيات فصل القوات (مباحثات الكيلو 101)

كانت الحرب قد بدأت يوم 6 أكتوبر 1973 ، وكان صدور قرار مجلس الأمن 338 يوم 22/ أكتوبر، وكان الشروع في مسألة فصل القوات سريعاً جداً إذ بدأ يوم 73/10/28 ، وكانت المعركة لم تنته بعد . لذلك شكل الإعلان عن هذه المباحثات مفاجئة للعرب جميعاً، فالتطور الذي حققه كيسنجر بتنظيم اللقاء الأول بين ضباط إسرائيليين ومصريين كان مذهلاً وسريعاً.

جرى اللقاء الأول عند الكيلو متر 101 على طريق القاهرة - السويس الصحراوي. وكان هذا اللقاء بمثابة أول اختراق سياسي تحققه أمريكا بقيادة كيسنجر، والذي أسس لتطور الاعتراف المصري بإسرائيل عام 1977. ويروي محمد عبد الغني الجمسي ، الذي كان رئيس الأركان الحربية للجيش المصري، والممثل العسكري المصري في مباحثات فصل القوات، عن السرعة المذهلة لقبول السادات بهذه المباحثات ، حتى دون إعلام سوريا التي كانت شريكة مصر في القتال ، التي تمت مع الإدارة الأمريكية، وأصبحت تطبق في ساحة القتال. (25)

كان من الممكن أن تبدأ عملية فصل القوات دون الحاجة إلى مباحثات مباشرة بين الجانب المصري والإسرائيلي. ويقول الجمسي في ذلك: " إن عملية مراقبة وقف إطلاق النار هي مهمة وواجب قوات الطوارئ الدولية، ومطلوب منا فقط التعاون معها لتحقيق هذا الواجب، وبالتالي ليس هناك داعٍ لمناقشة الموضوع في اجتماع عسكري مباشر بين مصر وإسرائيل" (26) وهنا يتوجب الإشارة إلى أن هذا اللقاء تم بطلب من كيسنجر وحظي بقبول فوري من الرئيس السادات، وذلك لكسر العقدة النفسية بين العرب وإسرائيل على حد تعبير الراعي الأمريكي كيسنجر. وحتى خلال العمل العسكري في فصل القوات يمكن ملاحظة البعد السياسي الهام الذي بدأ يتأسس فيما بعد عن هذه المباحثات، والذي أنتج أول تطبيع سياسي في ثوب أمني عسكري. كما أرست هذه المباحثات رسوخ الدور الأمريكي في العمل على حل هذا الصراع واستبعاد الدور السوفيتي، وذلك نتيجة للتقارب القوي الذي بدأ يتأسس بين أمريكا ومصر التي أعيدت العلاقات الدبلوماسية بينهما في 1973/11/6، بعد أن كانت قد قطعت في عام 1967 .

خلال هذه المباحثات ذهب الرئيس السادات إلى ما هو أهم منها ، عندما بعث برسالة بخط يده إلى رئيسة الوزراء الإسرائيلية جولدا مئير ، والتي كتبها أمام كيسنجر ليسلها لرئيسة الوزراء ،في هذه الرسالة ذكر الرئيس المصري أنه " عندما أتكلم عن السلام الآن فأنا أعني ما أقول، إننا لم نتقابل من قبل، ولكن لدينا الآن جهود الدكتور كيسنجر. فدعينا في هذه الأوقات نستخدم هذه الجهود ونتحدث إلى بعضنا من خلاله". (27)

ويرى الجمسي أنه على " المدى الطويل تمكن كيسنجر أن يقنع الرئيس السادات بقبول استراتيجية التسوية "خطوة ... خطوة" بدل من العمل مباشرة لتحقيق تسوية شاملة، وكان اتباع هذه الاستراتيجية يتيح للولايات المتحدة الفرصة كي تؤكد لمصر عدم جدوى الاعتماد على الاتحاد السوفييتي، كما تتيح لإسرائيل الفرصة لإرساء وتطبيع علاقاتها مع مصر. أدهشت مواقف السادات أمريكا وإسرائيل ربما أكثر مما أدهشت العرب أنفسهم. فرئيسة وزراء إسرائيل أبدت استغراباً شديداً من موافقة الرئيس السادات على الاستجابة لتحديدات إسرائيل في فصل القوات لصالح إسرائيل تماماً. أما كيسنجر فقد أعرب عن اندهاشه من مسلك الرئيس المصري الذي لا يبدو حتى الآن مستعداً لاستعمال قوته السياسية الكاملة التي تعطى لها حقائق موقفه، كما أنه لا يأخذ الموقف الدولي الجديد في اعتباره وهو يتفاوض". ويقدر محمد حسنين هيكل أن الرئيس السادات خرج مقتنعاً بعد حرب أكتوبر ومباحثات الكيلو 101 بعدة مقولات أهمها أن الصراع العربي الإسرائيلي هو صراع نفسي

بنسبة 70% ، وأن حرب أكتوبر هي آخر الحروب، وأن 99% من أوراق حل أزمة الشرق الأوسط في يد أمريكا، وأن مصر يمكن أن تتساوى مع إسرائيل في علاقاتها مع أمريكا. (28)

وبوصول مباحثات الكيلو 101 إلى ذروتها، كانت الظروف قد نضجت لعقد مؤتمر جنيف في 1973/12/21 ، وبالتالي فإن المباحثات التي أدت إلى فصل القوات المصرية- الإسرائيلية على جبهة القتال أدت أيضاً إلى التجام سياسي بين القيادات السياسية المصرية والإسرائيلية والأمريكية. وهذا التلاحم والتلاقي الأمني أصبح مقدمة لتطبيع سياسي عالٍ عند زيارة الرئيس السادات للقدس وتوقيع اتفاقيات كامب ديفيد.

### القرار 338 ومؤتمر جنيف

هيأت مباحثات فصل القوات إلى انعقاد مؤتمر جنيف بتاريخ 73/12/21 وذلك تطبيقاً لما جاء في قرار مجلس الأمن 338 الذي جاء فيه: " يقرر مجلس الأمن أن تبدأ المفاوضات فوراً وفي وقت واحد مع وقف إطلاق النار بين الأطراف المعنية تحت الإشراف الملائم، بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ". وقد شاركت مصر والأردن وإسرائيل في هذا المؤتمر على مستوى وزراء الخارجية، إلى جانب وزير خارجيتي كل من أمريكا والاتحاد السوفييتي، برعاية شكلية للأمم المتحدة التي جرى المؤتمر تحت رعايتها وافتتحه كورت فالدهايم سكرتير عام الأمم المتحدة ، بقصر الأمم في جنيف دون حضور سوريا. [٥]

ثبت مؤتمر جنيف اتفاقية لفصل القوات على الجبهة المصرية ، في حين رعت قوات الطوارئ الدولية عملية فصل القوات على الجبهة السورية ، وقد جاء في اتفاقية فصل القوات المصرية - الإسرائيلية، أن هذه الاتفاقية تشكل خطوة أولى صوب سلام نهائي وعادل طبقاً لقرار مجلس الأمن 338. فرغم أن هذا المؤتمر عقد لتنظيم مسائل عسكرية أساساً إلا أنه يمثل خطوة سياسية هامة في سلسلة الاتفاقيات التي أبرمت بين مصر وإسرائيل فيما بعد ،

في رسالة بعث بها الرئيس حافظ الأسد إلى الرئيس السادات يبين فيها موقف سوريا الراض لحضور المؤتمر، ويدعو مصر إلى مقاطعة هذا المؤتمر قائلاً: " لا يعني أن نرفض المؤتمر طالما أننا قبلنا بالقرار 338 ، بل أن نتمسك بتنفيذ القرار ككل، فالقرار نص في مادته الثانية على التنفيذ الفوري للقرار رقم 242 القاضي بالانسحاب، ونص أيضاً في مادته الثالثة على البدء فوراً بالاتصال لعقد مؤتمر للسلام، فلماذا نعمل من أجل المادة الثالثة ونتجاوز المادة الثانية؟ فأرى أن لا نذهب لمؤتمر السلام، قبل البدء بتنفيذ الانسحاب طبقاً للمادة الثانية، وهذا الموقف لن يكون مرفوضاً من قبل العالم، أنه عادل ومتطابق مع قرارات الأمم المتحدة ومع القرار 338".

المصدر: محمد حسنين هيكل: أكتوبر 73، السلاح والسياسة، القاهرة: مؤسسة الأهرام، 1993،

( وإن كانت الاتفاقات التالية لم تتم في إطار مؤتمر جنيف ) ، كما أرسى هذا المؤتمر النهج السياسي الذي اتبعه هنري كيسنجر والمسمى بسياسة الخطوة... خطوة، أي تحقيق الحل السلمى بين العرب وإسرائيل على خطوات ومراحل، بحيث تقسم المشاكل الأساسية على مراحل، تحل في كل مرحلة مشكلة منها، وتدخّل هذه الاتفاقية بلا شك في إطار المعاهدات السياسية، وإن تضمنت نصوصاً ذات طبيعة عسكرية، فهي تضمنت بنوداً لبذل الجهود وللتوصل إلى سلام دائم، ونبذ استخدام القوة في العلاقات بين الطرفين، وحل النزاع بينهما سلمياً، وافقت حكومة جمهورية مصر العربية، وحكومة إسرائيل، على أن حل النزاع بينهما وفي الشرق الأوسط لا يتم بالقوة المسلحة وإنما بالوسائل السلمية. وذكرت المادة الثانية في هذه الاتفاقية: يتعهد الطرفان بعدم استخدام القوة أو التهديد بها أو الحصار العسكري في مواجهة الطرف الآخر. (29)

### زيارة السادات للقدس

كانت زيارة الرئيس السادات لإسرائيل في 19/11/77 تويجاً عملياً جاء نتيجة لسلسلة من التراكمات السياسية بدأت مصرياً بقبول مصر للقرار 242، ثم لمشروع روجرز في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، ثم قبول مصر بالقرار 338 وإجراءات فصل القوات، والاشتراك في مؤتمر جنيف في عهد الرئيس السادات. فالرحلة التاريخية إلى القدس التي أفضت لتوقيع اتفاقيات كامب ديفيد، والاعتراف المصري بشرعية إسرائيل بحدود آمنة، وتبادل الاعتراف والتبادل الدبلوماسي، وارتفاع العلم الإسرائيلي في أكبر عاصمة عربية وأهم العواصم من الناحية السياسية. جعلت التطبيع المصري مع إسرائيل حقيقة سياسية واقعة، في الوقت الذي لا زالت فيه إسرائيل تحتل فلسطين والجولان. وقد أدى هذا الاعتراف لاحقاً إلى تغيير كامل في الخطاب السياسي العربي وسقوط الأدوات السياسية القديمة كالمقاطعة الاقتصادية مثلاً، بعد أن تم إسقاط الخيار العسكري.

باستثناء مصر التي دخلت مشروع السلام وحيدة مع الجانب الإسرائيلي، وموقف كل من عُمان والسودان الداعم إلى حد ما لهذه المبادرة التي قام بها السادات، فإن كافة الدول العربية وفي القلب منها م.ت.ف وسوريا والأردن ولبنان ودول الخليج ودول المغرب العربي أدانت هذه الزيارة وما لحقها من اتفاقيات، ودعت إلى عزل نظام السادات الذي أصبح يشار إليه في الوثائق السياسية بنظام كامب ديفيد. ونقل مقر الجامعة العربية من القاهرة إلى تونس، وذلك خلال مؤتمر القمة الثالث للجبهة القومية للصدود والتصدي، وبعد صدور بيان مؤتمر

القمة العربي التاسع الذي عقد في بغداد في الفترة ما بين 1978/5/2، وذلك على اعتبار أن مصر دخلت مشروع السلام منفردة، وتخلت عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وخالفت قرارات الإجماع العربي المشترك.<sup>(30)</sup>

#### الاشترطات الإسرائيلية قبل توقيع اتفاقات كامب ديفيد

قبل التوقيع العملي على اتفاقات كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل، اشترطت إسرائيل على الجانب المصري أن يبادر إلى تغيير اللهجة المصرية في الحديث عن إسرائيل، حتى تتسم العلاقة بقدر أكبر من الود من خلال الإعلام المصري (قبل أن تلزمها الاتفاقية بوقف الدعاية المعادية لإسرائيل نهائياً) ، والاستعاضة عنها بإبراز العلاقات الإسرائيلية - المصرية كعلاقات ودية تعاونية بين دولتين تربطهما علاقات طبيعية . ولذلك يحدد عزيز وإيزمن ، وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك ، عملية التطبيع بين العرب وإسرائيل بأنها تلك العلاقة بين المواطنين وليس بين الحكومات، وكل المعاهدات الحكومية تكون عوامل مساعدة على تقوية العلاقات وليس أساساً لها فيقول: " إن كل ما يؤدي إلى علاقات حسن الجوار في الزراعة والصناعة والسياحة سيساهم في التطبيع، ولا يهمني ما تفعله وزارتا الخارجية والدفاع، بل ما يفعله غولد شتاين وعلي ومحمد ومزراحي".<sup>(31)</sup>

#### تحولات الفكر السياسي الفلسطيني بعد أكتوبر 1973

##### البرنامج مرحلي - مشروع الدولة الديمقراطية العلمانية - 1974:-

نتيجة مباشرة للتحولات في السياسة المصرية خصوصاً، والسياسة العربية على وجه العموم، ولتنامي الدور الأمريكي الدائم والداعم الاستراتيجي لإسرائيل، ولتراجع الدور السوفييتي سياسياً أمام التقدم الأمريكي في المنطقة، ونتيجة للضغط السوفييتي بشكل خاص وبعض الدول الغربية والعربية على م.ت.ف من أجل تغيير برنامجها السياسي ليلتئم المناخ السياسي في المنطقة والعالم ، تراجع خيار الكيانية الثورية الفلسطينية أو (القطرية الثورية) التي طرحتها الفصائل الفلسطينية المسلحة وعلى رأسها حركة فتح والتي شكلت البرنامج السياسي لـ م.ت.ف بعد العام 1968 حتى العام 1974.

أدت مجمل هذه العوامل بالمجلس الوطني الفلسطيني لأن يتبنى برنامجاً سياسياً (يخالف نصوص الميثاق الوطني الفلسطيني) في الدورة الثانية عشرة في القاهرة، عرف باسم البرنامج مرحلي أو برنامج النقاط العشر. وقد دعا هذا البرنامج إلى إقامة سلطة وطنية فلسطينية مستقلة مقاتلة على أي جزء من الأرض يتم تحريره أو انحسار إسرائيل عنه، مهما

كان صغيراً، حتى لو كان في مدينة أريحا.<sup>(32)</sup> ويجدر التنويه أن هذا البرنامج حافظ على رفض أي مشروع لقيام كيان فلسطيني يكون ثمنه الاعتراف والأصلح والحدود الآمنة . وما يعنيه ذلك أن م.ت.ف وإن قبلت بكيان على جزء من الأرض إلا أنها كانت لا زالت ترفض موضوع الاعتراف بإسرائيل . ولكن من حيث الجوهر فإن القبول بإسرائيل أصبح يتسرب إلى الفكر السياسي الفلسطيني.

تبنت قمة الرباط العربية في تشرين أول 1974 البرنامج السياسي لم.ت.ف مع تأكيدها على أن المنظمة هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وعندما انتزع رئيس م.ت.ف دعوته إلى الأمم المتحدة في العام 1974 ، ذهب إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بصفته قائداً للمنظمة الفلسطينية الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني " مسلحاً بالبرنامج المرحلي الذي تبناه المجلس الوطني. ونادى أبو عمار في خطابه التاريخي الأول في الأمم المتحدة بموضوع الدولة الديمقراطية العلمانية التي تتعايش في كنفها الطوائف الثلاث".<sup>(33)</sup>

ومما قاله أبو عمار في هذا الخطاب:

" إنني أعلن أمامكم هنا كرئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية، وقائداً للثورة الفلسطينية، أننا عندما نتحدث عن آمالنا المشتركة من أجل فلسطين الغد، فهي تشمل في تطلعاتنا، كل اليهود الذين يعيشون الآن في فلسطين، ويقبلون العيش معنا في سلام، ودون تمييز على أرض فلسطين... ، إننا نقدم لكم أكرم دعوة ... أن نعيش في إطار السلام العادل في فلسطينا الديمقراطية... الحرب تدلج من فلسطين والسلام يبدأ من فلسطين".<sup>(34)</sup>

من هذا التاريخ، ومن هذه العبارة الأخيرة، أصبحت م.ت.ف تسعى بكل ثقلها الدولي والعربي والفلسطيني باتجاه التسويات السلمية. ومنذ تبني البرنامج المرحلي، أخذت المنظمة تعمل على تحقيق أهداف الشعب الفلسطيني، بشكل أساسي عبر النضال السياسي/الدبلوماسي والدعم العربي والدولي ، وإن استمر العمل المسلح الذي تمارسه فصائل المنظمة الذي بقي يشكل أساساً لشرعية المنظمة وقيادتها عند الشعب الفلسطيني.

وضمن هذا المناخ الدبلوماسي وفي ظل الخطاب السياسي الفلسطيني، جرى انعقاد دورة المجلس الوطني الثالثة عشرة في الجزائر في الفترة الواقعة بين 12 - 1977/3/22. وفي هذه الدورة اتخذ المجلس الوطني الفلسطيني " قراراً يشير إلى أهمية العلاقة والتنسيق مع القوى اليهودية الديمقراطية والتقدمية المناضلة داخل الوطن المحتل وخارجه، ضد الصهيونية كعقيدة وممارسة ". وتؤكد نفس القرار في الدورة الخامسة عشرة عام 1981 ، والسادسة

عشرة عام 1982،<sup>(35)</sup> والدورة الثامنة عشرة والدورة التاسعة عشرة في 15/11/1988، ومؤتمر حركة فتح الخامس عام 1989. وحسب ما يورد محمود عباس ( أبو مازن) فإن الاتصالات مع القوى الإسرائيلية اليسارية الداعية للسلام أصبحت " ذات طابع شرعي ومحمي بالقرارات الصادرة عن المجالس الوطنية الفلسطينية ". ويؤكد عباس في كتابه طريق أوسلو: أن كثيراً من اللقاءات قد سبقت دورة المجلس الوطني في العام 1977، وأجراها عصام السرطاوي " الذي كان مكلفاً من قبلي بالاتصال بالقوى الإسرائيلية الداعية للسلام"<sup>(36)</sup>. شارك في هذه الاتصالات العديد من الشخصيات الفلسطينية الذين مثلوا المنظمة في الدول الأوروبية ومنهم عز الدين قلق ونعيم خضر وسعيد حمامي. ثم امتدت اللقاءات مع الإسرائيليين إلى داخل الأرض المحتلة فيما بعد، وأصبحت تشكل تراثاً سياسياً وتراكمات مهمة جداً للتطبيع السياسي الذي قاد إلى الاعتراف المتبادل في العام 1993.

### تطور الفكر السياسي الفلسطيني بعد العام 1982

أدت الحرب التي شنتها إسرائيل على لبنان في 5/حزيران/1982 إلى تدمير البنية التحتية لمنظمة التحرير الفلسطينية وخروج المقاومة من بيروت إلى تونس. وكنيجة سياسية وعسكرية لهذه الحرب أصبحت المنظمة تتساقط سياسياً مع التوجهات السياسية العربية الرسمية. فقد انهالت خلال الحرب وبعدها سلسلة من مشاريع التسوية السلمية في الشرق الأوسط، كان أبرزها مشروع ريجان، وبيان قمة بروكسل لدول السوق الأوروبية العشر، وبيان قمة براغ لدول عدم الانحياز، واتفاق 11 شباط 1985 بين الأردن و م.ت.ف، والمشروع العربي للسلام الذي عرف باسم مشروع قمة فاس للسلام. وقد أعلن عنه كنتيجة لمؤتمر القمة العربي الذي عقد في مدينة الدار البيضاء المغربية في الفترة الواقعة من 6-9/أيلول/1982. واستندت هذه المشاريع على القرار 242 كأساس عملي للتسوية السلمية في الشرق الأوسط. وتبنّت م.ت.ف مشروع قمة فاس كمشروع سياسي يلبي الحد الأدنى من التطلعات الوطنية الفلسطينية، وأصبح يشكل بالنسبة لها أساساً للتحرك السياسي فيما بعد.<sup>(37)</sup>

### مشروع إعلان الدولة الفلسطينية

بقبول م.ت.ف بهذه المشاريع (باستثناء مشروع ريجان - أيلول 82) أصبحت م.ت.ف مهياًة عملياً وموضوعياً لقبول القرار 242 الذي يستند إلى الاعتراف بإسرائيل كدولة شرعية بحدود آمنة في المنطقة كأساس لعملية التسوية السلمية. وهذا ما تحقق عملياً في مشروع إعلان دولة فلسطين في الخامس عشر من تشرين ثاني 1988 (الدورة التاسعة عشرة

للمجلس الوطني الفلسطيني). ومع أن هذا القبول جاء مستنداً إلى قرار التقسيم في العام 1947 ، الذي قسم فلسطين دولتين عربية وأخرى يهودية، إلا أن المبادرة الدبلوماسية الفلسطينية أصبحت تستند في جوهرها إلى القرار 242 كأساس للتسوية ، حيث بنت عليه م.ت. ف أمالاً في تجسيد الكيان الوطني الفلسطيني في أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة.<sup>(38)</sup>

جاء المشروع الفلسطيني المتمثل بإعلان الدولة كاستجابة مباشرة للانتفاضة الفلسطينية الشعبية التي اندلعت في الضفة الغربية وقطاع غزة في التاسع من كانون أول 1987. فقد خلقت الانتفاضة تغييرات جذرية في الفكر السياسي الفلسطيني عند مختلف التنظيمات الفلسطينية. وكان " الداخل " الفلسطيني قد تحول إلى مركز الثقل السياسي الفلسطيني بعد خروج قيادة م.ت. ف من بيروت ، وأصبحت الأراضي المحتلة تشكل ساحة الصراع الحقيقية بين الفلسطينيين وإسرائيل . وقد أعاد إعلان الدولة لمنظمة التحرير الكثير من شرعيتها التي كانت قد فقدتها منذ العام 1982.

استمرت المنظمة في شرح موقفها إزاء التسوية السياسية. فقد أعلن الرئيس الفلسطيني وفي أكثر من مناسبة، وفي أكثر من عاصمة إدانته للإرهاب ، وقبول القرار (242) بشكل صريح ودون أي غموض، والاعتراف الواضح والصريح بحق إسرائيل في العيش بسلام، والاستعداد للتفاوض المباشر معها في إطار المؤتمر الدولي على أساس قراري مجلس الأمن 242 و 338. ومهدت هذه الوقائع السياسية من رئيس م.ت.ف إلى إعلان الولايات المتحدة شروعها في حوار مع م.ت.ف عبر ممثلها في تونس، بعد أن كانت م.ت.ف قد استجابت عملياً للشروط الأمريكية - الإسرائيلية السابقة.<sup>(39)</sup>

#### مؤتمر مدريد والطريق إلى أوسلو

لا يمكن غض النظر عن نقطة البداية في هذه المسألة التاريخية المتعلقة بالصراع العربي - الإسرائيلي بشكل عام والصراع الفلسطيني - الإسرائيلي بشكل خاص. كما لا يمكن غض النظر أبداً عن نقطة البداية في التحولات الفكرية السياسية التي قادت بالعرب والفلسطينيين إلى الاعتراف بدولة الاحتلال الإسرائيلي. فقد تجسد التطبيع السياسي والاعتراف بإسرائيل في مناخ كان أبرز ملامحه انهيار الاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي وانفراد المعسكر الأمريكي بقيادة العالم دون منازع ، ثم الانهيار الشديد والسريع الذي أجهز على النظام السياسي العربي ومن ضمنه م.ت.ف في أعقاب حرب الخليج الثانية.



لقد وجدت المقدمات السياسية السابقة التي طرأت على الفكر السياسي العربي والفلسطيني إزاء الصراع العربي - الإسرائيلي، طريقها في الإعلان عن نفسها دون أدنى مواربة وبتوافق تام مع الاشتراطات الإسرائيلية والأمريكية.

جسد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط على الأرض وفي الوثائق العلاقة بين منتصر ومهزوم. ولم يكن ممكناً وفق منطق موازين القوى إلا أن يُملَى على العرب إرادة أمريكا واشتراطات إسرائيل، فاستجاب العرب مجتمعين نسبياً على ضرورة قبول مبادرة الرئيس الأمريكي جورج بوش لحل مشكلة الشرق الأوسط التي تستند إلى فكرة الأرض مقابل السلام تحت رعاية الولايات المتحدة وروسيا (راعي المؤتمر).

خلال المفاوضات التي أعقبت افتتاح مؤتمر مدريد للسلام في نهاية العام 1991، كانت القناة السرية للتفاوضية قد افتتحت في أوسلو بين وفد يمثل م.ت.ف وآخر يمثل إسرائيل. وقد نتج عن هذه المفاوضات السرية اتفاقية الاعتراف المتبادل وتم توقيعها بواسطة وزير خارجية النرويج (جورجن هولست)، بتاريخ 9/9/93، والتي مهدت بشكل مباشر إلى توقيع اتفاقية إعلان المبادئ بتاريخ 13/9/93 بين م.ت.ف وإسرائيل.

### الاشتراطات الإسرائيلية قبل توقيع اتفاق أوسلو

نقل وزير خارجية النرويج إلى ياسر عرفات رئيس م.ت.ف رسالة إسرائيلية تشترط على رئيس المنظمة السيد عرفات أن يقدم إعلاناً صريحاً وتعهداً خطياً بنبذ الإرهاب والشروع في إجراءات التطبيع بين السكان الفلسطينيين في المناطق والمواطنين في إسرائيل قبل توقيع إعلان المبادئ. واستجاب عرفات لهذه الشروط بشكل فوري عن طريق إرسال رسالة إلى وزير الخارجية النرويجي جاء فيها: " أؤكد لكم أن تصريحاتي العلنية، سوف تتخذ المواقف التالية عند التوقيع على إعلان المبادئ، وأن م.ت.ف ستشجع الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة وتدعوه للمشاركة في التدابير التي تؤدي إلى التطبيع ورفض العنف والإرهاب، والإسهام في تحقيق السلام والاستقرار والمشاركة الإيجابية في التعمير والتنمية الاقتصادية والتعاون"<sup>(40)</sup>. وبهذا فإن التطبيع يشكل إحدى أهم الغايات التي سعت إليها إسرائيل، وعلى نفس مستوى أهمية الاعتراف. بل يمكن الادعاء أن التطبيع بالنسبة إلى إسرائيل يفوق أهمية الاعتراف العربي والفلسطيني بإسرائيل الآمنة، إذ يشكل البعد العملي لمثل هذا الاعتراف والوسيلة المستمرة لتأكيدهما.

## تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني

رغم التحولات والتغيرات التي طرأت على البرنامج السياسي الفلسطيني منذ العام 1974 وحتى كتاب الاعتراف الفلسطيني بإسرائيل في 9 أيلول 1997، فإن إسرائيل رأت في استمرار مواد الميثاق الوطني الفلسطيني دون تعديل خرقاً لهذه الاتفاقات الموقعة معها. ورغم أن هذه الاتفاقات تعني من حيث الجوهر إلغاءً لجميع مواد الميثاق الوطني ذات الصلة بالمفاصل الأساسية في الشأن الوطني الفلسطيني والموقف تجاه إسرائيل، فإن إسرائيل استمرت في اشتراطها إلغاء أو تعديل هذا الميثاق وأخذت تربط أية عملية انسحاب أو إفراج عن الأسرى الفلسطينيين (تطبيق اتفاق المبادئ) بإلغاء نصوص هذا الميثاق.

وقد استجابت قيادة م.ت.ف والسلطة الوطنية الفلسطينية لهذه الاضطرطات، فعقدت في غزة الدورة الحادية والعشرين للمجلس الوطني في 22/نيسان/1996 الذي أقر تعديل الميثاق " بإلغاء المواد التي تتعارض مع رسائل الاعتراف، والاستناد إلى قرارات الشرعية الدولية كأساس للتسوية مع إسرائيل".<sup>(41)</sup>

ولم تكف إسرائيل بهذا التغيير الجذري. فعند وصول نتنياهو إلى رئاسة الحكومة وتوقيع مذكرة (واي ريفر) ربط توقيع هذه الاتفاقية بإلغاء الميثاق، فعقدت جلسة أخرى للمجلس الوطني الفلسطيني بتاريخ 14/12/98 في مدينة غزة حضرها الرئيس الأمريكي. تم في تلك الجلسة استفتاء الحضور بتوجيه من الرئيس عرفات في خطاب له أمام المجلس-عندما قال للحضور: هل أنتم موافقون؟ فرجع الحضور أياديهم بالموافقة على إلغاء الميثاق.<sup>(42)</sup>

يتضح من استعراض التحولات السياسية في المواقف والرؤى وردود الفعل العربية والفلسطينية عموماً، إن مبدأ القبول بإسرائيل في المنطقة كدولة ذات سيادة، بدأ يترسم في الخمسين سن الماضية، منذ مفاوضات الهدنة في رودس عام 1949 حتى مؤتمر مدريد للسلام في العام 1991 ، وجاء الاعتراف الرسمي بإسرائيل عربياً وفلسطينياً كتحصيل حاصل لسلسلة من الإجراءات والمشاريع السياسية التي قبل بها العرب والفلسطينيون. فقصة الاعتراف بإسرائيل مرت على مدى طويل نسبياً، فكأمد ديفيد لا يمكن فصلها عن قبول مصر بالقرار 242 وبمشروع روجرز ومباحثات فك الاشتباك، كما لا يمكن فصل اعتراف م.ت.ف بإسرائيل عن التحولات في الخطاب السياسي الفلسطيني منذ البرنامج المرحلي، وقبول م.ت.ف بمشروع السلام العربي (مشروع فاس) ، فهذه المحطات والمواقف شكلت تراكمات منطقية لإلغاء الميثاق الوطني والقبول بالقرار 242 لحل النزاع في الشرق الأوسط، والقبول باستحقاقات هذه الاتفاقيات الذي يشكل التطبيع جوهرأ أساسياً فيها.

1. عبد الوهاب المسيري ، الأيديولوجية الصهيونية - دراسة في علم اجتماع المعرفة، ط2، (الكويت: [د.ن.] 1992) ، ص 33.
2. عبد الوهاب الكيالي ، تاريخ فلسطين الحديث، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990) ، ص 224 - 228.
3. منير الهور وطارق الموسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية 1947 - 1985 ، (عمان: دار الجليل للنشر، 1986)، ص 23 - 24.
4. وليد الخالدي: "عودة إلى قرار التقسيم - 1947"، الدراسات الفلسطينية. العدد 33، (شتاء 1998)، ص 20.
5. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، وزارة الدفاع الوطني اللبناني، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية 1973)، ص 267.
6. منير الهور وطارق الموسى، مصدر سابق، ص 22.
7. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، وزارة الدفاع الوطني اللبناني، مصدر سابق، ص 299.
8. جعفر عبد السلام، معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية، دراسة تأصيلية وتحليلية على ضوء أحكام القانون الدولي، (القاهرة: دار النهضة، 1980)، ص 101 - 102.
9. نص القرار، أنظر: وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا): إعلان الدولة وقرارات الأمم المتحدة، (تونس: وفا، 1989)، ص 94.
10. منير الهور وطارق الموسى، مصدر سابق، ص 63.
11. المصدر السابق، ص 64.
12. محمد عبد الغني الجمسي، مذكرات الجمسي - حرب أكتوبر 1973، (باريس: المنشورات الشرقية، 1989)، ص 157.
13. جعفر عبد السلام، مصدر سابق، ص 122 - 132.
14. منير الهور وطارق الموسى ، مصدر سابق 84-85.
15. لمزيد من التفاصيل حول مشروح روجرز وحيثيات قبوله مصرياً: أنظر: محمد حسنين هيكل، أكتوبر 1973 - السلاح والسياسة، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993)، ص 118 - 119.
16. منير الهور وطارق الموسى، مصدر سابق، ص 128.
17. غانم حبيب الله ، علاقة م.ت.ف بالنظام الأردني، 1964 - 1974 ، (عكا: دار الأسوار، 1987)، ص 84 - 85.
18. فيصل حوراني، الفكر السياسي الفلسطيني 1964 - 1974، (بيروت: مركز الأبحاث، م.ت.ف ، 1980)، ص 37 - 76.
19. عيسى الشعيبي ، " عشر سنوات من الصراع بين النظام الأردني ومنظمة التحرير الفلسطينية " ، شؤون فلسطينية، العدد 42/41 (شتاء 1972)، ص 215.

- 20 علي فياض: "الدولة الفلسطينية في الفكر السياسي الفلسطيني"، صامد الإقتصادي، العدد 117، (أيلول 99)، ص 25.
- 21 أنظر: الميثاق الوطني الفلسطيني.
- 22 أنظر: الميثاق الوطني الفلسطيني.
- 23 راشد حميد، مقررات المجلس الوطني الفلسطيني، 1964 - 1975، (بيروت: مركز الأبحاث، 1975). وأنظر أيضاً:
- ماهر الشريف، البحث عن الذات، دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908 - 1993، (قبرص: مركز الأبحاث والدراسات الاستراتيجية، في العالم العربي، 1995)، ص 19 - 42.
- 24 منير الهور وطارق الموسى، مصدر سابق، ص 136.
- 25 مزيداً من التفاصيل حول فصل القوات، أنظر الفصل الرابع (مباحثات الكيلو 101) من كتاب محمد الجسمي الذي مثل الجانب المصري لهذه المباحثات، ص 455 - 478.
- 26 المصدر السابق، ص 459.
- 27 محمد حسنين هيكل، مصدر سابق، ص 726.
- لمزيد من التفاصيل عن وثائق مباحثات الكيلو 101، أنظر محمد حسنين هيكل.
- 28 هيكل، مصدر سابق، ص 731 - 735.
- 29 جعفر عبد السلام، مصدر سابق، ص 163 - 167.
- 30 لمزيد من التفاصيل على الوثائق العربية وردود الفعل العربية والفلسطينية على اتفاق كامب ديفيد، أنظر: منير الهور، مصدر سابق، ص 189 - 200.
- 31 غسان حمدان، التطبيع استراتيجية الاختراق الصهيوني، (بيروت: دار الأمان للطباعة والنشر،
- 32 إبراهيم أبو لغد: "الجذور التاريخية لاتفاق غزة أريحا" السياسة الفلسطينية، عدد 2، (ربيع 1994)، ص 23 - 29.
- 33 إبراهيم أبو لغد: مصدر سابق، ص 25.
- 34 أنظر: كلمة الرئيس أبو عمار في خطابه أمام الجمعية العامة في العام 1974، في نيويورك.
- 35 محمود عباس أبو مازن، طريق أوسلو، (بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 1994)، ص 28.
- 36 المصدر السابق، ص 27.
- 37 لمزيد من التفاصيل حول بيان قمة فاس، أنظر منير الهور، مصدر سابق، ص 220.
- 38 حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح - الشؤون الفكرية والدراسات: إعلان الاستقلال.
- 39 محمود عباس أبو مازن، مصدر سابق، ص 53.
- 40 محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، (القاهرة: دار الشروق، 1996)، ص 318.
- 41 فيصل حوراني، "المجلس الوطني الفلسطيني - دورة تعديل الميثاق"، الدراسات الفلسطينية، ع 27، (خريف 1996)، ص 50 - 62.
- 42 خطاب الرئيس عرفات بحضور الرئيس الأمريكي في مؤتمر غزة، صحيفة الحياة، 15/12/1998.

## الفصل الرابع

### التطبيع استراتيجية إسرائيلية

تمهيد

مدخل

#### التطبيع استراتيجية إسرائيلية لتحقيق شرعية مفقودة

- اكتساب الشرعية

#### التطبيع استراتيجية أمنية إسرائيلية

- نظرية الأعماق الآمنة

#### التطبيع ضرورة اقتصادية

1- أزمة البنية الاقتصادية الإسرائيلية

2- إلغاء المقاطعة الاقتصادية

3- بروتوكولات التعاون العربية-الإسرائيلية

4- المؤتمرات الاقتصادية الخاصة بالتنمية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا

5- مشروع بيرس : الشرق الأوسط الجديد

#### التطبيع حاجة اجتماعية أساسية

1- السور وبرج الحراسة (جيتو الشرق الأشكنازي)

2- ساعدونا على تطبيع العلاقة مع أنفسنا

خلاصة

هوامش الفصل الرابع

## تمهيد :

يحاول هذا الفصل أن يجيب على سؤال التطبيع إسرائيليا ، من حيث الأهداف العليا التي ترمي لها إسرائيل في سياستها الطبيعية : تحقيق شرعيتها المفقودة وضمان أمن المهاجرين فيها وتدعيم الهياكل الاقتصادية للدولة ، وتحقيق هدف الصهيونية الأعلى في تطبيع اليهود .

تمتلك إسرائيل من مقومات القوة العسكرية مالا تملكه الدول العربية مجتمعة. وقامت بنجاح عالٍ بتطبيق لهذه القوة في أكثر من حرب مع النظام العربي. وقد مكنتها قوتها وتحالفاتها الغربية من إقامة وتوسيع دولتها على كامل أرض فلسطين التاريخية، والتوسع والتوغل شمالاً وجنوباً وشرقاً على حساب الأراضي العربية المحيطة بها.

إلا أن القوة العسكرية الإسرائيلية التي وظفتها الحركة الصهيونية أخفقت خلال الخمسين سنة الماضية من الصراع في تحقيق أهدافها العليا، والتمثلة بتحقيق الشرعية والأمن للدولة العبرية وفشلت استراتيجية الحرب واستخدام القوات المسلحة، والتلويح بالقوة النووية، في وضع حد للتدهور الأمني في حياة المواطن الإسرائيلي بين الحين والآخر. كما أن استخدام القوة فشل أيضاً في إحداث تغيير جوهري في مواقف الشعوب العربية والشعب الفلسطيني إزاء شرعية وجود إسرائيل.

بعد خمسين سنة من الوجود لم تستطع إسرائيل نيل شرعيتها الكاملة والمطلقة من الأمة العربية، ومن كامل النظام الرسمي العربي إلى حد ما. في ذات الوقت لم تصل إسرائيل (الدولة) إلى تحقيق أمن اليهود مواطنيها، ففيها يقتل أكبر عدد من اليهود في العالم، وهي المكان الأقل أمناً لليهود بصفة عامة، ومازال اقتصادها يعتمد على المساعدات الخارجية، ولم تحقق الصهيونية هدفها الأعلى بتطبيع اليهود - بجعلهم بشراً أسوياء . وذلك بتخليصهم من الفكر الماشيحاني الانتظاري.

هذه هي الظروف الضاغطة على القيادة الإسرائيلية التي شكلت معاً دافعاً قوياً لإسرائيل نحو التطبيع مع العرب لتحقيق الشرعية المفقودة، وضمان أمن مجتمع المهاجرين، وتدعيم الهياكل الاقتصادية للدولة وتحقيق هدف الصهيونية بتطبيع اليهود.  
أولاً: التطبيع استراتيجياً إسرائيلية لتحقيق شرعية مفقودة:

تدرك إسرائيل جيداً بأنه لا يمكن لها أن تعيش إلى الأبد في حالة من العزلة والمقاطعة والصراع مع جيرانها العرب. بل أن بن غوريون رئيس حكومتها الأول طالب في الميثاق الأساسي للدولة، بأن هدف إسرائيل هو: " إقامة السلام مع جميع الدول المجاورة حتى نكون شعباً مستقلة في بلادنا"، والسلام المطلوب إسرائيلياً بالطبع هو الانصياع العربي لمفهوم الأمن الإسرائيلي. وفي عام 1977 أعلن مناحيم بيغن في الكنيست أمام الرئيس السادات عند زيارة إسرائيل: "أننا لم نعرف السلام ولا يوماً واحداً منذ استقلالنا، ونحن نأمل في السلام الحقيقي، وتعاون جيراننا العرب تجاه عهد جديد من التعاون والازدهار والنمو الاقتصادي .... وإسمحو لي أن أحدد ماهية السلام حسب ما نرى:



نحن نطالب بسلام كامل وحقيقي مع تصالح كامل بين الشعب اليهودي والشعب العربي والعمل معاً من أجل المستقبل لتعيش معاً في هذه المنطقة.... ولا حاجة ان نفرق بين إلغاء حالة الحرب والسلام، نريد أن نقيم العلاقات الطبيعية المعتادة بين كافة الشعوب والدول، هيّا توقع معاهدة سلام ونهني هذه البغضاء إلى الأبد، وأنّي أرجو أن يرفع الأطفال المصريون الأعلام الإسرائيلية كما يرفع أطفال إسرائيل الأعلام المصرية" (1) وإسرائيل تعتبر أن شرط التطبيع، بما يتضمنه من تبادل وتعاون اقتصادي، هو ما يجعلها تقبل بتسوية سلمية على أساس الأرض مقابل السلام. وهذا ما أكده رئيس الوزراء السابق باراك على خلفية استعداد سوريا لتوقيع معاهدة سلام مع إسرائيل دون تطبيع للعلاقات، "نحن لسنا مستعدين أن نقبل بهذا النوع الضعيف من السلام الذي يريده الأسد بل يجب دعم هذا السلام بآليات تطبيع من أجل ترسيخ هذا السلام" (2) وعند ننتياهاو فان التطبيع هو الشرط للحفاظ على السلام مع مصر. (3)

ويظهر هذا الهدف جلياً عند "يوسي بيلين ويايثر هيرشفيد" وهما مهندسا اتفاق أوسلو في مقال مشترك لهما "والدافع إلى التعاون الاقتصادي الإقليمي هو في الأساس لتحقيق السلام واستقراره، وان الدافع الإسرائيلي الرئيسي للتعاون الاقتصادي الإقليمي هو دافع سياسي، ألا وهو السعي إلى الاستقرار في المنطقة، وفي اعتقادنا ان خلق مصالح اقتصادية مستقرة وسير مجتمع الشرق الأوسط نحو تحقيق نمو اقتصادي كبير سوف يساعد جميع البلدان على الاستقرار في المنطقة" (4) ويبدو البحث عن الشرعية واضحاً في مسودة التعاون الأردنية-الإسرائيلية الذي أعدها يوسي فارادي "أن بعضاً من المشاريع الاقتصادية تسهم في عملية التطبيع أكثر مما تسهم في التنمية الاقتصادية، إذ أن إسرائيل تريد أن تستثمر التسوية السياسية للصراع من أجل أن يستقر وضعها عضواً في الأسرة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط" (5)

يتبين مما سبق أن التطبيع كهدف إسرائيلي يعني رؤية الدولة اليهودية قوية ومقبولة بأساسها الأيديولوجي لدى العالم العربي، وأن تتعايش في سلام مع جيرانها العرب. وهذا ما يؤكد شعوم شامير الذي شغل منصب سفير إسرائيل في القاهرة في محاضرة له بجامعة تل أبيب في 20/5/1987 "أن التطبيع وسيلة لجعل المصريين يلتزمون بالتفاعل السلمي والنشاط مع الإسرائيليين في أكثر من مجال، وذلك كبرهان منهم على تغيير أهوائهم واستعدادهم لقبولنا كجيران شرعيين في الشرق الأوسط، وهذا هو السبب في أن اتفاقية السلام تضمنت بنوداً خاصة بكل العلاقات الاقتصادية والثقافية". (6)

جاء في اتفاقية كامب ديفيد، الفقرة الثالثة من المادة الثالثة ما يلي "فان الطرفين يتفقان على أن العلاقات الطبيعية التي ستقوم، ستضمن الاعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والثقافية وإنهاء

المقاطعة الاقتصادية والحواجز ذات الطابع التمييزي المفروضة على حرية الأفراد والسلع والخدمات. (7)

إن إسرائيل لا ترى أن السلام يعني مجرد اعتراف عربي رسمي بحق إسرائيل في الوجود، وإنهاء حالة الحرب مع العرب. بل هي تعتقد بأن السلام يعني ما هو أبعد من إنهاء حالة الحرب، فهو يتجه إلى تجسيد الشرعية وتعميقها عبر آليات تطبيع مباشرة، وهذا ما يذهب إليه شلومو غازيت الذي شغل منصب رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية بين 1974 - 1979. " حين يشدد على أن السلام في نظر إسرائيل ضرورة حيوية، والسلام هو في الدرجة الأولى إزالة خطر كياني يتقل على كل واحد منا، والسلام والتطبيع يشكلان التعبير الأسمى في نجاح الصهيونية، ودلالته بالنسبة إلينا هي: " قبولنا في هذه المنطقة من الشرق الأوسط" (8) ويذهب اسحق نافون الرئيس الإسرائيلي الأسبق إلى التأكيد على أن السلام مع مصر على أرضية مقايضة الأرض بالسلام إنما يستند في جوهره على الثمن الذي يجب ان تدفعه مصر مقابل حصولها على الأراضي المصرية المحتلة في سيناء. وهو الهدف الأعلى الذي ترمي إليه إسرائيل. " ان مقابل تنازلنا عن تلك الثروات المادية في سيناء يجب أن يكون ترجمة معاهدة السلام إلى علاقات طبيعية بين دولتين شرعيتين في المنطقة " (9)

#### اكتساب الشرعية:

تعد الاتفاقيات والمعاهدات التعاقدية من أهم مداخل إضفاء الشرعية القانونية والسياسية على الكيانات الدولية. وفي الوقت الذي تسعى فيه إسرائيل إلى إبرام معاهدات تعاقدية مع النظم السياسية العربية الرسمية، فإنها ترى أن شرعيتها لا تتجذر بالمطلق إلا إذا حدث تغيير نوعي في توجهات المواطنين العرب إزاء إسرائيل. وأفضل المداخل لتغيير توجهات المواطنين العرب إزاءها هو خلق العلاقات الطبيعية مع الإنسان العربي. ففي الحالة الإسرائيلية فإن الشرعية لا تكتسب من مجرد الاعتراف بإسرائيل كدولة من قبل النظم السياسية العربية فقط، وإنما بتسليم المواطنين العرب بشرعية هذه الوجود وبالأيديولوجية الصهيونية والتعامل مع إسرائيل كدولة طبيعية غير محتلة للأرض العربية.

تشكل إسرائيل كدولة تكويناً استعماريّاً استيطانياً، الذي استطاع أن يفرض وجوده داخل منطقة حضارية لا تربطه بها اية صلات ثقافية. وفي ضوء هذه الطبيعة تُعدّ إسرائيل من الناحية الموضوعية جسماً غريباً غير مرغوب فيه في المنطقة العربية التي وجد فيها. وبقي المحيط العربي يرفض وجود إسرائيل ويسعى لأزالتها، ومن ثم يصبح من المنطقي أن تسعى إسرائيل للخروج من عزلتها الإقليمية التي تعيش فيها ضمن إطار التطبيع وليست بالتسويات السياسية فقط.

على هذا الأساس تشكل الظروف الموضوعية التي تعيشها إسرائيل سياقاً تنطلق منه جهود التطبيع مع العالم العربي من خلال فتح قنوات الاتصال والتفاعل مع العالم العربي: من أجل اكتساب شرعيتها المفقودة في العالم العربي التي تعد واحدة من الأهداف الأساسية. بل الهدف الأول لإسرائيل التي ترمي إلى تحقيقه من وراء عمليتي التطبيع مع المواطنين ومنظمات المجتمع العربي غير الرسمية، لأن عملية اكتساب الشرعية في مجملها تحل لدى إسرائيل مشكلتها التاريخية ومآزقها الخطير المتمثل في انعدام أمن مواطنيها، رغم امتلاكها لأكبر ترسانة عسكرية في الشرق الأوسط (10) ولا يمكن لهذا الأمن أن يتحقق إلا إذا بدا العرب يقتنعون بشرعية وجودها.

ويحتل التطبيع الثقافي محوراً أساسياً في دواعي إسرائيل الطبيعية إذ، أنه يهدف إلى تصفية منابع العداء في الفكر السياسي العربي من خلال أحداث تغيير نوعي في الثقافة العربية، يبدأ بضرورة تقبل إسرائيل وتغيير الاتجاهات السياسية والثقافية تجاه وجودها، فالتطبيع والسلام كما يطرحه الفكر السياسي الإسرائيلي على حد قول الـوف هاريفن مدير شركة شيلواح الإسرائيلية لدراسات الشرق الأوسط: هو علاقة يجب أن تتضمن حواراً بين الأطراف التي اشتبكت في حروب متعددة للوصول إلى حلول مشتركة، وهذه الحلول المشتركة يجب أن تنتهي إلى شكل علاقة قادرة على خلق آفاق للتعاون الراسخ والمستقر. (11)

"فالسلم" إسرائيلي يتجاوز الاعتراف القانوني التعاقدى الواقعي إلى تطبيع العلاقات وإلغاء للمقاطعة فوراً. لأن التطبيع يرمي أساساً لتحقيق القبول الشعبي الواسع بشرعية وجود إسرائيل في الأرض العربية، والوصول إلى النخب الثقافية العربية ذات التأثير العميق على الثقافة العربية الشعبية تجاه إسرائيل، ومن ثم استمالتهم بقصد تغيير اتجاهات الطبقات الشعبية المعادية لإسرائيل، وإسقاط التوصيفات الثقافية العربية لإسرائيل بأنها دولة (معادية والصراع معها وجودياً).

### ثانياً: التطبيع استراتيجية أمنية إسرائيلية

"الأمن" من أكثر المصطلحات المستخدمة في الخطاب والفكر الإسرائيلي خلال الحروب وخلال مفاوضات السلام. فإسرائيل باختصار دولة تبحث عن أمنها المفقود، فهي المكان الأقل أمناً لليهود في العالم، ولا يمكن لدولة في العالم مهما أوتيت من أسباب القوة أن تظل في حالة حرب على حدودها الخارجية، وفي حالة حرب واستنزاف في عقر دارها وضمن سيادتها.

من خلال مشروع التطبيع الاقتصادي والثقافي الذي تعتقد إسرائيل " أنه أكثر إقناعاً وأثراً استقراراً من أية ترتيبات أمنية عابرة " ولهذا احتل برتوكول التعاون الإسرائيلي - الفلسطيني حيزاً كبيراً في وثيقة إعلان المبادئ التي أقرت حتمية التعاون الاقتصادي والعلمي والثقافي. (16) كما أقرت شأنها شأن اتفاقيات كامب ديفيد والمعاهدة الأردنية - الإسرائيلية إنشاء نظم وظيفية للأمن المشترك. (17)

إن رؤية إسرائيل الاستراتيجية وفق نظرية الأعماق الآمنة تذهب إلى ما وراء الحدود الجغرافية المشتركة مع دول الجوار (الأردن، مصر، سوريا، لبنان) ، لتصل كافة المناطق العربية التي يمكن الوصول إليها، من نواكشوط التي أقرت معاهدة سلام مع إسرائيل إلى مسقط التي افتتح فيها مكتب تمثيل تجاري إسرائيلي، والتي زارتها شخصيات إسرائيلية مرموقة في المؤسسة السياسية والاقتصادية في إسرائيل. وترمي هذه النظرية إلى ربط دول النظام الإقليمي العربي، بغض النظر عن موقعها الجغرافي بالنسبة لإسرائيل، بشبكة من العلاقات التجارية والثقافية التي من شأنها خلق مصالح مشتركة لقطاعات اجتماعية في التعامل مع إسرائيل، وتشديد واقع جديد في الشرق الأوسط تكون فيه الأولوية للتعاون الاقتصادي والثقافي على السياسة ، بهدف خلق واقع جديد في المنطقة يصعب تغييره أمام أي نكسات يتوقع ان تكون مصاحبة لعملية التسوية، وذلك بعزل خصوم هذه التسوية من القوى الراديكالية المناهضة للوجود الإسرائيلي. (18)

فيما يذهب شمعون شامير السفير الإسرائيلي الأسبق في مصر إلى " ان السلام مع العرب يجب أن يحقق الهدف المثالي لنا، وهو ما يتجاوز الاعتراف الرسمي، إلى الاستعداد للحياة والتعاون معنا. وهذا يفترض إحداث تغيير في المنظومة الفكرية للعرب، تبدأ بقبول إسرائيل كدولة ذات سيادة في المنطقة كمقدمة لقبولها بأساسها الأيديولوجي الصهيوني". (19) وقد أولت إسرائيل اهتماماً كبيراً وملحوظاً للعلاقات الثقافية مع مصر منذ توقيع اتفاقيات كامب ديفيد، رغم حجم العراقيل التي اعترضت هذا التطبيع. ولعلنا نجد في محاضرة أبا ايابان ، وزير الخارجية الأسبق في إسرائيل، التي ألقاها في المركز الأكاديمي الإسرائيلي في القاهرة (8 آذار/ 1986)، ما يؤشر على مدى الأهمية التي تعلقها إسرائيل على دور المثقفين العرب في مصر خاصة والعالم العربي عامة، للمساهمة في تغيير الرأي العام العربي تجاه إسرائيل. فقد أكد أنه " يجب ان لا يكون السلام مع مصر سلاماً رسمياً بين حكومتين ، ولكن يجب ان يكون سلاماً شعبياً ، وليس من شك في أن الجمهور العلمي والثقافي في مصر سيكون له علاقة مباشرة وتأثير هام على الشعب المصري الذي يتشكل من 50 مليون إنسان " (20) ولن نجد أفضل من مقولة دي شليط ، مدير عام وزارة السياحة

الإسرائيلية سابقاً ، في التعبير عن البعد الأمني لمشروع التطبيع الإسرائيلي مع الشعوب العربية التي يقول فيها: " أن سائحينا في مصر افضل للأمن الإسرائيلي من أي جهاز للإنذار المبكر ". (21)

### ثالثاً: "التطبيع ضرورة اقتصادية"

التطبيع الاقتصادي كضرورة اقتصادية لإسرائيل لا يشكل هدفاً بحد ذاته بل هو هدف ووسيلة . فهو وسيلة لأنه يشكل المدخل المناسب والناجح لتحقيق شرعية الكيان الإسرائيلي، والذي يفضي بدوره إلى تجسيد إسرائيل كدولة شرعية وآمنة أيضاً. فالتطبيع ضرورة اقتصادية لأنه يشكل مدخلاً حقيقياً نحو الشرعية الآمنة. نظراً لشبكة العلاقات التعاونية التي سيخلقها التطبيع مع الإطار العربي المحيط وفي نفس الوقت وبنفس المستوى من الأهمية، فإن التطبيع الاقتصادي يفتح بالضرورة آفاقاً رحبة أمام الاقتصاد الإسرائيلي الصناعي - الرأسمالي نحو الأسواق العربية والمواد الخام والاستثمارات، والموارد المالية والتسهيلات التجارية وإلغاء المقاطعة الاقتصادية العربية. فقد كان شمعون بيرس واضحاً جداً في كلمته التي ألقاها أمام قمة الدار البيضاء للتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا (تشرين ثاني 1994) ، " ان مؤتمر الدار البيضاء ليس هدفه التفاوض السياسي من اجل السلام، ولا دعم السلام عسكرياً، ولكن بناء السلام اقتصادياً". (22).

### أزمة البنية الاقتصادية الإسرائيلية:

يعاني اقتصاد الدولة في إسرائيل من مجموعة من الأزمات البنيوية: تتمثل في محدودية الطاقة الاستيعابية وضيق السوق الداخلية، وضيق الرقعة الزراعية وندرة الموارد الأولية ونقص الموارد المائية، وارتفاع معدلات التضخم، والعجز المزمن في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، وتفاقم المديونية الخارجية، وتدهور في سعر صرف العملة، وارتفاع نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج القومي، بحيث أصبح يستحوذ على 3/1 الناتج القومي، وارتفاع في كلفة استيعاب المهاجرين الجدد، وتفاقم أزمة البطالة وتجنب او تردد الشركات العالمية في الاستثمار في إسرائيل . . . (23)

تسعى إسرائيل من خلال التطبيع مع العرب (مشروع بيرس) إلى الوصول إلى المجال الحيوي لها بما يؤمن لها كسر قيود المقاطعة الاقتصادية العربية عنها، والوصول إلى السوق العربية الواسعة القريبة منها، بما يؤمن لإسرائيل عمقاً اقتصادياً كثيف الموارد وعظيم الاستهلاك، وغني بالمواد الخام ورأس المال. وهذا ما سيوفر لإسرائيل الفرصة التاريخية للخلاص من أزماتها الاقتصادية واعتمادها على الغرب وعلى المساعدات والمنح الأمريكية. (24).

## إلغاء المقاطعة الاقتصادية:

يعد هدف إلغاء المقاطعة الاقتصادية أحد أهم أهداف المشروع الإسرائيلي الاقتصادي التطبيعي والذي بدأت ملامحه في الانكسار مع توقيع اتفاقية كامب ديفيد. ثم أخذت المقاطعة الاقتصادية في التراجع مع انطلاق مشروع السلام الإسرائيلي-العربي، اثر حرب الخليج الثانية في العام 1991.

بدأت المقاطعة العربية في الظهور عام 1936، ثم جرى تنظيمها عام 1945 برعاية مجلس الجامعة العربية. وفي العام 1951 أنشأت الجامعة العربية جهازاً خاصاً يتولى تنسيق الخطط والتدابير اللازمة لمقاطعة إسرائيل اقتصادياً والعمل على تحقيقها. واتخذ هذا الجهاز مكتباً عاماً دائماً له في دمشق لتنسيق جهود المكاتب الفرعية في العواصم العربية. وسياسة المقاطعة العربية لإسرائيل تجاوزت التعامل المباشر معها إلى مقاطعة الشركات والمؤسسات الأجنبية التي تقيم معها علاقات.<sup>(25)</sup>

بعد توقيع اتفاق أوسلو شرع وفد من اليهود الأميركيين في زيارة عدد من الأقطار العربية من اجل مطالبة الأقطار العربية رفع الحظر الاقتصادي عن إسرائيل. وخلال فترة قصيرة نسبياً 1993 - 1996 توصلت إسرائيل إلى اتفاقية مبادئ مع الفلسطينيين ومعاهدة سلام مع الأردن، وفي العام 1999 توصلت إلى معاهدة مع موريتانيا، إضافة إلى المعاهدة المصرية - الإسرائيلية 1979. كما توصلت إسرائيل لفتح عدد من الممثلات التجارية لها في كل من قطر وتونس وسلطنة عمان.<sup>(26)</sup> إذ شهدت المقاطعة العربية لإسرائيل تراجعاً ملحوظاً في بعض الدول الخليجية والمغربية، إضافة إلى الدول ذات المعاهدات مع إسرائيل التي تحتل فيها العلاقات الاقتصادية جانبا أساسيا ومحوريا نصت عليه بروتوكولات التعاون بين إسرائيل وهذه الدول.

---

المقاطعة : من خلال النصوص التي تضمنتها المواثيق الدولية، وعلى ضوء آراء رجال القانون الدولي، فإن المقاطعة هي: عقوبة تفرضها دولة او مجموعة من الدول على دولة ارتكبت عملاً لا شرعياً، أو هي تدبير تأديبي جرى من دولة ضد دولة أخرى، ارتكبت ضدها عملاً منافياً للحق الدولي، وتتراوح المقاطعة بين المقاطعة الدبلوماسية والحصار الاقتصادي، ووقف أية تسهيلات ثقافية وتجارية وأمنية بحق الدولة المراد مقاطعتها.

الخمسة في المفاوضات المتعددة الأطراف، إضافة إلى التسلح واللاجئين والمياه والبيئة. وقد رفضت إسرائيل ربط التقدم بهذه اللجان بالتقدم في المفاوضات الثنائية على اعتبار أساسي هو أنها أرادت ان تستثمر نتائج المفاوضات الثنائية والمتعددة بهذه اللجان الحيوية قبل أن تصل بالمفاوضات الثنائية إلى نتائج على الأرض ، بمعنى الاستثمار الأقصى لمبدأ الأرض مقابل السلام قبل أن تنفذ الانسحاب من المناطق المحتلة عام 1967.

تهتم إسرائيل بالتعاون الاقتصادي بين دول المنطقة باعتباره أحد أركان بناء الثقة لتنقية الجو السياسي العام، والأثر الذي يحققه هذا التعاون في تدعيم أركان الاقتصاد الإسرائيلي وكسر المقاطعة والوصول إلى العواصم العربية تحت غطاء بناء الثقة. كما تصر إسرائيل في المفاوضات المتعددة وبالذات في لجنة التعاون الاقتصادي الإقليمي على ان التعاون الاقتصادي الإقليمي هو الدافع للسلام وليس العكس. وقد بدا ذلك واضحاً في قائمة المقترحات التي تقدم بها الوفد الإسرائيلي والمتعلقة في مجالات الزراعة وتكنولوجيا تحلية مياه البحر، والغذاء، والطاقة، والربط الكهربائي، والسياحة والنقل.

تنطلق إسرائيل في سياستها هذه في أن الاتفاق حول المسائل الاقتصادية سيكون أسهل من الاتفاق حول المسائل السياسية الجوهرية ، وان التعاون الاقتصادي بين الأطراف المتنازعة سيشكل القوة المضادة للشعور بالشك والتهديد بين الدول، وسيؤدي إلى الإسهام في بناء سلام راسخ ودائم سيقود إلى الحفاظ على السلام بعد التوصل إليه. كما ترى إسرائيل في التعاون الإقليمي مدخلاً ومحفزاً لمؤسسات التمويل الدولية والمؤسسات الاستثمارية التي ستحظى إسرائيل من خلال خلالها بنصيب الأسد. (30)

### المؤتمرات الاقتصادية الخاصة بالتنمية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا:

وفق رؤية شيمون بيرس "الشرق الأوسط الجديد" عقدت على مدى أربع سنوات أربعة مؤتمرات "للتنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" هي مؤتمر الدار البيضاء (1994) ومؤتمر عمان (1995) ومؤتمر القاهرة (1996) ومؤتمر قطر (1998). (31) كان الحضور الإسرائيلي في هذه المؤتمرات كثيفاً جداً على مستوى التمثيل السياسي الحكومي ورجال الأعمال، حيث بدأ الوجود الإسرائيلي في هذه المؤتمرات يأخذ صفة الشرعية كإحدى دول الشرق الأوسط، كما أخذ المفهوم الشرق أوسطي يطغى على الخطابين السياسي والاقتصادي، في حين أخذ البعد القومي-العربي يتراجع، إذ أن المفهوم الشرق أوسطي للمنطقة يفترض ضمناً أن تصبح إسرائيل جزءاً من المنظومة الإقليمية للمنطقة.

لم تقتصر هذه المؤتمرات على التمثيل الرسمي بل اشتملت على مشاركة القطاعات الخاصة التجارية والصناعية والخدماتية، جنباً إلى جنب مع كبار المسؤولين الحكوميين، ففي مؤتمر القاهرة حضر (2000) من رجال الأعمال وفي مؤتمر الدار البيضاء حضر 1114 مشارك من رجال الأعمال. (32)

### فلسفة المؤتمرات الاقتصادية:

تنطلق هذه المؤتمرات من فرضية أساسية وهي أن السلام لا يتحقق من دون منافع ملموسة تجنيها شعوب المنطقة، وترى هذه الفرضية أن اتفاقات السلام الرسمية لا تصنع السلام الدائم، فالسلام لا يتجسد إلا إذا ترجم إلى علاقات اقتصادية بين الأفراد والمجموعات الأهلية في انحاء المنطقة، "فالسلام هو الاقتصاد" بمعنى أن خلق مصالح اقتصادية متبادلة بين أطراف الصراع سوف يؤدي إلى تعزيز الحل السياسي من خلال التعاون الاقتصادي الذي يؤدي إلى تخفيف التوترات السياسية السائدة في المنطقة. عن طريق خصخصة عملية السلام التي تقوم على رؤية مفادها ان عملية صنع السلام في الشرق الوسط أهم وأكثر تعقيداً من أن تترك لرجال السياسة، بل يجب ان تساعد وتقدمها علاقات تجارية واقتصادية كثيفة لتساهم في بناء الجسور اللازمة لعملية التسوية. (33)

أقرت هذه المؤتمرات تشكيل عدد من المؤسسات الإقليمية التي تضمن دمج إسرائيل اقتصادياً في المنطقة: بنك التنمية الإقليمية، مجلس السياحة الإقليمي، مجلس أعمال، وأمانة تنفيذية. صحيح أن هذه المؤتمرات لم يقدر لها النجاح الكامل المعول عليه إسرائيلياً وغريباً، إلا أنها أدت إلى نشوء أولى علامات الانفتاح الإقليمية بالانفتاح العربي على إسرائيل. فقد افتتحت كل من المغرب وتونس وسلطنة عمان مكاتب اتصال تجارية في إسرائيل، وقامت دول مجلس التعاون الخليجي برفع المقاطعة العربية من الدرجتين الثانية والثالثة تمهيداً لأزتها نهائياً. (34)



"الخلاص لا يأتي من تسويات سياسية فارغة"

شمعون بيرس

أثار مشروع بيرس "الشرق الأوسط الجديد" اهتماماً كبيراً في الأوساط السياسية والأكاديمية على حد سواء. وهذه الإثارة تجاوزت حدود الشرق الأوسط إلى أوروبا وأمريكا، وعند كل المهتمين في موضوع الصراع العربي- الإسرائيلي. أودع بيرس عصاره جهده الحربي والأمني والسياسي والمعرفي النظري في كتاب أسماه "الشرق الأوسط الجديد". وهذا الكتاب يمثل المشروع السياسي - الأمني - الاقتصادي لإسرائيل، فهو يبحث عن شرعية إسرائيل الأمانة بين أمم الشرق الأوسط من أجل تجاوز محنة العيش مع عداء عربي لدود، لأن المفاعل النووي في ديمونا لم يؤدي إلى خلاص آمن للدولة، و "الخلاص لا يأتي من تسويات سياسية فارغة" (35) وحتى يصبح للتسويات السياسية قيمة فإن مشروع بيرس يفترض التعاون الاقتصادي أولاً، الذي سيكون مشفوعاً بزيادة التفاهم وصولاً إلى الاستقرار.

يتساءل بيرس في كتابه كيف نتجاوز محنة العداء؟ الشرق الأوسط ذو الموارد الطبيعية الهائلة يندفع باتجاه تسليح نووي، والأعماق الجغرافية لم تعد رادعة نظراً للتطور الخاص في مدى الصواريخ الموجودة في المنطقة، مع الأخذ بعين الاعتبار ميل "السكان" في المحيط العربي نحو الحركات الإسلامية الراديكالية. "أن المدرسة التقليدية في الدفاع عاجزة عن تقديم جواب على الخطر الجغرافي والخطر التكنولوجي في عالم اليوم" و"أن التمتع بمستوى عيش كريم أصبح يتطلب إقامة علاقات تجارية تنافسية وفتح الحدود والاعتماد على العلم، والجبروت بما فيه العسكري لم يعد قائماً في المعسكر بل في الحرم الجامعي" (36).

ويرى بيرس "أن إسرائيل اخترقت الحصار وحقق انتصارات كبيرة لكنها لم تفرز بالسلام" تستطيع إسرائيل مواجهة أي تحالف عربي مناوئ، إلا أن النصر الكلي عصي على المنال إلى الأبد، ولن يكون ثمة منتصر في الحرب لأن خصوم الدولة لن يستسلموا". وأما فلسطينياً: "الأراضي ليست المشكلة التي يتعين أن نتعاطى معها بل المشكلة هي علاقاتنا المقبلة مع سكانها" (37). هذا هو الإطار العام الذي شكل الأرضية الفكرية لمشروع بيرس "الشرق الأوسط الجديد".

ولمواجهة سؤال الشرعية والأمن الذي أقلق إسرائيل منذ نشأتها حتى اليوم، يرى بيرس أن الهدف الرئيس والنهائي عند إسرائيل هو خلق أسرة إقليمية من الأمم ذات سوق مشتركة وهيئات مركزية مختارة في الشرق الأوسط على غرار الجماعة الأوروبية، تقوم

هذه الأسرة على علاقات حسن الجوار. إذ إن البيئة الآمنة المستقرة الناشئة عن ذلك ستقضي بدورها إلى النمو والتنمية والازدهار والرفاه لكل شخص ولكل أمة ، مثل تطبيع العلاقات وإقامة الصلات الاقتصادية والثقافية . فالتطبيع هو الذي سيعزز الأمن وليس القذائف الصاروخية بعيدة المدى التي تملكها إسرائيل (38) .

رابعاً: التطبيع حاجة اجتماعية أساسية:

... " ضميرنا الجماعي يخزينا " شمعون بيرس

... "والحل في طلب المغفرة" بنيامين بيت هالحمي

مثلت عملية الاستيلاء على الأرض من قبل الحركة الصهيونية الأساس المادي لتطبيع اليهود، (جعلهم بشراً أسوياء) بشرط علاجهم من أمراض الدياسورا (أمراض المنفى) ، المتمثلة في فكر الخلاص السماوي والشذوذ والهامشية، وإيجاد حل لمأساة البروليتاريا اليهودية ومصدر عذابها من خلال الاشتراك الفعلي في عمليات الإنتاج المادية (39) .

إذا كانت النخبة السياسية الاسرائيلية تعيش حالة توتر مخزية للضمير وفق ما صرح به بيرس في كتابه (ص 28) فإن النخبة الأكاديمية تبحث عن حل لهذه الأزمة الضميرية المخزية لدى هذه النخبة السياسية . فقد توصل بنيامين بيت هالحمي أستاذ علم النفس واجتماع الأديان في جامعة حيفا إلى الحل المتمثل في طلب المغفرة من الفلسطينيين الذين هم ضحايا لسياسة الحركة الصهيونية.

أكتشف رواد الحركة الصهيونية في فلسطين شعباً مقيماً فيها، فاصبح الخلاص منه ضرورة عملية، إذ لا معنى لوطن مقدس يحتوي أغياراً . ولذا اصبح العنف مبرراً لطرد أو إبادة وإزالة هؤلاء السكان من المشهد الطبيعي لفلسطين. ويعترف ما اصطلح على تسميته بالمؤرخين الإسرائيليين الجدد بمسؤولية الحركة الصهيونية عن بعض ما لحق بالسكان العرب من مأس وتشريد خاصة بعد عودة الفلسطينيين إلى المشهد السياسي (40) وفي ذلك يقول شمعون بيرس في كتابه : " بعد مجموعة الانتصارات التي حققتها إسرائيل وجدنا أنفسنا مضطرين على العيش مع عداء عربي لدود، وعلى فرض النظام والقانون في الأراضي التي يقطنها عرب مريرون. إن رد هجوم عسكري مباشر مع عدوٍ لأسهل بكثير من التعاطي مع معارضة مكينة من شعب فقد أرضه، زد على ذلك: " أن ضميرنا الجماعي يخزينا، فنحن في صراع مع النفس وليس مع الجيران وحدهم". (41)

والحل عند بنيامين بيت هالحمي لتثقية الضمير الجماعي الذي يخزينا "بتعبير بيرس" - والخروج من الورطة الضميرية النفسية والسياسية عند الليبراليين الإسرائيليين: يتمثل في طلب المغفرة. "اعتقد أن خطوة كبيرة الحجم لحل الصراع تتمثل في طلب المغفرة رسمياً والحصول على الصفح من الفلسطينيين لأن طلب المغفرة يقلص الفجوة بين الجانبين ويؤدي إلى راحة ضمير متوتر عند اليهود". (42) وبالتالي فإن طلب المغفرة من الفلسطينيين عن الأذى الرهيب الذي لحق بهم سيخرج اليهود والصهيونية من المأزق الأخلاقي والسياسي والأيدولوجي الذي وجدوا أنفسهم فيه وفق رؤية بعض هؤلاء المؤرخين الجدد .

### السور وبرج الحراسة:

#### "جيتو الشرق الاشكنازي"

فشات الصهيونية في تحقيق الهدفين الأساسيين اللذين وضعتهما نصب أعينها " أن تخرج من الجيتو وان تكون أمة ككل الأمم" ولأنها لم تأخذ في الحسبان وجود الشعب الفلسطيني، فإنها أوجدت هنا جيتو جديداً ، يوجد في وضع من العنف المستمر مع محيطه، ولأنها لم تنجح في فصل الدين عن القومية ، فإنها لم تنجح بالتالي "في تحويل اليهود إلى أمة طبيعية ككل الأمم". (43) ويأتي تأكيد حالة الدولة والشعب غير الطبيعيين على لسان بنيامين نتنياهو رئيس وزراء إسرائيل سابقاً بقوله: "حتى إشعار آخر نحن نعيش في الشرق الأوسط في عصر الأسوار الحديدية". (44) فاليهود غادروا الجيتوهات الصغيرة في أوروبا إلى جيتو كبير في الشرق محروساً بالأسوار والأبراج العالية، كتجمع ديني في دولة دينية. فالدولة لم تصبح عادية طبيعية كباقي الدول بل دليل حالتها الصراعية الدائمة مع محيطها غير المعترف بشرعيتها. واليهود لم يصبحوا بشراً أسوأ حقيقيين لأن الصهيونية لم تستطع علاجهم من الفكر الخلاصي، إذ لا زالت الدولة خاضعة لاشتباك الدين والقومية، مما خلق حالة توتر دائمة في هوية الدولة ومأزق من هو اليهودي؟

تعتقد ايلا شوحط: أستاذة الدراسات الثقافية والدراسات النسائية في جامعة نيويورك، وهي يهودية من أصل عراقي، أن بوتقة الصهر الصهيونية لا زالت موضوعة على المحك. فالتميزات الاثنية في إسرائيل تزداد حدة ، ومن ابرز أشكال التمايزات في إسرائيل انقسام المجتمع إلى يهود غربيين (اشكنازيم) ويهود شرقيين (سفارديم) ، " كان صوت إسرائيل الطاعى بصورة لا تكاد تتغير تقريباً هو صوت اليهود الأوروبيين. فيما صوت (السفارديم) مخنوقاً إلى حد كبير، ومع أن الصهيونية تزعم أنها تقدم وطناً لجميع اليهود، فإن ذلك الوطن لم يقدم إلى الجميع على المستوى نفسه، فقد بذلت الصهيونية طاقاتها ومواردها المادية بصورة

مميزة لصالح اليهود الأوروبيين". (45) وما يقوله أحد أعمدة النظام السياسي في إسرائيل شلومو بن عامي (عضو كنيست من حزب العمل، استاذ تاريخ في الجامعات الاسرائيلية، وزير خارجية في عهد حكومة باراك وهو من اصل مغربي). ينطبق تماماً مع ما ذهبت إليه الأستاذة الجامعية إيلا شوحط: "مع قدومي إلى البلاد (إسرائيل) هبطت بضع درجات في البيئة الاجتماعية والثقافية التي كنت أعيش في وسطها، ولا زال أبناء الطوائف الشرقية يجدون صعوبة في الحصول على الشرعية الكاملة لوجودهم داخل هذا المعسكر الاشكنازي". (46)

### "ساعدونا على تطبيع العلاقة مع أنفسنا"

ويفسر أ.ب. يهوشع هذا الوضع المرضي لليهود: الضمير الجماعي القلق، التمايزات الاجتماعية، عدم وضوح الحدود بين الدين والقومية، الانغماس في الفكر الديني، عشق الصراع مع المحيط الخارجي، الخوف من تحول اليهودي إلى إنسان طبيعي، الشعور بكره العالم لليهود، عقد التفوق، الانعزال.... وغيرها الكثير من الأمراض الاجتماعية يفسرها يهوشع بالقول: "بأن هناك قوى تعمل فينا ضد التطبيع لأن الصراع موروث في دمنا ولا نعرف وضعاً آخر سوى الصراع. ولأن الشعب اليهودي إشكالياً فقد أحضرته الصهيونية (إلى إسرائيل) لتطبيعها ولكنها لم تتجح النجاح الذي كان مؤملاً. ويطرح يهوشع الحل الذي فشلت الحركة الصهيونية في طرحه: والمتمثل في الطلب من العرب والفلسطينيين أن يصلحوهم "ساعدونا على التحول إلى طبيعيين..... صالحونا..... أقيموا سلاماً معنا، وأرغمونا على إيجاد حدود تخصنا وقومية.... بهذه الطريقة نساعد أنفسنا على التحول إلى أمة طبيعية وإذا أصبحنا أمة طبعنا أنفسنا كما كنا في زمن التوراة" (47)

إذا كان الاستيلاء على الأرض في فلسطين وتهجير اليهود إليها شرطاً لتطبيع اليهود في الفكر الصهيوني لدمجهم في عملية الإنتاج، (ورغم الفشل الذي منيت به الحركة الصهيونية في تطبيع اليهود)، فإن شرط مصالحة العرب والفلسطينيين لليهود تصبح اليوم شرطاً آخر في إحداث هذا التطبيع الذي فشلت الحركة الصهيونية في تحقيقه. وبهذا فإن تطبيع علاقات إسرائيل مع الفلسطينيين والعرب المحيطين بها أصبح حاجة اجتماعية، لإيجاد

• براهيم بولي يهو شواح (يختصر عادة إلى أ.ب. يهوشواح، استاذ الأدب في جامعة حيفا، ينتمي إلى فئة صغيرة من اليسار، يعارض السياسية الرسمية للحكومة ازاء الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة، اصدر ثلاث مجموعات قصصية.

حل للمأزق الأخلاقي وللضمير الذي يخزي اليهود حسب بيرس. فبين طلب الصفح من الفلسطينيين جراء ما ألحقته بهم الحركة الصهيونية من تدمير وإرهاب وتمزيق للنسيج الاجتماعي. وبين صالحونا لتساعدونا في تطبيع أنفسنا، يصبح التطبيع " حاجة صهيونية - إسرائيلية - يهودية اجتماعية.

## خلاصة :

ليس التطبيع في المنظور الإسرائيلي مع العرب مجرد ترف في بروتوكولات العلاقات العامة ، بقدر ما هو مشروع استراتيجي عميق الأبعاد تحدده طبيعة هذه الدولة وظروف نشأتها . فمن جهة ، رغم ما تملكه إسرائيل من مخزون تسليحي إلا أنها لم تحقق أمن مواطنيها ولم تتوصل إلى ترسيخ شرعيتها عند الشعوب العربية . ولذا يصبح التطبيع مع العرب السبيل الوحيد لتحقيق الأمن ونيل الشرعية المبتغاة لضمان مستقبل آمن للدولة . ومن جهة ثانية فإن التطبيع في المنظور الاقتصادي سوف يفتح لإسرائيل سوقا عربية رحبة بعد إلغاء المقاطعة الاقتصادية العربية المفروضة عليها منذ ولادتها . وعلى مستوى آخر فإن التطبيع كمشروع استراتيجي صهيوني سوف يشكل طريقا لحل الأزمة الاجتماعية الكامنة في المجتمع الإسرائيلي ، ويحقق للحركة الصهيونية هدفاً أعلى وهو ما يتمثل في تطبيع اليهود بعلاجهم من أمراض المنفى .

## هوامش الفصل الرابع:

1. حسن نافعة، مصر والصراع العربي الإسرائيلي من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986) ص 133 - 134
2. صحيفة هآرتس، (96/10/4)، أجرى المقابلة آري شفيط - ونقاتها مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 29، (شتاء 97) تحت عنوان: "يهود براك ونتانيا هو يشرحان تصورهما لمستقبل إسرائيل في الشرق الأوسط"، ص 89.
3. المصدر السابق، ص 93
4. سلامه احمد سلامه (تحرير)، الشرق أوسطية الخيار الوحيد، (القاهرة: الأهرام للترجمة والنشر، 1995) ص 85 - 87
5. المصدر السابق، ص 107
6. عرفه عبده، جيتو إسرائيلي في القاهرة، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1990) ص 12.
7. مزيداً من التفاصيل حول بنود وآليات التطبيع انظر الملاحق الخاصة باتفاقيات كامب ديفيد وملاحق اعلان المبادئ (أوسلو) والملاحق التعاونية في المعاهدة الإسرائيلية الأردنية.
8. محمود حيدر، "الأمن بين إسرائيل والفلسطينيين - محنة الخوف من السلام"، شؤون الأوسط، العدد 29، (ايار 94)، ص 31
9. عرفه عبده، مصدر سابق، ص 147
10. احمد ابراهيم محمود، "مفهوم التطبيع في الاستراتيجية الإسرائيلية"، رؤيه - العلم طريقنا للمواجهة، العددان: 7 - 8، (كانون ثاني - شباط 1992) ص 17 - 19.
11. حسين معلوم، "هوامش على دفتر التطبيع بين العرب وإسرائيل"، رؤيه - العلم طريقنا للمواجهة، العددان: 7 - 8، (كانون ثاني - شباط 1992)، ص 24.
12. طارق أنور، "تطبيع العلاقات في المنظور الإسرائيلي" رؤيه - العلم طريقنا للمواجهة، العددان: 7 - 8، (كانون ثاني - شباط 1992) ص 58 - 59. ولمزيد من التفاصيل حول بروتوكولات التطبيع الثقافي وأهميتها لدى إسرائيل انظر الملاحق الأساسية لاتفاقيات كامب ديفيد، وملحقات اتفاق اوسلو (اعلان المبادئ) والمعاهدة الأردنية - الاسرائيلية.
13. حلمي شعراوي، (تحرير) الشرق أوسطية مخطط أمريكي- صهيوني، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1998) ص 94
14. كريم مروه، جدل الصراع مع إسرائيل وجدل السلام معها، (بيروت: دار الفارابي، 1994) ص 55- 56.
15. حلمي شعراوي، مصدر سابق، ص 134 - 146
16. يهود باراك، صحيفة يديعوت احرنوت، ترجمة: صحيفة القدس (2000/12/2).
17. مركز القدس للإعلام، وثيقة إعلان المبادئ (أوسلو)، (القدس: مركز القدس للاتصال والإعلام، 1996) ص 37 - 38
18. حسن ابو طالب، "الفكر العربي والشرق أوسطية"، عالم الفكر، العدد الرابع، (ايار 97)، ص 83.

19. اشرف راضي، "العلاقات الإسرائيلية - الخليجية والمغارية"، السياسة الدولية، العدد 125 (يوليو 96) ص 108 .
20. محسن عوض، الاستراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1982) ص 21  
وانظر: أسامة عجاج، الوجه الآخر للسلام - المفاوضات المتعددة الأطراف، (القاهرة: مجلة آخر ساعة، 1996)
21. عرفه عبود، مصدر سابق، ص 63
22. المصدر السابق، ص 150
23. منصف السليمي، "اعلان الدار البيضاء، تسوية بين مطالب السياسي ومصالح الاقتصادي"، المستقبل العربي، العدد 93، (آذار 95) ص 21 .
24. نجيب عيسى، "رمان إسرائيل على التطبيع"، شؤون الأوسط، العدد 5، (كانون ثاني 92)، ص 17 - 25 .
- وانظر: جمال مظلوم، "قمة الدار البيضاء والسوق الشرق أوسطية" الدفاع، العدد، 101 (كانون اول 1994) ص 53
25. عادل حسين، التطبيع - المخطط الصهيوني للهيمنة الاقتصادية، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1985).
26. جوزيف معيزل، المقاطعة العربية والقانون الدولي، (بيروت: م.ت.ف - مركز الأبحاث، 1968) .
27. علي اومليل، (تحرير)، اتفاقية غزة - أريحا - الأبعاد الاقتصادية المحتملة، (عمان: منتدى الفكر العربي 1993) ص 63
28. اللجنة الإعلامية الأردنية: معاهدة السلام بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل، (عمان: منتدى الفكر العربي 1994) ص 42.
29. حسن نافعة، مصر والصراع العربي الإسرائيلي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986) ص 181 .
30. مركز القدس للأعلام، وثيقة اعلان المبادئ، مصدر سابق، ص 37 - 38 .  
وانظر: نجدة فتحي، "المقاطعة العربية كما تنتظر لها إسرائيل"، مجلة الباحث العربي، العدد 33 (اكتوبر 93).
31. انظر محمود عبد الفضيل، "مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية"، المستقبل العربي، العدد 179 .
32. امين محمود عطايا، النظام الاقليمي الشرق أوسطي، (بيروت: المنارة، 1995)، ص 58 - 59 .



محمود عبد الفضيل، "مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية"، المستقبل العربي، عدد

179 .

وأنظر: أحمد الجميلي: "المستقبل الاقتصادي للعروبة والمشروع الصهيوني للاقتصاد الإقليمي الجديد"، الموقف الثقافي، العدد 4، (1996) ص 74 .

34. عبد الفتاح الجبالي، "المؤتمرات الاقتصادية الشرق أوسطية: الأهداف، النتائج، التوقعات" الدراسات الفلسطينية، العدد 30، (ربيع 97) ص 18 - 34 .

35. شمعون بيرس، الشرق الأوسط الجديد، (عمان: دار الجليل للنشر، 1994)، ص 81-82.

36. المصدر السابق، ص 50-51.

37. المصدر السابق، ص 66-67.

38. المصدر السابق، ص 84-85.

39. عبد الوهاب المسيري، الاستعمار الصهيوني وتطبيع الشخصية اليهودية، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1990)، ص 41-47.

40. أوري رام، "سوسيولوجيا نقاش المؤرخين في إسرائيل"، الكرمل، ع 51، (ربيع 97) ص 216 - 229.

41. شيمون بيرس، مصدر سابق، ص 28.

42. بنيامين بيت هالحمي، "الحل في طلب المغفرة"، الكرمل، عدد 55، (صيف 98) ص 110 .

43. عزمي بشارة، "نقاش صاخب مع اليسار الصهيوني" الدراسات الفلسطينية، العدد 35

44. آري شفيط، "يهود باراك ونتنياهوو يشرحان قصورهما للحلول السلمية ومستقبل إسرائيل في الشرق

الأوسط" الدراسات الفلسطينية، العدد 29، (شتاء 97) ص 94 .

45. إيلا شوخط، "اليهود الشرقيون في إسرائيل"، الدراسات الفلسطينية، عدد 36 (خريف 98)، ص

106-105 .

46. آري شفيط، "مقابلة مع عضو الكنيست شلومو بن عامي"، الدراسات الفلسطينية، العدد 36 (خريف

1998)، ص 141 - 144 .

47. أ.ب. يهوشوع، "ساعدونا على تطبيع العلاقة مع انفسنا"، الكرمل العدد (شتاء 97)، ص

199 -

200 وهذا المقال عبارة عن سجل أجراه حسن خضر مع يهوشع في مدينة حيفا.

## الفصل الخامس

### التطبيع في الفكر السياسي والخطاب الثقافي الغربي

تمهيد

مدخل

تحولات جذرية تاريخية (النظام العالمي الجديد)

1. السلام والتطبيع

2. التطبيع وقيم النظام الدولي الجديد (العولمة)

خطاب فوكوياما: نهاية التاريخ والإنسان الأخير

1. مستقبل العلاقة بين العالمين (ما قبل التاريخ وما بعد التاريخ)

الاستراتيجية الأمريكية والمشروع الشرق أوسطي

1. الأداة الوظيفية

المفاوضات متعددة الأطراف كآلية لترسيخ التطبيع

1. احتواء الأخطار في خطاب فوكوياما

2. لجنة التعاون الاقتصادي

3. لجنة اللاجئين

ضبط التسليح والأمن الإقليمي

خلاصة

هوامش الفصل الخامس

## تمهيد:

يبحث هذا الفصل في مشروع التطبيع من المنظور الغربي. من خلال استعراض آفاق هذا المشروع الذي يتبلور من خلالها : قيم النظام الدولي الجديد التي عبر عنها خطاب فوكوياما ، والمشروع الشرق أوسطي باعتباره الأداة المؤسسية الحاضنة لمشروع التطبيع العربي - الإسرائيلي. والمفاوضات متعددة الأطراف باعتبارها إحدى قنوات التواصل والاتصال العربي - الإسرائيلي التي جرت بتخطيط ورعاية غربية كاملة.

ليس مبدأ رفض الآخر العربي وتقديس الذات في الفكر الغربي وليد اللحظة الراهنة وليس وليد الصدفة أيضاً. فهذا الرفض الغربي للعرب قديم جداً ، بدأ منذ اللحظات الأولى لانتشار الإسلام كدين عند العرب. وقد ظهر هذا الرفض جلياً في الغزوات الغربية الصليبية، وامتد عبر الاستعمار الغربي الحديث مع الثورة الصناعية في أوروبا. ويبدو أنه لم ينته إلى دعم وإنشاء وحماية إسرائيل كدولة لليهود في قلب الحضارة العربية ، بدليل افتراضات الباحث (صوميل هنتغتون)\* في صراع الحضارات الذي افترض احتمال انفجار الصراع بين الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية في المستقبل.<sup>(1)</sup>

في العصر الحديث، لم يكن الغرب محايداً في الصراع العربي- الإسرائيلي (وهذا ما هو كامن في الإدراك العربي) وذلك منذ الهجرات الصهيونية في نهاية القرن التاسع عشر، إلى دعم التجمع اليهودي في فلسطين قبل الإعلان عن الدولة (اليوشوف) ، إلى تبني هذه الدولة سياسياً وأمنياً ومادياً منذ الإعلان عنها حتى اليوم. وبإجاز شديد، فإن إسرائيل هي مشروع أوروبا في الشرق ، وإن كان الإعلان عنه والشروع في تنفيذه جاء من قبل اليهود. فهذا لا يلغي ولا يخفف من التحام أوروبا وأمريكا بالمشروع الصهيوني الذي يمثل مصلحة غربية كبرى على المستوى الحضاري من ناحية قيمية ثقافية، ومن ناحية مادية اقتصادية أيضاً.

استطاع الغرب أن يستميل النخب السياسية التي تمثل رسمياً النظام الإقليمي العربي، كما استطاع منطلق رأس المال أن يطبع بعضاً من النخب الاقتصادية بفعل التحالفات الجهرية ذات التقاطعات الاقتصادية المندمجة مع النظم السياسية المستمالة أصلاً للقوى السياسية والاقتصادية الغربية. وهذا ما أتاح للمصالح الاقتصادية والسياسية الغربية أن تشهد فترات استقرار مزدهرة، إلا أن الوجود الإسرائيلي المتحالف إستراتيجياً مع المعسكر الغربي شكل دائماً أرضية خصبة للتوتر في المنطقة ومن شأن هذا التوتر أن يهدد المصالح الاستراتيجية الغربية في المنطقة العربية.

\* صوميل هنتغتون : أستاذ كرسي لعلم السياسة ، ومدير معهد جون م. الوين للدراسات الاستراتيجية في جامعة هارفارد. وهو يرى أن النزاع وفق خط الانقسام بين الحضارتين الغربية والإسلامية مستمر منذ 1300 سنة بعد صعود الإسلام كدين ، ومن القرن الحادي عشر إلى القرن الثالث عشر حاول الصليبيون الإتيان بالمسيحية والحكم المسيحي إلى الأراضي المقدسة ، وفي القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين فرض الغرب سيطرتهم على شمال إفريقيا والشرق الأوسط وخلقوا إسرائيل .  
صوميل هنتغتون وآخرون ، صدام الحضارات ، بيروت : مركز الدراسات الاستراتيجية ، 1995 ، ص 24-25.

وجد الغرب ضالته الأدوات الوظيفية (إسرائيل) في الشرق الأوسط لتحقيق جملة من الأهداف والمصالح الاقتصادية والسياسية والثقافية . وبذلك أصبحت إسرائيل تشكل أحد مرتكزات السياسة الغربية في المنطقة واصبح لزاماً على القوى الغربية أن تخلق المواءمة بين وجود إسرائيل المرفوض عربياً، وبين مصالحها الحيوية. فإذا استمر العرب في حالة عداة لإسرائيل فان الشعوب العربية ستبقى بالضرورة معادية للمصالح الغربية، ولذلك يصبح التطبيع العربي - الإسرائيلي مصلحة غربية وضرورة استراتيجية.

### تحولات جذرية تاريخية:

#### النظام العالمي الجديد:

شهد مطلع التسعينيات 1989 - 1990 انهيار النظام الدولي الذي استمر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وهو النظام الثنائي القطبية. أدى الانهيار الكبير للاتحاد السوفياتي وتفكك المنظومة الاشتراكية وتلاشي الأيدلوجية الماركسية إلى تربع الولايات المتحدة على رأس النظام العالمي الجديد. وأخذت أمريكا تحث الخطى نحو مضاعفة جهودها السياسية لاستثمار الانتصار التاريخي الذي حققه النظام الرأسمالي، وذلك من خلال الاتجاه نحو تسوية الصراعات الإقليمية الموروثة عن الحرب الباردة والسعي نحو نشر الديمقراطية في بلدان العالم الثالث، والحد من انتشار الأسلحة الباليستية والسيطرة والهيمنة على المنظمة الدولية. (2)

من خلال المكانة العالمية التي احتلتها الولايات المتحدة كقوة عظمى بعد الحرب الباردة اصبح حضورها الدولي دائماً في مختلف القضايا العالمية والإقليمية. ومن أجل الحفاظ على هذه المكانة التي أحاطت نفسها بها ، فقد جعلها تضطلع بمهمة مقدسة بالنسبة لها وهي الحفاظ على السلام العالمي ، وتصفية الصراعات من خلال نشر قيم السلام كرسالة أمريكية عالمية أصبحت تبشر بها، فكانت التزاماتها الخارجية تعتبر جزءاً من مكانتها القومية ومؤشراً على التزاماتها الكونية. (3)

ضمن هذا المناخ الدولي الجديد الذي بشر بالسلام الآتي على أنقاض انهيار الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية العالمية، اندلعت في الشرق الأوسط حرب جديدة شكلت في مضمونها تحدياً كبيراً للمصالح والمكانة والرسالة الأمريكية جراء احتلال العراق الكويت في 2/أب/1990. الذي تزامن مع تصاعد الانتفاضة الفلسطينية في المناطق الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبتعبير (كميل منصور) في كتابه: (الولايات

المتحدة وإسرائيل - العروة الأوثق) : " فإن الولايات المتحدة كانت ضالعة ضلوعاً ثلاثياً في الشرق الأوسط: فهي ضالعة كقوة عظمة معنية بالنفط، ثم كحليف ثابت لإسرائيل، وأخيراً كقوة عظمى عالمية معنية بمصير كل منطقة من مناطق العالم".<sup>(4)</sup> فكان الخطر الذي أحدثه العراق على استقرار المنطقة وأمنها باحتلال الكويت، إنما يضع المصالح الأمريكية برمتها في موضع تساؤل، ويشكل كسراً للمزاعم التي ترى أن إسرائيل تشكل رصيماً استراتيجياً لأمريكا في منطقة الخليج. " والحال إن إسرائيل لم تكن في وضع يسمح لها بالحيلولة دون الغزو ولا بمعاقبته".<sup>(5)</sup>

أنتت هذه الحرب بنتائج سياسية خطيرة في الشرق الأوسط، فقد استطاعت أمريكا أن تجند حولها معظم الدول العربية لتغطية عملياتها لتحرير الكويت . في الوقت الذي كانت فيه إسرائيل عبئاً على التعبئة الأمريكية ضد العراق . وجاءت نتائج حرب الخليج الثانية لتزيل وتخترق نظرية العمق الجغرافي الإسرائيلي بسقوط الصواريخ العراقية على إسرائيل وتهديد جبهتها الداخلية، ولتخرج أمريكا بحلفاء جدد مثل سوريا التي كانت موصوفة بالإرهاب ضد الغرب.

كانت هذه الحرب بمثابة إنذار مبكر وخطير للمصالح الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة التي دفعت الولايات المتحدة بإلقاء كل ثقلها الاستراتيجي لأجل ضبط النظام والاستقرار في الشرق الأوسط. ولم يمض أكثر من أسبوع واحد فقط على انتهاء الحرب حتى وقف (جورج بوش) الرئيس الأمريكي ليلقي كلمة أمام الكونغرس أعرب فيها عن أمله: "أن تتطلق قوى السلام من بين أهوال الحرب، وضرورة تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي على أساس قرار الأمم المتحدة 242. وكانت حصيلة الجهود الدبلوماسية التي أجراها جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكية مع كافة أطراف الصراع في الشرق الأوسط التوصل إلى انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط بتاريخ 1991/11/30.<sup>(6)</sup> الذي شكل الأساس الصلب لسياسة التطبيع العربي - الإسرائيلي التي يوليها الغرب أهمية قصوى باعتبارها الآلية الأكثر مضاءً في استقرار وأمن المنطقة لضمان مصالح اقتصادية حيوية آمنة يأتي النفط على رأسها.

### السلام والتطبيع:

تلتقي المصالح الغربية عند التطبيع العربي - الإسرائيلي مع المصلحة الإسرائيلية العليا مع هذا التطبيع . فقد استلهم جورج بوش الأفكار الإسرائيلية في كلمته أمام مؤتمر مدريد عام

1991 ، والتي تتجاوز الاتفاقات التعاقدية بين أطراف النزاع وإنهاء العداء، إلى التعاون الاقتصادي والتجاري والتبادل الثقافي " إن هدف الولايات المتحدة ليس إنهاء حالة الحرب في الشرق الأوسط فحسب، وإنما تمتد لتحقيق سلام حقيقي يتضمن الأمن والعلاقات الاقتصادية والتجارية والتبادل الثقافي. بدلاً من أن توجه فيه جهود المنطقة للتسليح كما يحدث الآن". (7) وكانت الولايات المتحدة قد أكدت على هذه المضمون في خطابها المسمى (كتاب التطمينات) لإسرائيل التي سبقت الدعوة لمؤتمر مدريد، جاء في ذلك الخطاب: " أن الولايات المتحدة تؤمن بأن المفاوضات المباشرة بين أطراف النزاع يجب أن تفضي إلى عقد اتفاقات سلام مع علاقات دبلوماسية كاملة بين إسرائيل وجاراتها العربيات". (8) فالسلام واستتباب الأمن في الشرق الأوسط ليس هو الشرط الوحيد لإنهاء الحرب وتصفية ذيلها في المنطقة إن لم تؤد عمليات إنهاء الحرب التعاقدية حسب الباحث الأمريكي جوين هيرز إلى "اتصال بين أطراف الصراع في الشرق الأوسط بكل ما تعنيه الكلمة من دلالة، وذلك عبر إقامة علاقات وروابط دبلوماسية وتجارية وتبادل ثقافي وسياحي". ويجب أن يتضمن هذا الاتصال التطبيعي اتفاق مسبق على الأرض والحدود والأمن والتعايش، بمعنى عدم رغبة طرف في إزالة الطرف الآخر. (9)

### التطبيع وقيم النظام الدولي الجديد:

#### العولمة:

من رسالة الرجل الأبيض إلى العولمة قرن من الزمان، فقد عاشت الإمبراطورية البريطانية خلف قناع الرجل الأبيض الذي يحمل رسالة تمدن وتحديث العالم (رسالة الرجل الأبيض) ، وحملت الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية رسالة الرجل الأمريكي للعالم (الأمركة) وقد جاء انتهاء الحرب الباردة لتتولى أمريكا بأحادية مفرطة قيادة هذه العالم الذي يجب أن يتبنى منظومة القيم الأمريكية - الرأسمالية.

ارتبطت منظومة العولمة كنزوع تاريخي وخطاب سياسي واقتصادي وثقافي (والتي تحمل نزعة تبشيرية بالقيم الأمريكية) بلحظة انتصار خطاب رأسمالي على خطاب اشتراكي، فالنظام الدولي الجديد الذي تقوده أمريكا يحمل خطاباً كونياً جديداً. (10) وهذا الخطاب الكوني (العولمة) ذو جوهر أمريكي ، وهو حسب الرئيس الأمريكي السابق: "عالم واحد وسوق واحد". (11) ويأتي خطاب التطبيع الغربي ضمن مناخ النظام الدولي الجديد الذي أخذ يتجسد عبر العولمة التي تنطوي حسب سيمون رايش على "تحرير الأسواق ورفع القيود عنها،

وخصخصة الأصول، وانتشار التقنية، وتوزيع الإنتاج الصناعي عبر الحدود (الاستثمار الأجنبي المباشر) وتكامل أسواق راس المال، عبر طبقة رأسمالية عبر - حدودية، وهذه الـ طبقة من النخبة عبر الحدودية تصدر مجموعة من القيم السلوكية تتسق مع القيم الأمريكية الليبرالية والرأسمالية. (12)

### خطاب فوكوياما : نهاية التاريخ والإنسان الأخير :

يمكن استيعاب جوهر العولمة بصفتها انتصارا للقيم الأمريكية التي تمثل الحداثة والديمقراطية من خلال نبذة الانتصار الكامنة في عنوان كتاب (فرانيس فوكوياما) "نهاية التاريخ والإنسان الأخير" (The End of History and the Last Man) . هذا الكتاب الذي يمثل الخطاب الأمريكي لنظام القيم الليبرالية الذي يبشر به النظام الدولي الجديد. يقول فوكوياما "فإن كنا اليوم قد بلغنا مرحلة لا نستطيع معها أن نتخيل عالماً شديداً الاختلاف عن عالمنا، أو طريقة واضحة ظاهرة يصبح المستقبل فيها أفضل بكثير مما نحن فيه. جعلنا أن نأخذ بعين الاعتبار احتمال ان يكون التاريخ قد بلغ نهايته" (13) والكاتب يذهب في تحليله بإسهاب بان نهاية التاريخ تعني أيضاً: "نهاية للحروب والثورات الدموية، ومتى اتفق الناس على الغايات، فلن يكون هناك قضايا كبيرة يتقاتلون بسببها لأنهم سيشبعون احتياجاتهم بالنشاط الاقتصادي" ويضيف (فوكوياما) " إن أهم ما تخطط له الدول الرأسمالية مثل الولايات المتحدة هو أن يتجه أكثر الأفراد طموحاً ونبوغاً إلى الانشغال بالتجارة والصناعة لا بالسياسة" (14). وضمن هذه القيم يطرح الغرب موضوعاً إلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل كإجراء فوري لبناء الثقة بين الطرفين العربي والإسرائيلي . وكضرورة اقتصادية - سياسية على اعتبار أن المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل تعيق الانسياب الحر للتجارة الدولية والاستثمار العابر للحدود سواء داخل المنطقة الإقليمية أو بينها وبين باقي العالم . وعلى اعتبار آخر: أن نتائج المقاطعة لن تطل فقط المؤسسات الإنتاجية والتجارية الإسرائيلية وإنما تعدتها إلى مؤسسات اقتصادية أخرى لمجرد أن لها علاقات اقتصادية مع إسرائيل . وقد استجابت عدد من الدول العربية للضغوط التي مارستها الولايات المتحدة من أجل وضع حد لهذه المقاطعة . فباشرت بإلغاء المقاطعة من الدرجتين الثانية والثالثة تمهيداً لإلغائها نهائياً مثل دول الكويت،



المغرب، البحرين، تونس، قطر وعمان، إذ يعتبر الغرب أن المقاطعة اليوم أصبحت سياسة ضد التاريخ.

انشطر العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي إلى شطرين: شطر قد تخطى التاريخ وهو الغرب الديمقراطي الليبرالي. وشر لا زال غارقاً في التاريخ، وفي عالم بعد التاريخ سيكون الاقتصاد هو المحور الرئيسي في التفاعل بين الدول، وتتضاءل أهمية القواعد العتيقة لسياسة القوة. أما العالم التاريخي: وهي الدول والقوميات التي لم تتبنى الفكر الديمقراطي الليبرالي فستبقى فريسة لمختلفة الصراعات الدينية والقومية، وستظل القواعد العتيقة لسياسة القوة كامنة فيه، كالعراق وليبيا التي ستظل تهاجم جيرانها وتخوض ضدها معارك دامية.

### مستقبل العلاقة بين العالمين: ما قبل التاريخ، وعالم ما بعد التاريخ:

يكاد فوكوياما أن يحصر عالم ما قبل التاريخ في العالم العربي الإسلامي، حتى انه يجعل المتلقي لنظريته يعتقد أن هذه النظرية (الخطاب) قد جاءت مفصلة على هذا العالم، وبوحي من الرؤية الغربية لهذه المنطقة من العالم، والذي لا بد من احتوائه وضبط حركته بالتطبيع الثقافي بالقيم الأمريكية من خلال تطبيع علاقاته مع إسرائيل أولاً. ولعل الأمثلة التي يسوقها على صحة خطابه والمستمدة من واقع العالم العربي خير دليل على حيوية هذه المنطقة من المنظور الاستراتيجي الأمريكي، لأنها تتضمن عناصر ومحاور اقتصادية وثقافية قد يصطدم العالمان حولها وبسببها وأول هذه المحاور النفط، ثم الهجرة، والدين والتسلح.<sup>(15)</sup>

يرى فوكوياما أن النفط الذي كان سبباً في اندلاع حرب الخليج، لا زال مركزاً في العالم التاريخي وهو حيوي جداً بالنسبة للرخاء الاقتصادي لعالم ما بعد التاريخ (العالم الغربي) بحيث يمكن التلاعب في سوقه أو زعزعته لأسباب سياسية، وهو ما قد يؤدي على الفور إلى عواقب اقتصادية مدمرة لعالم ما بعد التاريخ.

**أما المحور الثاني:** الذي قد يكون سبباً في الصدام فهو الهجرة، فهناك سيل مطرد من مهاجري الدول الفقيرة إلى الدول الغنية الآمنة، وهو ما أثر في معظم دول ما بعد التاريخ مما يفرض على هذه الدول الوقوف في وجه هذا السيل أو التورط بصورة كبيرة في شؤون الدول التي قدموا منها.

\* مزيد من التفاصيل أنظر: دوجلاس هوج، فيليب ويندسور، هيو داكس، "المقاطعة العربية لإسرائيل هل تتوقف أم تستمر؟" الباحث العربي، (تموز 1993)، عدد 33، ص 10 - 21.

**والمحور الثالث:** هو ما يتعلق بمسائل خاصة بالنظام العالمي الجديد: سيكون لدول كثيرة لدول ما بعد التاريخ في الغرب مصلحة كبيرة في منع إنتشار تكنولوجيات تسليحيه عند دول ما قبل التاريخ. على أساس ان ذلك العالم هو أكثر عرضة لحدوث صراعات عنيفة فيه، وسيكون لدى ديموقراطيات ما بعد التاريخ مصلحة مشتركة في حماية نفسها من الأخطار الخارجية الكامنة في عالم ما قبل التاريخ. (16) وفق رؤية فوكوياما في كتابه (ص56) فان الإسلام شكل خطراً كبيراً على الممارسات الليبرالية في أنحاء كثيرة من العالم الإسلامي، وشكل أيضاً خطراً كبيراً على الممارسات الليبرالية حتى في الدول التي لم يصل فيها إلى السلطة السياسية بصورة مباشرة. ويرى أن الإسلام كان أحد عناصر تحدي العراق للغرب خلال الصراع الذي لا زال دائراً في الخليج العربي حتى اليوم .

ينظر الغرب إلى إسرائيل كأهم المرتكزات السياسية والثقافية في الشرق الأوسط، وذلك بسبب البنية الثقافية الغربية المتعلقة بموقفها ورؤيتها للعرب كقومية والإسلام كثقافة ودين. فالثقافة الغربية محملة منذ القدم بأوهام كثيرة تجعل من العرب عدواً تاريخياً وتقليدياً للغرب، فالإسلام العربي مثل في نظر الغرب دور الآخر في مواجهة هذا الغرب. وهو الوجه النقيض للتقدم، والإرث المعادي لمسيرة الحضارة، وهنا فإن هذه الأسطورة تجعل من إسرائيل وجه أوروبا في الشرق نظراً للتقارب الثقافي مع الغرب. (17).

وبنظر الدراسات الحديثة فإن الموقف الغربي من إسرائيل وضرورة حمايتها من خلال تطبيع علاقاتها مع محيطها العربي ليس وليد الحسابات السياسية وحدها فقط، فالعلاقة الغربية والأمريكية - الإسرائيلية لها عمق أبعد من الذي تمثله لعبة المصالح، وهو ما يتعلق بالمكونات الأيديولوجية الغربية الأمريكية تجاه إسرائيل، من حيث النظرة إليها كدولة ديموقراطية على غرار الديموقراطيات الغربية، وكموقع متقدم للحضارة الغربية في منطقة مختلفة نوعياً. وقد يكون الصراع العربي - الإسرائيلي الذي سبب إرباكاً للمصالح الغربية في المنطقة نموذجاً مصغراً للمواجهة الحضارية التي يخوضها الغرب مع الحضارة العربية. وتؤدي هذه التبريرات إلى جعل إسرائيل امتداداً ثقافياً وأيدلوجياً للغرب والولايات المتحدة وجزءاً من المصلحة والأمن الأمريكيين، وتدفع هذه التبريرات كتاباً مثل نورمان بودروتر إلى القول: " أن إسرائيل هي منارة للأمم الأخرى وان العداء لإسرائيل هو بمثابة التعبير الواضح عن الشك بقيم وفضائل الحضارة الغربية عموماً وبقيم وفضائل أمريكا بشكل خاص. (18)

الأواصر الأمريكية - الإسرائيلية هي على قدر من البدهاء بالنسبة لمستقبل المنطقة. فالغرب يدرك إسرائيل كما تدرك إسرائيل نفسها، كجزء من الثقافة الأوروبية والأمريكية (الغربية عموماً). " وإسرائيل تتماهى كما تجري مماهاتها مع الغرب وتراثه اليهودي المسيحي، وهذا التماهي مع الحضارة والقيم الاجتماعية الغربية يحتوي على الكثير من العناصر الثقافية المشتركة. وهذا التماهي يخلق استعداداً مشتركاً في الثقافة السياسية الأمريكية ليعمل لمصلحة إسرائيل". وهو ما يجعل القرار السياسي الأمريكي يستند إلى أساس حضاري".<sup>(19)</sup> وهذا ما يبرر كثافة الدعم الأمريكي لإسرائيل ويجعل أمريكا ترى السلام من منظور إسرائيلي تام. وهو السلام (التطبيع) القادر على توفير مستلزمات الأمن لإسرائيل من خلال دمجها المستقر في المنطقة. وهذا من شأنه أن يمنع تمدد نفوذ الحركات الإسلامية ويسقط شرعية مقاومتها عند شعوبها.<sup>(20)</sup> وفي ذلك مصلحة كبرى للغرب الذي أخذت مصالحه تبدو غير مستقرة بتنامي نفوذ الحركات الإسلامية السياسية المناهضة لإسرائيل والغرب بصفته حليفاً لإسرائيل.

ولا يوارى الخطاب السياسي والأكاديمي البحثي في الغرب رؤيته المصلحية الكامنة في الشرق الأوسط، على اختلاف مستوياتها الاقتصادية السياسية والثقافية. كما لا يجادل أحداً في العالم في حيوية هذه المنطقة من العالم وخطورتها على مستقبل السلام في هذا العالم لاحتوائها على عنصر الطاقة من جهة ولعدم استقرارها السياسي بسبب الصراع العربي - الإسرائيلي الكامن فيها من جهة أخرى. والذي يؤدي بالضرورة إلى تهديد المصالح الغربية فيها، لذلك فإن الجهد السياسي والدبلوماسي والأكاديمي دائماً يتكثف من أجل ضبط الاستقرار في المنطقة بما يضمن تحقيق الأهداف العليا للغرب، والحيلولة دون انفجار أزمات في المنطقة نظراً لتوجس الغرب التاريخي من العرب كقومية ودين.

وتظهر مجموعة هذه الهواجس الاقتصادية والسياسية والأمنية عند عدد من المسؤولين السياسيين في الغرب. حيث تجمع هذه الهواجس على حيوية هذه المنطقة، فيرى ريتشارد نيكسون (رئيس أمريكي سابق) أن ضمان إمدادات النفط وحماية أمن إسرائيل تعتبر شروطاً أساسية للأمن القومي الأمريكي<sup>(21)</sup>. ويؤكد على هذه السياسة برنارد لويس " بأن هدف السياسة الأمريكية في المنطقة العربية وفي الشرق الأوسط عموماً، هو منع ظهور أية قوة

\* برنارد لويس، أحد الأكاديميين اللامعين في الغرب، استاذ دراسات الشرق الأدنى في جامعة برنستون في الولايات المتحدة، يكلف كثيراً في نطاق الدائرة الجغرافية لاختصاصه بمهمات استقصاء تعود بالفائدة على دوائر التخطيط الاستراتيجي في واشنطن.

إقليمية بخلاف إسرائيل خشية سيطرتها على مقدرات المنطقة النفطية. ويؤكد لويس بأن العلاقة بين أمريكا وإسرائيل، ليست مجرد علاقة تحالف استراتيجي بل هي علاقات عاطفية وأيديولوجية، إذا ترى الولايات المتحدة في إسرائيل امتداداً لمؤسساتها وقيمها وأسلوب حياتها في قلب المنطقة العربية". (22)

وبالتالي ومن منظور المصلحة القومية الأمريكية العليا يؤكد (جورج شولتز وزير خارجية أمريكي سابق) " أن تحقيق السلام الدائم في منطقة الشرق الأوسط يعتبر واحداً من أهم أهداف الإدارة الأمريكية " (23) وذلك من أجل وفق رؤية (روبرت بلليترو مساعد وزير الدفاع الأمريكي وسفير أمريكي سابق في تونس) دعم الاستقرار في تلك المنطقة الاستراتيجية وحماية أمن إسرائيل وتأمين رفاهها ومن أجل ضمان وصول العالم الحر إلى مصادر النفط الحيوية في الخليج العربي". (24)

#### الاستراتيجية الأمريكية والمشروع الشرق أوسطي:

إزاء كل من تقدم من رؤى قيمية ومقاربات ثقافية بين أمريكا وإسرائيل، ومصالح استراتيجية عميقة في الاحتواء والسيطرة والنفوذ في المجال الحيوي لأمريكا والغرب عموماً. والحيلولة دون اندلاع أية حروب قادمة في الشرق الأوسط فيما يكفل الاستقرار ودمج إسرائيل في بيئتها الجغرافية ضماناً لأمنها والإبقاء عليها كقوة إقليمية أساسية في المنطقة تمثل وجه الغرب الليبرالي، فإن مشروع التطبيع العربي - الإسرائيلي أصبح يشكل أهم مكونات الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة، انطلاقاً من أن التطبيع الشامل أو حتى الجزئي - سوف يحقق أبرز مكون للاستراتيجية الأمريكية: ألا وهو إزالة إفرزات الصراع والعداء وتدشين روابط تعاونية بين العالم العربي وإسرائيل، الأمر الذي ينهي احتمالات نشوء حروب في المنطقة ويضمن انسياب المصالح الغربية والأمريكية، الأمنية والسياسية، الاقتصادية والتعاونية دون توترات. (25)

## النظام/السوق الشرق أوسطي: ترويج للقيم الأمريكية وتسويق للنفوذ والمصالح الغربية.

النظام الشرق أوسطي أو السوق الشرق أوسطية مصطلحان يشيران إلى مشروع يطرح على المنطقة العربية (الشرق الأوسط) ولهما في أذهان أصحابه والمنفعلين به في المنطقة نفس الدلالة. وإذا كان البعض يستخدم مصطلح السوق ليؤكد على الجانب الاقتصادي في المشروع ويبرزه، فإنه يدرك أيضاً الجانب السياسي الأساسي فيه، ويبرز الحرص على التشديد في استخدام مصطلح الشرق الأوسط وليس العالم العربي ليكون بالإمكان دمج إسرائيل ضمن المنطقة في بعدها الجيوسياسي.

شهد النصف الثاني من القرن العشرين محاولات أمريكية عديدة لإقامة نظام أوسطي من خلال مشاريع الأحلاف العسكرية. في مطلع الثمانينيات بعد إبرام اتفاقات كامب ديفيد تكثفت في أمريكا جهود سياسية وأكاديمية لإقامة نظام عالمي جديد بوضع مخطط لنظام الشرق الأوسط والسوق الشرق أوسطية. وأصبح الطريق مفتوحاً أمام أمريكا بعد انهيار المعسكر الاشتراكي عام 1989، ثم حرب الخليج عام 1991، وبات المصطلحان (النظام الشرق أوسطي والسوق الشرق أوسطية) من أكثر المصطلحات استخداماً في الإعلام والخطاب السياسي الغربي والإسرائيلي. ومنذ انعقاد مؤتمر مدريد عام 1993 الذي حمل عنوان (مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط)، تعاونت مراكز البحث الأمريكية في التحضير لهذا النظام، ولكن معهد الشرق الأوسط التابع لجامعة هارفارد الأمريكية كان له الدور المركزي الأكبر في وضع إطار هذا المشروع ورسم خطوطه من خلال عشرات المؤتمرات والندوات وورش العمل التي شاركت فيها نخب أكاديمية غربية وعربية أيضاً (26).

### الأداة الوظيفية:

كما التقى المفهوم الغربي والإسرائيلي في تبني نظرية الأرض مقابل السلام في الشرق الأوسط، وكما كان اللقاء مشتركاً في تبني مفهوماً واحداً للتطبيع، فإن مشروع النظام الشرق أوسطي شكل تقاطعاً محورياً عند الغرب وإسرائيل معاً، باعتبار أن السوق الشرق أوسطية أداة وظيفية فعالة لتمرير مشروع التطبيع - الذي يعد الهدف النهائي للتسوية السياسية في الشرق الأوسط.

يرى المفكر العربي سمير أمين: أن المشروع الشرق أوسطي هو مشروع أمريكي أساساً، صيغ في المؤسسات الأكاديمية والسياسية الأمريكية (و جرى تنبيه إسرائيلياً) ويندرج في سياق محاولات أمريكا لإحكام سيطرتها على المنطقة لتعزيز مركزها الاقتصادي والسياسي وهيمنتها الأحادية على النظام الدولي. فهذا النظام الذي يعتمد التعاون الاقتصادي لتحقيق التسوية السياسية في المنطقة من خلال المشاريع التنموية المشتركة وحرية التجارة وانسياب رأس المال وإلغاء المقاطعة

العربية كلياً لإسرائيل. إنما يتجاوز العناصر الحادة في الصراع وخصوصاً الجوانب المرتبطة بالقضية الفلسطينية، يركز المشروع الشرق أوسطي على إيجاد حالة من التعاون والارتباط المتبادل، بحيث تصبح الأقطار العربية أكثر طواعية للمصالح الأمريكية في عصر العولمة الاقتصادية والاحتكار التقني. وبحيث تصبح مجموعة الخطط الاقتصادية ومشاريع البنية التحتية رابطاً أساسياً بين بلدان المنطقة وإسرائيل على نحو لا فكاك منه، أو على نحو يجعل كلفة الانفصال عالية جداً بالنسبة للطرف العربي. فالمعاهدات السياسية بما في ذلك التبادل الدبلوماسي والترتيبات الأمنية التعاقدية لا تحسن السلام، بينما إرساء السلام على أرضية من الترتيبات الاقتصادية والمعاملاتية بين إسرائيل وبلدان المنطقة العربية سيؤدي إلى سلام مستقر. (27)

يسعى المشروع الشرق أوسطي وفق منطق السوق إلى تجاوز القوميات وترسيخ نمط جديد من التفاعل بين الدول على أساس فوق قومي، من خلال تخليق علاقات تعاون اقتصادية ومشروعات إقليمية مشتركة كبرى.

إن هذا المشروع الشرق أوسطي كصيغة تعاون إقليمي يتضمن في الجوهر تثبيت إسرائيل وتطبيع وجودها في المنطقة كجسم شرعي خالص أسوة بكل جيرانها العرب. وقد دفعت المصالح الأمريكية الإدارات الأمريكية المتعاقبة إلى توسيع البعد الإقليمي للشرق الأوسط ليشمل دولاً ذات كثافة ديموغرافية (تركيا وإيران) لخلق توازن إقليمي يمنع انفراد أي من القوى الإقليمية الأصلية بالسيطرة عليه، وإفساح المجال لنفرد إسرائيل بالدور الريادي في هذه المنطقة، باعتبار أن إسرائيل مشروع عربي استراتيجي يشكل امتداداً للغرب ثقافياً وحضارياً، وحارساً أميناً للمصالح الحيوية في المنطقة، فالمشروع الشرق أوسطي يسعى إلى خلق وقائع مادية على الأرض وبنى تنظيمية ومؤسسية تسهم بشكل تدريجي وتراكمي في إعادة تشكيل خريطة المنطقة وفقاً لصيغة جديدة تستبدل التعاون داخل إطار النظام العربي إلى تعاون إقليمي تكون إسرائيل فاعلاً أساسياً فيه. (28)

يتمحور المشروع - السوق الشرق أوسطي كحاضنة وأداة وظيفية لترسيخ علاقات اتصالية دائمة بين إسرائيل ومحيطها العربي وبما في ذلك الفلسطيني، حول إقامة منطقة وسوقاً فوق قومية متكامل اقتصادياً وتجارياً يمكن ان تدخل فيها إيران وتركيا في المرحلة اللاحقة، وسوف تؤدي قنوات الاتصال التكاملية فيها إلى تخفيف أسباب العداء والتوتر وتجسر الهوة النفسية بين أطراف الصراع مما يؤدي إلى خلق منطقة تجارة حرة واسعة يسودها السلام والأمن على النمط الأوروبي. وتلتقي في هذه المنطقة الإقليمية جميع مصالح الأطراف من خلال شبكة عضوية من العلاقات الاقتصادية التعاونية على غرار التكتلات الاقتصادية الكبرى. (29) يعطى فيها دوراً أساسياً ومحورياً للقطاع الخاص من المستثمرين ورجال الأعمال على قدم المساواة مع الجهات الرسمية، لأن القطاع الخاص هو المستهدف

في النهاية في مشروع التطبيع كآلية وهدف والذي ستوكل إليه مهمة خلق النسيج الاتصالي والتعاوني والتفاعلي بين المواطنين العرب واليهود بهدف إشاعة قيم السلام العليا المبتغاة من عملية التطبيع والمتمثلة في جعل المواطنين من كلا الطرفين العربي - والإسرائيلي يستشعرون نتائج السلام. والذين سيمثلون بدورهم الرافعة الحقيقية والضامنة لتطور ونجاح عملية التسوية بعد أن أقرتها النخب السياسية خاصة على المستوى العربي، سيشكل القطاع الخاص ضمن هذا المنظور القاعدة الصلبة لترويج قيم التعايش ويقلل من حدة الموقف الشعبي المعادي للقرار العربي الرسمي المعترف بإسرائيل. (30)

### المفاوضات متعددة الأطراف كآلية لترسيخ التطبيع من أجل تحقيق المصالح الغربية:

أصرت القوى الغربية منذ لحظة اكتمال أجندة مؤتمر مدريد على قضايا التعاون الإقليمي باعتبارها المدخل الحقيقي لتحقيق السلام. تضمنت الدعوة للمؤتمر نصاً مباشراً حول المفاوضات المتعددة الأطراف، جاء في هذه الدعوة: "ستبدأ المفاوضات الثنائية بعد أربعة أيام من افتتاح المؤتمر، أما المفاوضات المتعددة الأطراف ستطلق بعد أسبوعين من افتتاح المؤتمر. وإننا نعتقد أن هذه المفاوضات يجب أن تدور حول موضوعات إقليمية عامة مثل المياه، البيئة، الرقابة على الأسلحة والأمن الإقليمي، التطور الاقتصادي، مسألة اللاجئين. وسوف ترأس الدولتان اللتان تبنتا الدعوة هذه اللجان المنوط بها بحث هذه القضايا" وفي ترجمة هذا التوجه ورد في خطاب التطمينات الأمريكي لإسرائيل قبل انعقاد المؤتمر ما نصه: "أن الولايات المتحدة ستدعم هذه المفاوضات الإقليمية المتعددة، لأنها ملتزمة بتحقيق تسوية سلمية شاملة للنزاع العربي - الإسرائيلي. وستبذل كل ما في وسعها لضمان تقدم هذا المسار (المتعدد الأطراف)، وتأمل الولايات المتحدة بتوسيع حجم السلام بحيث يشمل دولاً أخرى في المنطقة. ولا تؤيد الولايات المتحدة خلق ارتباط بين المفاوضات المتعددة الأطراف والثنائية لتحقيق تسوية شاملة (31) وشهد الوجود الأوروبي المشارك في المفاوضات المتعددة الأطراف كأحد مسارات التسوية فعالية وحضوراً مميزاً، إذ يرتبط هذا المسار من المفاوضات باهتمامات ومصالح الأطراف الغربية الفاعلة (عالم ما بعد التاريخ) وهذا يبدو واضحاً من عضوية الدول الغربية المشاركة في هذه اللجان إضافة لأمريكا وروسيا بصفتها راعيي عملية التسوية. فقد شاركت كل من فرنسا، واليابان، بريطانيا، ألمانيا، إيطاليا، أسبانيا، السويد، النمسا، بلجيكا، هولندا، البرتغال، الدنمارك، فنلندا، سويسرا، اليونان، أيرلندا، وكندا في جميع هذه اللجان وفي جميع الدورات التفاوضية التي عقدتها هذه اللجان (32) وعلى الجانب العربي شاركت في هذه اللجان أربعة عشر دولة عربية إضافة لإسرائيل.

## احتواء الأخطار في خطاب فوكوياما

شكلت المحاور التي افترضها فوكوياما والتي قد تكون سبباً في حدوث الصدام بين العالمين ما قبل التاريخي (الشرق الأوسط) وما بعد التاريخي (الغرب الليبرالي) وهي: النفط، والتسلح والهجرة، والتي قد يؤدي إثارة النزاع على أرضيتها إعاقة كبيرة للمصالح الغربية في الشرق الأوسط. ما يؤرق الغرب الليبرالي وفق خطاب فوكوياما ثلاث قضايا أساسية (النفط، والهجرة، والتسلح) وقد تضمنت المفاوضات الإقليمية المتعددة الأطراف ثلاث لجان خاصة يعول عليها ان تضع حداً للأخطار الناتجة عن تهديد المصالح النفطية، وارتفاع معدلات الهجرة نحو الغرب، وخطر التسلح على اندلاع حرب في الشرق الأوسط.

### أولاً: لجنة التعاون الاقتصادي:

يستند الافتراض الأساسي لإنشاء هذه اللجنة إلى أن التعاون الاقتصادي يجب ان لا يكون نتيجة لإحلال السلام ، وانما وسيلة لتحقيق هذا السلام الشرق أوسطي، وعليه فقد تقدم المشاركون من المجموعة الأوروبية واليابان بالإضافة إلى أمريكا بمقترحات للتعاون في مجالات تنمية مختلفة (أحياء مشروع خط أنابيب التابلاين لربط نفط الخليج بميناء حيفا على البحر المتوسط، ومد شبكة طرق سريعة تربط بين عواصم الشرق الأوسط وتصل المنطقة بأوروبا عبر تركيا، وهناك العديد من المقترحات الخاصة بالسياحة والتدريب والتعاون بين الجامعات .....). ويفترض الأوروبيون ان هذه المشروعات العربية - الإسرائيلية - الغربية المشتركة ستجعل من اندلاع حرب جديدة في الشرق الأوسط أمراً صعباً. ومن جهة أخرى فان المجموعة الأوروبية تعتقد ان المحافظة على التطور الإيجابي للشرق الأوسط سوف يتيح الفرصة لأوروبا على المدى القريب للتمتع باكتمال نضج ثمار الاتحاد الأوروبي ، والمساهمة في تحديد ملامح النظام العالمي الجديد خلال هذا القرن، إذ أن جميع أشكال التعاون والتنمية بين دول المنطقة والمجموعة الأوروبية ستكون مرتبطة بفكرة ضمان المصالح الغربية.

### ثانياً: لجنة اللاجئين

من أجل ضمان وصول مسيرة التسوية إلى نهايتها الطبيعية المرجوة بين أطراف النزاع تم إدراج (مسألة اللاجئين) ضمن قضايا المفاوضات المتعددة الأطراف. ليس في بعدها السياسي من أجل تطبيق قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بعودة اللاجئين وفق قرار الأمم المتحدة 194. وانما من خلال البعد الإنساني، على اعتبار ان استمرار قضية اللاجئين في تفاعل دون إيجاد حل لها سوف



تكون بمثابة الفتيل القابل للانفجار في أية لحظة. لذلك جرى التركيز في مباحثات هذه اللجنة على مقترحات من شأنها رفع الروح المعنوية للاجئين والقضاء على روح اليأس التي تسيطر عليهم بسبب تدني مستوياتهم المعيشية، ومن ثم إيجاد الأمل لديهم الذي سيدفعهم إلى المشاركة الإيجابية في العملية السياسية. ولتحقيق ذلك تقدمت الوفود الأوروبية بمشروعات مختلفة تعلق ب إيجاد فرص عمل وبناء مساكن جديدة لهم، وهي مشاريع ترمي إلى ربط اللاجئين بأماكن لجوئهم بحيث يصبح الارتباط دائماً بحكم العمل والسكن تحقيقاً لسياسة التوطين، من خلال إيجاد مداخل خدمتية تمهيداً لتصفية هذه القضية والحيلولة دون بروز نزاعات وهجرات في الشرق الأوسط من شأنها أن تعيد هذه المنطقة إلى ساحات قتال واشتباكات يومية، وبالتالي ستؤدي سياسة التوطين إلى انتظام واستقرار المصالح الغربية في المنطقة.

### ثالثاً: ضبط التسلح والأمن الإقليمي:

**أخيراً** فإن المحور المتعلق بمسائل خاصة بالنظام العالمي الجديد والحيلولة دون انتشار تكنولوجيا تسليحية عند دول ما قبل التاريخ، فإن لجنة ضبط التسلح والأمن الإقليمي، ركزت على إزالة أسباب التوتر الناجمة عن سباق التسلح ومن أجل ذلك سارت مفاوضات هذه اللجنة في اتجاهات ثلاث:

- إزالة أسباب التوتر الناجمة عن سباق التسلح في المنطقة.
- اتجاه تعليمي موسع: من خلال ورش العمل لنقل التجربة العالمية الخاصة بأوروبا، وتجربة الأمن والتعاون الأوروبي ومفاهيمها إلى دول الشرق الأوسط.
- العمل على إنجاز عدد من الخطوات اللازمة لبناء الثقة وتجهيز البنية الأساسية لمتابعة ومراقبة عملية الحد من التسلح.<sup>(33)</sup>

سمحت هذه المفاوضات باشتراك دول عربية ليست لها حدود أو قضايا مشتركة مع إسرائيل في عملية تفاوض واتصال مباشر معها. ولم يقتصر الأمر على مشاركة هذه الدول في المحادثات متعددة الأطراف وحسب، وإنما استضافت بعضها هذه المحادثات وبالتالي تمكن مسؤولون إسرائيليون من زيارة هذه الدول وإجراء محادثات على مستوى ثنائي مع ممثلين عرب رسميين وغير رسميين في قضايا مختلفة، إضافة إلى القضية الأساسية التي حضر لها المفاوضون من إسرائيل. في ذات الوقت أصبحت بعض الدول العربية التي استضافت لجان المفاوضات المتعددة الأطراف مقراً لهذه اللجان، ففي أيار 1994. مثلاً، استضافت سلطنة عمان اجتماعات لجنة الموارد المائية المنبثقة عن المفاوضات متعددة الأطراف والتي شارك فيها وفد إسرائيلي رفيع المستوى، واختيرت عُمان مقراً للمركز الدولي لتطوير تكنولوجيا تحلية مياه البحر، وفي حزيران 1994 عقدت لجنة الحد من التسلح والأمن الإقليمي اجتماعاتها في قطر، كما اختيرت المنامة عاصمة البحرين لتكون مقراً لاجتماعات

لجنة الـ بيئة، وفي المغرب العربي استضافت تونس لجنة الحد من التسلح، ثم اختيرت مقرا للاتحاد الإقليمي للسياحة والسفر. **وكنتيجة:** أصبحت الدول العربية التي اشتركت في هذه اللجان جزءاً من المنظومة الأمنية الغربية المشتركة فعلياً مع إسرائيل في بناء الجدار الأمني الرادع للتوترات في الشرق الأوسط . كما ساهمت هذه الاجتماعات في توفير قنوات التواصل والاتصال المباشر بين هذه الدول وإسرائيل والتي قادت إلى تبادل دبلوماسي بين إسرائيل وعدد من العواصم العربية (تونس، المغرب، قطر وعمان) وإن كانت على مستوى مكاتب تجارية متبادلة التي يفترض أن تتطور إلى تبادل دبلوماسي كامل في مرحلة لاحقة. (34)

## خلاصة:

يشكل الوصول بالعرب نحو علاقات طبيعية مع إسرائيل عند الغرب هدفاً استراتيجياً من منظور ثقافي، اقتصادي وسياسي. على اعتبار أن حليفهم الاستراتيجية ووجههم الحضاري في الشرق يجب أن تحيا بسلام وأمن، لما لهذا الوجود الإسرائيلي الآمن والمندمج في سوق إقليمية واسعة وبيئة ثقافية مختلفة من نفع ثقافي واقتصادي وسياسي، يحقق للغرب نفوذاً أيديولوجياً واقتصادياً آمناً، ونفوذاً سياسياً مهماً.

1. عبد العظيم رمضان، الصراع بين العرب وأوروبا من ظهور الإسلام إلى انتهاء الحروب الصليبية، (القاهرة: دار المعارف، 1983) ص 306 - 336.
2. عمر عبد السميع، أحداث الحرب والسلام، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1998).
3. دانيال وارنر، السياسة الخارجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1998).
4. كميل منصور، الولايات المتحدة وإسرائيل، العروة الأوثق، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1996). ص 230
5. المصدر السابق، ص 230
6. صلاح عابدين، حرب السلام، (القاهرة: دار الحرية، 1997)، ص 17 - 21.
7. المصدر السابق، ص 52
8. خطاب التظلمات الأمريكية لإسرائيل: مجلة شؤون الأوسط، ع 92، (صيف 1992) ص 56
9. نبيل عبد الفتاح، "إعادة تشكيل الذاكرة والخيال الجماعي"، رؤية- العلم طريقنا للمواجهة، العددان 7 - 8 (كانون ثاني - شباط، 1992)، ص 66
10. مجلة سطور: "ندوة خاصة عن العولمة والوطن العربي المستقبل" العدد 33، (أذار 99)، ص 45-53.
11. المصدر السابق، ص 45
12. ريتشارد هيجوت، العولمة والأقلمة اتجاهان جديان في السياسة العالمية، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والنشر، 1998)، ص 28 - 31
13. فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة: حسين أحمد أمين، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993)، ص 62.
14. فرانسيس فوكوياما، مصدر سابق، ص 70.
15. المصدر السابق، ص 242
16. المصدر السابق، ص 242 - 243
17. عبد الله عبد الدايم، "العرب والعالم بين صدام الثقافات وحوار الثقافات"، المستقبل العربي، العدد 203، (كانون ثاني 96) ص 21 - 31
18. فؤاد نهر: الشرق الأوسط الجديد في الفكر السياسي الأمريكي، (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية، 2000)، ص 38 - 39.
19. كميل منصور، مصدر سابق، ص 331
20. فؤاد نهر، مصدر سابق، ص 41
- وانظر: شبلي تلحمي، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط والصراع العربي - الإسرائيلي، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 1997).
21. محمود عبد الفضيل، الواقع والوهم حول الشرق أوسطية، (القاهرة: سينا للنشر، 1995)، ص 92 - 94
22. محمود عبد الفضيل، المصدر السابق، ص 92 - 94
23. محمد عبد العزيز ربيع، المعونات الأمريكية لإسرائيل، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990)، ص 22.
24. المصدر السابق، ص 22

25. عماد جاد، "التطبيع في الاستراتيجية الأمريكية"، رؤية - العلم طريقنا للمواجهة، العددان 7 - 8 ، (كانون ثاني - شباط، 1992) ص 12 - 16
26. حلمي شعراوي، (تحرير)، الشرق أوسطية مخطط أمريكي صهيوني، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1998)، ص 23 - 31
27. سمير أمين وحسين معلوم، العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي، تحرير: عبد الباسط عبد المعطي، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1999) ص 124 - 130
28. هيثم الكيلاني، التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي وتأثيرها في الأمن العربي، (أبو ظبي: مركز الإمارات، 1996) ص 50 - 55
29. سلامة أحمد سلامة، (تحرير)، الشرق أوسطية، هل هي الخيار الوحيد؟، (القاهرة: الأهرام للترجمة والنشر 1995)، ص 10
30. منصف السليمي، "إعلان الدار البيضاء تسوية بين مطالب السياسي مصالح الاقتصادي" المستقبل العربي، عدد 193، (آذار، 1995) ص 22 - 26
31. نص خطاب الدعوة وخطاب التطمينات الأمريكية لإسرائيل انظر: جواد الحمد، مستقبل السلام في الشرق الأوسط، (عمان: المؤسسة المتحدة، 1994) ص 196 - 202
32. أسامه عجاج، الوجه الآخر للسلام - المفاوضات المتعددة الأطراف، (القاهرة: 1996)، ص 68 .
33. المصدر السابق، ص 85 - 109
34. اشرف راضي، "العلاقات الإسرائيلية - الخليجية والمغربية"، السياسة الدولية، العدد 125، (يوليو 96)، ص 103 - 109

## الفصل السادس

التطبيع: فكراً وممارسة في الإطار العربي.

تمهيد

مدخل

التطبيع مشروع سياسي مُملَى على العرب .

1. المدرسة الواقعية

2. التطبيع عند النظم السياسية (المدرسة الواقعية)

3. التطبيع وشهادة حسن السلوك الأمريكية

منطلقات التطبيع عند الاتجاه الشعبي: من اكتشاف الآخر، إلى التأثير الإيجابي فيه

المعارضة الشرطية للتطبيع (البراجماتيكية)

رفض وإدانة التطبيع على مستوى الضمير الجمعي القومي

1. لماذا الرفض الشعبي لمشروع التطبيع ؟

2. لجان مقاومة التطبيع في الوطن العربي

خلاصة

هوامش الفصل السادس

يذهب هذا الفصل إلى نقاش موضوع التطبيع ضمن الدائرة العربية المنفعلة به، على اعتبار أنه مشروع مُملَى من خارج الدائرة العربية. أثار هذا المشروع خلافات حادة إن كان على مستوى المفهوم أو على مستوى الممارسة. لذا يتعرض الفصل إلى قطبي الموقف منه ليسوق مبررات المروجين والممارسين له فكراً وسلوكاً، ومبررات الرفض الحضاري الثقافي عند القطب الشعبي الراض لهذا المشروع ، مفهومًا وسياقاً تاريخياً وفكراً وسلوكاً.

شهدت الفترة الممتدة التي استشرع فيها العرب (كمجتمع وكنظام سياسي) الخطر الصهيوني منذ مطلع الثلاثينيات حتى انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط ، انتشار منظومة مفاهيم كثيفة محملة برموز دلالية ووصفية التقت جميعها على اعتبار أن إسرائيل نقيضاً فعلياً للحضارة العربية والصراع معها صراعاً وجودياً بالمطلق. ولذلك فإن مصطلحات الصراع المستخدمة في الخطابين السياسي والثقافي آلت إلى إجماع كبير في وصف وإدراك وتعبئة باتجاه أن إسرائيل هي دولة العصابات الصهيونية الإرهابية، العصابات الإجرامية، دولة الاحتلال الإسرائيلي، أو ما يسمى بإسرائيل، دولة الغزو أو عصابات الغزو، الدخلاء الصهاينة، دولة التطهير العرقي، قطعان المستوطنين، ومجتمع الاستيطان ، إلى غير ذلك من المفاهيم التي شكلت في مجموعها أساساً لمنظومة القيم الفكرية العربية حتى نهاية السبعينيات . وعلى أساسها كان السلوك العربي الرفض والمشتبك بشكل شبه يومي مع إسرائيل إن كان في حيز وجودها الجغرافي الأضيق (فلسطين) أو في محيطها العربي المجاور والبعيد.

بدأت ملامح التغيير في الخطابين السياسي والفكري العربي عندما وقعت مصر أولى معاهدات التسوية مع إسرائيل عام 1979. وكان التطبيع كمفهوم من أوائل المفاهيم التي انتشرت كإحدى مفردات التسوية السياسية إلى جانب: السلام، التسوية، المفاوضات، إلغاء المقاطعة، التعايش، ثقافة السلام والتعاون المشترك، والتسويات الدائمة، تبادل البعثات الدبلوماسية، الشرق أوسطية. كان التطبيع من أكثر المفاهيم والمصطلحات التي شهدت صراعاً عنيفاً بين الأوساط الرسمية والشعبية. ثم انتقل عنف السجال إلى المؤسسة الثقافية نفسها التي وجدت نفسها مشتبكة معرفياً وسلوكياً مع نظمها السياسية من جهة ، ومع شعوبها التي يفترض أن تمثلها، ومشبكة أيضاً مع مجمل التطورات التي عصفت بالعالم في العقد الأخير من القرن العشرين.

نظراً لكثافة الدلالات التي يتلبسها وينطوي عليها مفهوم التطبيع، فقد أثار هذا المفهوم ضجة سياسية، إعلامية وثقافية في ساحة الانفعال العربي به على المستويين الرسمي والشعبي، وداخل كل منهما. قاد هذا الانفعال والاختلاف إلى تبلور اتجاهات ورؤى معرفية وسلوكية، وصلت إلى حد التخوين والاعتقال والمطاردة ، لأن هذا المفهوم ليس مفهوماً سياسياً محايداً . فقد وصل إلى حد إثارة الاشمئزاز فأصبح لا يقل وقعاً عن " الكفر والإلحاد" عند عامة الناس. فيما رأى فيه آخرون الوسيلة المثلى والاستحقاق الذي لا بد منه لأجل تخليص



الأرض العربية من الاحتلال الإسرائيلي بعد انتفاء خيار الحل العسكري. وبين الفريقين هناك شريحة براغماتية تميل إلى التفاعل مع مجريات الأمور وفق الحسابات الربح والخسارة.

خرج المفهوم من المستوى الإشكالي إلى المستوى النزاعي الحاد فأثار لغظاً شديداً في المؤسسة السياسية والثقافية على حد سواء. فمن اتهام نجيب محفوظ وتوفيق الحكيم بالخيانة إلى تجريم أدونيس وفصله من اتحاد الكتاب العرب ، وفصل عدد من الصحفيين والفنانين العرب من نقاباتهم في مصر والأردن، إلى الدعوة إلى استخدام التطبيع لتصدير وتعميق التناقضات في المجتمع الإسرائيلي، وإلى دعوة مصطفى خليل وعلي سالم الصريحة بضرورة زيارة إسرائيل والتعرف عليها عن قرب.

### التطبيع: مشروع سياسي مُملَى على العرب:

يتصل التطبيع " كروية " ومشروع سياسي إسرائيلي - غربي بآليته الأداة الوظيفية الحاملة له، التي يفترض أن تسير به (كما هو مخطط لها) نحو التحقق، ونعني بها "النظام الشرق أوسطي". لذلك فإن الذين رفضوا مشروع التطبيع من العرب، انتقلوا إلى رفض آليات تطبيقه، باعتبار أن النظام الشرق أوسطي سيكون الآلية المباشرة لتمرير وتسويق مشروع التطبيع الإسرائيلي. وعلى الجانب الآخر، فإن الذين تعاطوا إيجابياً مع المشروع (التطبيع) من المؤسسة الرسمية والثقافية والاقتصادية، هم أنفسهم الذين رحبوا بالمشروع الشرق أوسطي، ورأوا فيه مركباً للتنمية والسلام وطي ملفات الماضي الحربي في المنطقة العربية.

يلتقي المرحبون بالتطبيع من الاتجاهين الواقعي والبرجماتي مع الراضين الراديكاليين العرب على حقيقة أساسية واحدة وهي: "أن مشروع التطبيع وآلياته المقترحة إنما هي مملاة على العرب ومطروحة عليهم من الخارج وليس منطلقاً من وعي العرب أنفسهم. وبالتالي فإن الساحة العربية بهذا المعنى تصبح منفعة بمشروع سياسي مُملَى، يتعلق بمستقبلها الحضاري البعيد المدى، ويرتبط بواقعها الاقتصادي والسياسي في الوقت الحاضر دون أن يكون لها دور في تحديد وصياغة هذا المشروع الذي سيصيب مختلف جوانب الحياة العربية من الهوية والسوق والنظام التعليمي ومؤسسات النظام الإقليمي العربي. (1) وإزاء هذا المشروع المُملَى على العرب أنقسم المنفعلين به إلى اتجاهات ثلاثة عامة أساسية هي: الاتجاه الواقعي والاتجاه الراديكالي وبينهما اتجاه براغماتي متردد إلى حد .

## المدرسة الواقعية:

لأن إسرائيل تمتلك منطق القوة والسلاح الذي من خلاله حققت وجودها، ولأن الطرف العربي لا يملك سوى سلاح المنطق، في هذه الحالة يبرز مفهوم جديد في أيديولوجيا التعايش ألا وهو مفهوم "الواقعية" الذي يذهب إلى الإقرار بعدم التكافؤ بين القوتين المتصارعتين، كتعبير عن عجز الإرادة في تحقيق ما تريد عندها يصادر مفهوم الواقعية جميع الإمكانيات ويترك مفهوم التعايش يتفاعل. وأنتج تفاعل هذا المفهوم جملة من المفاهيم الأكثر تعيناً: الحوار، العقلانية، نسيان الماضي، حقن الدماء، الشرق أوسطية، وأخيراً التطبيع (2). والاستنتاج المنطقي يؤدي إلى تعاون الفرقاء كأساس للتعايش، عندها تكتمل دائرة المفاهيم لتشكل منظومة أيديولوجية تسعى نحو إحداث تغيير في الوعي كي يسهل القبول بالأمر الواقع.

تفترض المدرسة الواقعية: أن الصراع مع العدو الصهيوني قد كلف الكثير دون جدوى، وأن المنطق الواقعي يدعو إعادة النظر بكل ذلك الصراع، على أرضية أن القضية الفلسطينية لن تحل إلا بتسوية سياسية يكون لإسرائيل فيها الحق في الوجود والبقاء. وبالتالي فإن الصراع العربي - الإسرائيلي لم يعد منطقياً بعد أن اتجه العالم كله إلى خيار الشراكة من أجل السلام، وانتهت الحرب الباردة، كما انتهى الأمل بعمل قومي ناجز لحسم الصراع عسكرياً في جبهات القتال، وعلى ذلك فإن الصراع لم يعد قائماً بالمعنى الاستراتيجي وأن الحلول البديلة هي حلول سلمية تستوجب التفاوض والاعتراف والتطبيع مع هذه الدولة المجاورة (إسرائيل). (3)

وتتظّر المدرسة الواقعية فكراً وتمارس عملاً، وتروج قيماً لمكاسب هذا التطبيع "فالتقدم والرخاء والتحديث سيأتي كثمرة لتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي، وهي فرصة لا بدّ أن تقتنص بعيداً عن الطروحات الفكرية والأيديولوجية الموروثة حول الكرامة الوطنية والحلم القومي وما إلى ذلك من معزوفات الماضي الذي ولّى إلى غير رجعة". (4)

"الفكر الواقعي" إذاً تولد عن تتالي الهزائم التي لحقت بالمشروع العربي، فبعد أن وصلت الهزيمة إلى الروح والعقل عند بعض العرب، انفصل قطاع لا بأس به من المثقفين، بعد أن أنجز السياسيون مسألة الاعتراف الرسمي بإسرائيل، انفصل هذا القطاع وانتقل إلى خانة أخرى مغايرة تحت شعار الواقعية فركبوا معادلتهم: "نحن مهزومون فإلى متى المكابرة؟ ولماذا لا نعترف بهذا العدو الذي حاربنا طول نصف قرن بإخفاق كامل من طرفنا؟ فطالما أننا سنعترف به، فما الذي يبقى؟ ولماذا نتوقف عند تفصيل صغير مثل مسألة التطبيع الثقافي مثلاً؟" (5)

## التطبيع عند النظم السياسية (المدرسة الواقعية):

تري النظم السياسية الحاكمة التي انسجمت وتعاطت إيجابياً مع مشروع التطبيع المطروح " أن عصر النزاع والصراع والتنافس قد ولى لصالح عصر يسوده التعاون من أجل التنمية المشتركة وتقسام المنافع والمصالح في المنطقة. وأن نهاية النزاع في المنطقة سوف تعني نهاية للفقر والأزمات الاقتصادية، وإن ما عجزنا عن تحقيقه بالعمل العسكري يمكن تحقيقه بالسلام والتطبيع مع إسرائيل. وأن عصر الفقر والتخلف وانعدام الآفاق والتهميش العالمي للعالم العربي سوف يترك مكانه لعصر الازدهار والتوسع والاندماج في دورة الاقتصاد العالمي، وأن عصر الندرة والبطالة في طريقه إلى الزوال وسيحل محله الاقتصاد الحر والتشغيل الكامل وخلق فرص العمل والاستثمار المثمر". (6)

ويرى (برهان غليون) \* أن تساوق النظم السياسية مع التطبيع يعود إلى اعتقاد هذه النظم " بأن التنمية الاقتصادية بالمشاركة الإسرائيلية الكاملة تشكل فرصة تاريخية وقارب النجاة الوحيد للخلاص من الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتفجرة في البلدان العربية". (7) انطوى الخطاب العربي الرسمي الداعي للتطبيع مع إسرائيل على مضمون تنموي اقتصادي، فأسهبت النظم السياسية بما فيها (النظام الفلسطيني الوليد) والتي أقامت علاقات دبلوماسية كاملة أو جزئية مع إسرائيل في تسويغات اقتصادية ستتحقق من خلال التطبيع مع إسرائيل. بدا ذلك واضحاً في الخطاب السياسي الموجه للشعوب العربية من قبل حكامها، فقد دعي مجلس الشعب المصري ثم مجلس الأمة الأردني للمصادقة على إدخال تعديلات جذرية في قوانين المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل وتشريع قوانين استثمار جديدة تضمن المشاركة والانفتاح على إسرائيل. واتهمت المعارضة السياسية في البلدين بتعطيل مسيرة التنمية الاقتصادية المرجوة، وطوردت وحوربت من منطلق ان هذه القوى المعارضة للانفتاح والتطبيع مع إسرائيل لا تؤمن بمصلحة بلدانها وأنها تعتبر حجر عثره في سبيل التقدم والرخاء والاقتصادي (8).

كما بدا ما سمي (بالتهافت والهرولة) باتجاه إسرائيل من اجل المكاسب الاقتصادية والتنموية واضحاً من حجم المشاركة العربية للدول التي دعيت لحضور المؤتمرات

\* برهان غليون: أستاذ علم الاجتماع في جامعة السوربون-باريس وهو من أصل سوري.

الاقتصادية للتنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وكذلك مشاركة الدول العربية في المفاوضات المتعددة الأطراف ولا سيما اللجنة الاقتصادية. أستاذ تيار الترحيب بالمشاركة والتفاعل الاقتصادي مع إسرائيل على أساس ان وجود سوق مشتركة واسعة تشكل ضرورة للتعاون مع التكتلات الاقتصادية الدولية الكبرى، ولدعم مركز المنطقة في النظام العالمي الجديد الذي اخذ يتجاوز الأسواق الوطنية الضيقة إلى ما هو أرحب. ثم هناك حاجة للتواصل الدائم مع إسرائيل باعتبار أن هذا التواصل يحقق تفاعلاً ممتداً بين التكنولوجيا الإسرائيلية والموارد الاقتصادية والبشرية في المنطقة، بما يتيح خلق تنمية إقليمية تعد بازدهار الجميع. وذلك من خلال سوق إقليمية واسعة تحقق الكفاءة الاقتصادية في استثمار الموارد واستخدام أمثل لتكنولوجيا متقدمة بما يساعد على رفع معدلات النمو في دول المنطقة، والتي ستصبح والحال كهذا جاذبة للاستثمارات الأجنبية التي تريد الاستفادة من انخفاض تكلفة الإنتاج. وفي نفس الوقت فإن التواصل التعاوني مع إسرائيل من شأنه أن يحول الأموال المهدورة في سباق التسلح إلى تنمية الأقطار العربية أكثر من إسرائيل لأن المتوسط العربي العام للإنفاق العسكري يبلغ 14% من مجمل الدخل القومي. (9).

كذلك اندمج رجال الأعمال العرب من الوكلاء (الكبرادور) والمستثمرين في مشروع التطبيع ضمن تيار وظيفي عام. إذ فتح لهم من خلال الترتيبات الإقليمية القائمة على التطبيع الطريق نحو المشاركة على قدم المساواة مع الحكومات العربية في إقرار الاستراتيجيات الخاصة بالمنطقة. هذا ما قرره البيان الختامي لمؤتمر الدار البيضاء: "لقد توصل المسؤولون الحكوميون ورجال الأعمال إلى الالتزام بهذه الشراكة باقتناع أعمق بترابط مصالحهم ووحدة أهدافهم وارتباط بعضهم ببعض، بل وتذهب هذه الشريحة العربية النفعية في التنظير للمشروع للتطبيعي الشرق أوسطي قائلة: ان التعاون المشترك سوف يعزز مسيرة السلام السياسي في الخارج والسلام الاجتماعي في الداخل وسيكون هذا التعاون مع إسرائيل بمثابة الجسر الأكثر فعالية لتنمية الموارد وزيادة الطاقة الإنتاجية وفتح الأسواق وتبادل المنافع وتحقيق طفرات إنتاجية واجتماعية غير قابلة للتحقق في غياب التعاون الإقليمي. (10)

### التطبيع: وشهادة حسن السلوك الأمريكية:

بعد أن نسفت حرب الخليج النظام الإقليمي العربي، وأرست شروخاً في المواقف العربية الموحدة تجاه إسرائيل، وهددت بتهميش دور الجامعة العربية بصفقتها الأداة الوظيفية للنظام العربي. سارعت بعض الأقطار العربية التي دعمت السياسة الأمريكية في حرب

الخليج العربي من دول الخليج والمغرب العربي ( قطر، البحرين، سلطنة عمان، الكويت، تونس، المغرب) في رفع بعض قيود المقاطعة الاقتصادية المفروضة على إسرائيل. وحدث تبادل دبلوماسي جزئي معها نظراً للضغوط الأمريكية التي مورست تجاه هذه النظم، ففي حالة الأقطار الخليجية فإن التوجه نحو إسرائيل بالتطبيع يعني الانسجام الأكبر مع الموقف الأمريكي الذي أصبح يشكل نظام حماية أمني مباشر لوجودها وسيادتها الذي لا بد من دفع ثمنه بالتعاطي التعاوني مع إسرائيل. في حين ان المغرب وتونس قد شكلتا معا قنوات اساسية مهمة في تنسيق اللقاءات العربية - الإسرائيلية على أراضيها نظراً للمصالح الاقتصادية والأمنية التي تعلقها هذه الدول على المساعدات الأمريكية من جهة والانتفاع من العوائد الاقتصادية المرتجاة من التعاون الإقليمي الشرق أوسطي القادم. كما تشير بعض التحليلات إلى أن تحركات كل من قطر وعمان باتجاه إسرائيل تأتي متسقة مع التوجهات المستقلة التي اتبعتها الدولتان في سياق تعاملها مع بقية دول مجلس التعاون الخليجي، بل يرجح البعض ان تكون قطر قد زادت من مستوى تعاونها مع إسرائيل من أجل الاستقواء على بقية دول المجلس التي تزايدت الخلافات معها انذاك. (11)

ويعتقد غسان سلامة في هذا الشأن: " ان واشنطن تضع قدراتها الذاتية في الميزان وعلى كل عربي يسعى لصداقتها ان يقبل بالتسوية والتطبيع مع إسرائيل. فالتسوية هي أساس للعرب ومدخل للفهم مع الولايات المتحدة بحيث يستحيل على طرف عربي ان يصادق امريكا وينتفع بحمايتها ومساعداتها دون تسوية أوضاعه مع إسرائيل". (12)

وضمن هذا الإطار جاء التقارب الموريتاني - الإسرائيلي الذي بدأ بافتتاح مكتبين لرعاية المصالح في كلا البلدين عام 1995 ، وانتهى برفع التبادل الدبلوماسي إلى مستوى السفراء في تشرين أول عام 1999 ، جاء هذا التطور كنتيجة مباشرة لتدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية في موريتانيا على أثر موقفها إلى جانب العراق في حرب الخليج. إذ أدى هذا الموقف إلى توقف كامل للمساعدات الخليجية والعربية بعامه، وكذلك توقف المساعدات الغربية والفرنسية بخاصة، إضافة لتراجع أسواق الحديد الذي يمثل أكثر من 30% من دخلها الوطني. في هذا المناخ بدأت المساومة بالاغراءات الأمريكية تظهر في الأفق في حالة إقدام موريتانيا على تطوير علاقاتها مع إسرائيل، مما دفع بالنظام السياسي الموريتاني الذي يقوده معاوية ولد طابع إلى الاتجاه نحو إسرائيل للخلاص من هذا المأزق الذي وجد نفسه فيه كي يضمن الحصول على المساعدات الأمريكية كبديل للمساعدات العربية والفرنسية.

كما شكل المناخ السياسي المغربي عموماً محفزاً لهذه الدولة العربية باتجاه تعميق صلتها بإسرائيل بعد أن وصلت العلاقات المغربية والتونسية - الإسرائيلية إلى درجة متقدمة. (13)

يمثل الكاتب المصري المشهور "لطفى الخولي" المدرسة الواقعية في قبول مبدأ التطبيع الثقافي مع إسرائيل فهو يستبعد الصراع والحل العسكري، نظراً لامتلاك إسرائيل قوة عسكرية تعجز الدول العربية مجتمعة عن مواجهتها ويؤكد: "أن الصراع بيننا وبينهم قد أخذ الآن منحى سياسياً فقط"، ويرى: "بضرورة استثمار حالة الانكماش لفكرة المشروع الصهيوني الذي كان لا يعترف بالفلستينيين ويرفض التعامل معهم، حيث أصبح هذا المشروع متقبلاً لفكرة التعايش مع الفلستينيين والعرب، وتغير المفهوم الصهيوني في الصراع من نفي الوجود العربي إلى التعايش مع العرب . بالتالي فإن الحوار والاتصال بإسرائيل من شأنه ان يساهم في إنجاز الحل السياسي السلمي الذي فشل العرب في تحقيقه". (14)

### منطلقات التطبيع عند الاتجاه الشعبي: من اكتشاف الآخر، إلى التأثير الإيجابي

فيه.

انتقلت دعوات التطبيع مع إسرائيل من المؤسسة العربية الرسمية الحاكمة إلى المؤسسة الثقافية منذ اللحظات الأولى التي لامست فيها المؤسسة السياسية العلاقة مع إسرائيل، فقد رافق الكاتب المصري المشهور (يوسف السباعي) السادات عند زيارته إسرائيل في العام 1977. وبدأ تيار من المثقفين يسوق مبررات الدعوة للتطبيع مع إسرائيل "بدءاً بمواجهة الآخر" واكتشافه وانتهاءً برفض تفرد الإسرائيليين بالحضور الدولي، وحسب فيصل دراج: "فان الوظيفة الحقيقة لهذا التيار كانت تذهب في اتجاه آخر، إذ لم تكن هذه الوظيفة صادرة عن إرادة أولئك المثقفين بقدر ما كانت امتثالاً ذليلاً لمراجع سياسية تعلن عن نواياها من وراء قناع". (15)

تبني مصطفى خليل (رئيس وزراء مصري في عهد الرئيس الراحل أنور السادات) وهو من قلب المدرسة الواقعية التي باشرت التطبيع مع إسرائيل، دعوة المثقفين العرب لزيارة إسرائيل والتطبيع معها، "من أجل كسر حاجز الخوف من نوايا إسرائيل والاتصال المباشر بقادتها والتعرف على أوضاعها والتعاون معها في حدود المصلحة الوطنية لكل دولة عربية على حده، والتوجه فوراً إلى إسرائيل والتعرف على ما يجري في عقول علمائها ومفكرها وما يجري في مؤسساتها وفوق أرضها. وفي الجامعات الإسرائيلية ملفات كاملة لكل باحث وعالم مصري، وملفات عن كل ما يجري في مصر بينما نحن لا نعرف عنهم شيئاً، لذلك

يتعين علينا ان نكون على علم كامل بما يحدث هناك، لذلك لا بدّ أن يذهب المتقنون إلى إسرائيل ليروا بأعينهم تحدي المستقبل وكيف ومن أين سيكون هذا التحدي". (16)

ضمن هذه الرؤية التي تسوقها المؤسسة السياسية، اتجه عدد لا بأس به من المتقنين العرب المشهورين نحو التطبيع مع إسرائيل، وكان في طليعتهم ثروت أباطه، توفيق الحكيم، أدونيس، نجيب محفوظ، إبراهيم نافع، أنيس منصور، علي سالم وآخرون كثير. (17) فالكاتب العربي المشهور "نجيب محفوظ" يبرر الدعوة للتطبيع بالقول: " أنني من أنصار السلام، لأن السلام منحة من الله يجب أن نتمثل بها، كما أنني من دعاة التطبيع للعلاقات لأن مفهوم التطبيع يمثل المعنى الحقيقي للسلام، ولا بدّ لنا من السير في مجال التطبيع وبلا تردد، لأن التطبيع الثقافي أمر هام لأن فيه تلاقي للفكر في إطار من النقاء والصفاء، عند ذلك تنوب سحب التقاتل والصراعات التي تثير جواً من عدم الاستقرار وفقدان الثقة" (18)

وعلى أرضيه اكتشاف الآخر توجه الكاتب المسرحي المصري (علي سالم) إلى إسرائيل في عام 1996، التي يقول فيها: " كانت زيارتي لإسرائيل لتأليف كتاب يجيب على سؤالين: من هم هؤلاء القوم، وماذا يفعلون؟" (19) وفي مقابلة أخرى يعتقد (علي سالم) " ان من الطبيعي ان نتصالح مع أعدائنا وليس من الطبيعي أن نحارب إلى الأبد، والحضارة يصنعها التجار، السلام، يصنعه التجار والتطبيع يصنعه التجار أيضاً، إن المزيد من حقوق الإنسان الفرد في المنطقة العربية يعني المزيد من سقوط كل "التابوهات". والتفكير في مصلحة الفرد في أطر ليبرالية اقتصادية وسياسية في المنطقة العربية هو الذي سيضع القاعدة الحقيقية للتطبيع، فالمزيد من الليبرالية في مصر سيدعم التطبيع، يظل المسرح العربي ضعيفاً ما لم نشاهد المسرح الإسرائيلي، وستظل السينما العربية ضعيفة ما لم نشاهد السينما الإسرائيلية". (20)

### أدونيس: أنني مع التطبيع ولكن؟

ومن منطلق رفض تفرد الإسرائيليين بالحضور في منتديات الفكر والصحافة الدولية يحتاج الشاعر العربي (أدونيس) بضرورة التواجد والوجود الفاعل في هذه المؤسسات للوقوف في وجه إسرائيل فهو يعتقد: " ما يكون دور متقف عربي خصوصاً إذا كان حاضراً في المجالات الثقافية الأوروبية الحافلة بمن يناصرون إسرائيل، هل يقطعها؟ ماذا تعني

ترجع الكاتب المصري نجيب محفوظ عن دعواه. وابتعد تماماً عن أي اتصال بأي إسرائيلي تحت أي عنوان وفي أي مكان.

مقاطعته للملتقيات العالمية التي تبحث في قضاياها؟ وما جدوى هذه المقاطعة وفعاليتها؟ ان اجتهادي الشخصي هو انه من واجب هذا المثقف أن يحضر هذه الملتقيات وبخاصة حيثما حضر المعادون للعرب وللتقافة العربية. فدور المثقف العربي في الغرب لا يجوز ان يكون دور انكفاء وعزلة، وإنما يجب ان يكون هجوماً واختراقاً خصوصاً ان جانباً كبيراً من مشكلاتنا تكمن جذورها هناك، ومن هنا حرصي الدائم على حضور المؤتمرات الدولية (كغرناطة وروتردام) بهدف إبراز الوجه الحضاري المضيء للتقافة العربية ولا سيما في مواجهة أشخاص معادين لهذه الثقافة ومنتجها. وفي كلمة ألقاها أدونيس أمام مؤتمر اليونسكو دعا فيها إلى الحوار مع الآخر الإسرائيلي، فهمت أنها بمثابة دعوى للتطبيع الثقافي مع إسرائيل مما دفع اتحاد الكتاب العرب لشطب اسم أدونيس من سجلاته وإسقاط عضويته من الاتحاد المذكور. ويعلق أدونيس على ذلك الإجراء بالقول: "التطبيع دعوة سياسية لا علاقة لنا نحن المثقفين بها فالسياسيون وحدهم هم المدعون لمناقشة هذه القضية.<sup>(21)</sup> يتضح بجلاء من أقوال أدونيس وجهة نظره في العمل على منع إسرائيل من النفوذ والتفرد في المنتديات العالمية. كما أنه مع ذلك يقيم حدوداً بين السياسي والثقافي رغم انه بموقفه الرفض لتواجد إسرائيل دون العرب في هذه المؤتمرات العالمية إنما يمارس عمل السياسي من باب واسع. يذكر أن قضية أدونيس وفصله من اتحاد الكتاب العرب فتحت أبواب جدل عنيفة في الساحة الثقافية العربية حول مفهوم التطبيع.

ومن منظور أن التطبيع عامل مساعد في تغيير اتجاهات الشعب في إسرائيل يرى (تحسين بشير) \* أن التطبيع كان تكتيكاً مصرياً لأشعار إسرائيل والشعب الإسرائيلي بأنه من الممكن الوصول إلى حالة سلام مع مصر، " كما ان الصراع سيظل مستمراً في ظل التطبيع، والتطبيع أحد أسلحة هذا الصراع". وهو عامل مساعد ومفيد في تغيير اتجاهات إسرائيل، " واعتقد انه نتيجة للتطبيق الواعي العملي للتطبيع يمكن الوصول إلى مصالحه تاريخية تحقق التقدم للأمة العربية لتعيش في سلام وتتعامل مع أمة إسرائيلية لها طريقها في الحياة. والتطبيع جزء من عملية السلام الشامل والكامل، وهو إحدى أدوات الدبلوماسية لمصرية للضغط والتشجيع من أجل توسيع قاعدة السلام الشامل، " وأنا ألوم كل القدرات المصرية من اليسار والوسط واليمين التي لم تزرر إسرائيل وتدفع بقضية السلام وتساعد الشعب الفلسطيني".

(22)

\* تحسين بشير: متحدث سابق باسم رئاسة الجمهورية في مصر.



ويعتقد عبد العظيم رمضان \* ان إقامة علاقات السلام والمصالحة التاريخية من خلال تطبيع العلاقات مع إسرائيل هي بمثابة الثورة التي تحقق للشعوب العربية أكبر مجال للتحرر من التخلف الذي سببته الحرب، التطبيع بالنسبة لي هو " الوصول إلى حالة سلام تتيح مجالاً أكبر للشعوب كي تنطلق كما تريد، ولذلك فإن أعداء التطبيع وأعداء الحل السلمي هم أكبر حلفاء إسرائيل في المنطقة". (23) لأن رفض التطبيع سيبقي على حالة التخلف في المنطقة العربية قائمة إلى ما لا نهاية.

كان لموقف توفيق الحكيم من التطبيع صدق كبير في الأوساط الثقافية العربية عموماً، في معرض رده على منتقديه على موقفه الإيجابي من العلاقة مع الإسرائيليين، يحاجج الحكيم منتقديه: " ان المواجهة مع الخصوم (إسرائيل) ومحاولة إقناعهم بالحق عملاً بالآية الكريمة (وجادلهم بالتي هي أحسن) ، لأنفع بكثير من التهرب من المواجهة، وما من مرة قابلت صحفياً او كاتباً أو مسؤولاً رسمياً إسرائيلياً إلا وكان هدفي الأعلى هو إقناعهم بحقوق الشعب الفلسطيني التاريخية". (24)

وضمن الخط الذي يرى ضرورة دعم حركات السلام اليسارية وتقوية نفوذها في إسرائيل يرى (رفعت السعيد) \* " هناك حركات السلام الإسرائيلية من اليهود المقيمين في إسرائيل، الذين يدافعون عن قضية السلام، ويطالبون بتحقيق المطالب القومية للشعب الفلسطيني، ويرفضون الفكر التوسعي الصهيوني، هؤلاء الناس لا اقاطعهم" (25) . وضمن هذه الرؤيا كان مؤتمر كوبنهاجن الشهير ، الذي اشتركت فيه إلى جانب الوفد الإسرائيلي وفود عربية من مصر وفلسطين والأردن بهدف الإعلان عن تكوين تحالف شعبي من أجل السلام. وعقد المؤتمر يومي 28-29 كانون ثاني عام 1997 ووقع المشاركون إعلان كوبنهاجن وتكوين التحالف الدولي من أجل السلام العربي- الإسرائيلي في 30 كانون ثاني عام 1997 . وحدد المشاركون في المؤتمر أن تأسيس التحالف " هو من أجل إقامة تحالف بين القوى الشعبية الإسرائيلية والعربية الداعية إلى السلام العادل والمتكافئ في إطار الشرعية الدولية وهي قرارات الأمم المتحدة ومبدأ الأرض مقابل السلام، وتحريك موقف المثقفين وحركات السلام والرأي العام الإسرائيلي بهدف تنفيذ الاتفاقيات الدولية الموقعة بين أطراف الصراع".

\* عبد العظيم رمضان: استاذ التاريخ المعاصر بجامعة المنوفية في مصر.

\* رفعت السعيد: أمين عام حزب التجمع المصري، وهو من خصوم التطبيع مع إسرائيل.

وقد برر المشتركون من المثقفين العرب هذا اللقاء الذي كان عرضة لانتقاد لاذع في الأوساط الشعبية العربية ، بأن مثل هذا التحالف مع الفئة في المجتمع الإسرائيلي من شأنه أن يدعم قوى السلام داخل هذا المجتمع ويكثف نفوذها، وأكد المشاركون في مؤتمر كوبنهاجن أن حوارهم مع الإسرائيليين ليس تطبيعاً وأن الفكرة القائلة أن علينا في رفضنا للتطبيع مقاطعة الإسرائيليين دون تمييز تشكل سلاحاً بالغ العمومية يفتقر في النهاية إلى الفعالية ويرتد علينا بالضرورة (26).

وعلى صعيد الموقف الفلسطيني في التعاطي الإيجابي مع التطبيع تبرز عدة اتجاهات تلتقي في تفاصيلها غالباً مع الرؤية العربية من التطبيع. فنجد في ورقة الإغاثة الزراعية\* المقدمة لإحدى الندوات: تنطلق الإغاثة الزراعية في علاقاتها مع المؤسسات الإسرائيلية من منطلقين، الأول - وطني: ان الإغاثة الزراعية تؤمن بضرورة التوجه للرأي العام الإسرائيلي ومحاولة التآثير الإيجابي فيه باتجاه تحسين مزيد من الاعتراف والدعم للبرنامج الوطني الفلسطيني كما تجسده وثيقة الاستقلال. والثاني: مهني - وينبع من إدراك الإغاثة لمستوى تطور التكنولوجيا والمعرفة الإسرائيلية في المجال الزراعي، وسيطرتها على الكثير من مدخلات الإنتاج التي لا يمكن الا ان تمر عبرها على الأقل في الظروف الحالية. وقد وضعت الإغاثة الزراعية عدد من المعايير لتحديد العلاقة مع الإسرائيليين أبرزها: التأكد من أن أي جهة تتعاون معها تؤمن بحق شعبنا في الاستقلال وحقه في إقامة دولته، وان تكون احتياجات المؤسسة هي الدافع الأول وراء أي نشاط تعاوني (27). ونظراً (للتهافت) الكبير على العمل المشترك مع مؤسسات إسرائيلية ، والذي أثار خلافات وإشكالات حادة داخل المجتمع الفلسطيني، التقت سبعة مؤسسات أهلية في مدينة رام الله لها علاقات مشتركة مع مؤسسات إسرائيلية من أجل تنظيم العلاقة مع هذه المؤسسات الإسرائيلية غير الحكومية، وانتهى اجتماع هذه المؤسسات الإسرائيلية، الذي عقد في مقر وزارة شؤون المنظمات الأهلية بتشكيل لجنة متابعة للعلاقة مع المؤسسات الإسرائيلية ،واقرت لجنة المتابعة المنبثقة عن الاجتماع المذكور قواعد للعمل على المؤسسات الاهلية الإسرائيلية يأتي على رأسها: " إن الهدف الأساسي للعمل مع المؤسسات الإسرائيلية التي تعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني: هو إحداث تغيير نوعي في مفاهيم الشارع الإسرائيلي بكافة توجهاته السياسية لتأكيد المطالب الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني والتوصل لسلام عادل وشامل بين الشعبين". (28)

\* الإغاثة الزراعية: إحدى المؤسسات الأهلية الكبرى في فلسطين والمتخصصة في موضوع دعم الفلاحين الفلسطينيين ومقاومة الاستيطان.

## المعارضة الشرطية للتطبيع:

على خلاف الاتجاهات الرسمية والشعبية (المدرسة الواقعية) التي مارست التطبيع وتبنته كنهج وكألية في إحداث تأثيرات إيجابية في المجتمع الإسرائيلي، ودفع هذا المجتمع بعيداً عن الممارسات العدوانية والعنصرية بحق العرب والفلسطينيين. وعلى خلاف المؤسسة السياسية والقطاعات الاقتصادية التي رأت في عملية التطبيع فرصة للتنمية الاقتصادية، ظهرت المعارضة الشرطية التي ترى أن ورقة التطبيع هي رغم التدهور الحاصل في النظام العربي الرسمي ألا أنها لا زالت تشكل وسيلة ضغط على إسرائيل في ظل ميزان القوى الذي دخل فيه العرب مشروع التسوية السياسية.

تفترض هذه المعارضة (الاتجاه) انه إذا كان التطبيع مشروعاً إسرائيلياً صيغ داخل المؤسسة السياسية والأمنية والثقافية، فإن شرط تحقيق نجاح اختراقي كبير فيه مرهون أولاً وأخراً بقبول العرب رسمياً وشعبياً به. فإذا كان العرب من الاتجاه الرسمي مرغمين على الدخول في عملية تسوية مجحفة، فإنهم ليسوا مرغمين أبداً في التعاطي المطلق مع شروط إسرائيل الطبيعية دون حدود أو قيود.

نتيجة لهذا الفهم القائم على حاجة إسرائيل للتطبيع أكثر من حاجتها للتسوية، برزت اتجاهات (براغماتية مختلفة) وتنطلق هذه الاتجاهات في مواقفها وفق حسابات للريح والخسارة ذات الطابع السياسي والاقتصادي معاً. وتتفصل في مواقف هذه الاتجاهات البراغماتية إلى حد معين الاعتبارات الخاصة بالهوية والحضارة والثقافية، والفكرة لدى أنصار هذا التيار ليس مجرد موقف وسطي (بين القبول والرفض) ولكنها نوع من التفاعل الإيجابي مع مجريات الأمور وبما يسمح بنوع من المشاركة الإيجابية في صياغة الترتيبات الإقليمية، بما يتفق مع مجمل المصالح العربية.<sup>(29)</sup> ويزيد من الضغوط السياسية والاقتصادية على إسرائيل من خلال توجه سياسي عام يقوم على أساس: عدم إلغاء المقاطعة العربية وتطبيق التطبيع إلا بعد الاتفاق على تسوية شاملة تتضمن التزام إسرائيل الكامل بمرجعية مؤتمر مدريد (الأرض مقابل السلام)، وإقامة دولة فلسطين وعاصمتها القدس، ووقف العنف بحق الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتوقف كلياً عن بناء المستوطنات.<sup>(30)</sup> لأن رفع المقاطعة والاستمرار في عمليات التطبيع مع إسرائيل دون تحقيق شروط التسوية يفقد بالضرورة النظام العربي سلاحاً ضاغطاً ومهماً جداً.

وضمن هذا المنظور البراغماتي - الشرطي الضاغط قادت مصر اتجاهاً عربياً  
براجماتياً فاعلاً خاصة بعد وصول نتانياهو لرئاسة الحكومة في إسرائيل. وطالبت مصر  
بوقف ما سمي بالهرولة تجاه إسرائيل، وأصدر مجلس الجامعة العربية قراراً في دورته رقم (107)  
في نيسان 97، تضمن من جهة: "تجميد العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع إسرائيل  
باعتبار ذلك ضرورة سياسية ما دامت إسرائيل مستمرة في سياسة العدوان والاستيطان.  
وإغلاق كافة المكاتب الدبلوماسية والتجارية لإسرائيل في الدول التي لم توقع اتفاقيات تعاقدية  
ملزمة معها حتى تتصاح لمرجعية مؤتمر مدريد، وتعليق المشاركة العربية في المفاوضات  
متعددة الأطراف من جهة أخرى".<sup>(31)</sup> إن تقديرات مصر الاستراتيجية ذهبت إلى أن إسرائيل  
ترمي إلى عزل مصر وحرمانها من عمقها القومي في الشرق العربي والإفريقي، وبأن  
إسرائيل تسعى للهيمنة، وهو ما يؤدي إلى ضربة كبيرة للدور المصري التاريخي في المنطقة  
كلها، بحيث تتحول إسرائيل إلى صاحبة اليد العليا في ضبط التفاعلات في المنطقة كلها، لذلك  
جندت مصر مركزها القومي كاملاً من أجل وقف عمليات التطبيع المتسارعة والمهرولة  
لاسيما في الخليج العربي والأردن للحفاظ على سلاح المقاطعة والتطبيع فاعلاً من أجل  
إجبار إسرائيل على الوفاء باستحقاقات عملية التسوية السياسية.<sup>(32)</sup>

### رفض وإدانة التطبيع على مستوى الضمير الجمعي القومي:

قال الياهو بين اليسار (أول سفير إسرائيلي في مصر) للفريق الدبلوماسي المرافق له:  
"عليكم أن تأخذوا في الاعتبار ان ثمة رجلاً واحداً في مصر هو معنا، (يعني السادات) أما  
الآخرين فهم ضدنا، حتى هؤلاء الجنود الذين يتولون حراسة السفارة قد يستخدمون بناذقهم  
ضدنا في وقت من الأوقات " <sup>(33)</sup>، ولم يذهب تقدير زوجة السفير (نيتشا اليسار) بعيداً عن  
تقدير زوجها. فقالت في كتاب لها (انشطار البحر): " أحد الأمور التي اكتشفتها كإسرائيلية  
في مصر، تتمثل في اعتباري شيطانة " <sup>(34)</sup>

يبدو جلياً من هذه المقولات حجم الحصار الذي وجد فيه الدبلوماسيون الإسرائيليون  
أنفسهم. فمنذ بدا مشروع التطبيع ينفذ على الأرض على خلفية رحلة السادات إلى إسرائيل عام  
1977، ثم توقيع اتفاقات كامب ديفيد مروراً باتفاق أوسلو ومعاهدة وادي عربة، وما تخلل هذه  
المحطات الرئيسية من مشاريع ولقاءات إسرائيلية - عربية مشتركة في عدد من العواصم  
العربية والعالمية. ظهر بما لا يدع مجالاً للشك حجم الرفض الأيديولوجي العميق لسياسات  
التطبيع التي باشرتها النخب السياسية ومن الأهم من بعض المثقفين المستمالين ومن رجال

الأعمال. ظهرت أولى بوادر الرفض الشعبي لإجراءات التطبيع التي أمر بها السادات، من خلال تشكيل اللجنة المصرية لمقاومة التطبيع ومواجهة الصهيونية ثم لجنة الدفاع عن الثقافة القومية وخلال عقدين من الزمن في ظل المعاهدة وصف السلام المصري - الإسرائيلي على السنة الساسة الإسرائيليون بأن هذا السلام بارد جداً.

مما لا شك فيه أن الضمير الجمعي العربي والذاكرة الجماعية العربية تختزن في ثناياها رفضاً مطلقاً لهذا الكيان الإسرائيلي، وترى في إسرائيل عدواً يستهدف الوجود المادي الحضاري للأمة العربية، نظراً لحجم الدمار الذي خلفه الوجود الصهيوني في الأرض العربية. وما أحدثه هذا الوجود من تعطيل للمسيرة الحضارية لهذه الأمة عبر احتلال أراضيها وإقامة إسرائيل في قلب دائرتها الحضارية والجغرافية، واستنزاف طاقاتها وثرواتها، وإثارة ما يمكن أن يثار من خلافات أثنيه وطائفية داخل الجسم العربي القومي، وتعطيل النهوض القومي للأمة العربية بالتعاون والتحالف الاستراتيجي مع قوى الاستعمار الغربي، بل تنطوي الذاكرة العربية على اعتبار إسرائيل امتداداً عضوياً للقوى الصليبية قديماً، وامتداداً للمركز الغربي بقواه العسكرية والاقتصادية، الذي يستهدف هذا المحيط العربي بشل حركته نحو حلمة القومي الوحدوي، وتترسخ هذه النظرة يوماً لإسرائيل من خلال مشاهدة الإنسان العربي لهول الدمار والمجازر التي تمارسها إسرائيل في فلسطين المحتلة ولبنان.

بناءً عليه، يرى كلوفيس مقصود بأن الحركة الصهيونية في بناء دولتها، قامت على تكريس العنصرية، ومارست شتى ألوان الإرهاب والمجازر. وهي لذلك لا تستطيع ان تكون دولة عادية، لأن عناصر الدولة العادية غير متوافرة فيها، وهي غير مؤهلة ان تصبح دولة بلا صهيونية عدوانية عنصرية توسعية، لذلك كان هناك ولا زال رفض عفوي من المواطن العربي للتسليم والافتتاع بوجود الحركة الصهيونية لدوافع حضارية قومية. فالمواطن العربي أيما كان وأينما كان، ورغم كل عوامل الإحباط والاضطهاد التي يتعرض لها يوماً، فإنه يتمتع بمناعة عفوية ضد الحركة الصهيونية وإسرائيل ولديه طاقات هائلة في رفض التطبيع مع هذه الحركة التي تستهدف وجوده الإنساني الحضاري. (35)

### لماذا الرفض الشعبي العربي لمشروع التطبيع؟

ما يمثل فرضاً وقيوداً على الحكومات ليس بالضرورة أن تقبل به المجتمعات، لذلك فإن امتثلت النخب السياسية لشرط التطبيع، فإن الشعوب العربية على اختلاف طبقاتها

واتجاهاتها السياسية فهتم التطبيع بأنه "كل فكر أو قول أو فعل اختياري يؤدي إلى، أو يعمل على إزالة حالة العداء مع المحتل الصهيوني الدخيل، خضوعاً لسياسة الأمر الواقع أو اقتناعاً بها، ويضفي على وجوده أي نسبة أو شكل من أشكال الشرعية على الأرض التي اغتصبها، ويكرس له ملكيتها أو السيادة عليها، حيث لا يملك أحد كائناً من كان صلاحية التنازل عن أرض الوطن وحرمان أجيال المستقبل منها، أو فرصة العمل على استعادتها من الاحتلال والاعتصاب"

إن هذه الحدة اللامتناهية في رفض مشروع التطبيع على المستوى الشعبي لها ما يبررها في الضمير الجمعي العربي المشترك. فوظيفة هذا المشروع "إدخال كيان غريب على النسيج الثقافي والحضاري والسياسي للمنطقة (وهو إسرائيل) وشرعنة وجوده الذي يمثل خطراً على الوجود العربي برمته، وهنا يصبح التطبيع على اختلاف مستوياته كناية عن عملية من الاعتراف النفسي والوجداني وليس الفكري، فحسب، وهو اعتراف يحتاج استكمالته توطين مشاعر التسامح تجاه حق هذا الكيان بالوجود في فلسطين. وبتركيز الشعور بوجود التعايش السلمي معه على قاعدة تسقط مبدأ الحق وتستعيز عنه بمبدأ الواقع، الذي سيكون أساسه التكيف مع هذا الواقع وتسويغه والتشريع له من حيث هو حقيقة مطلقة عصية على التجاهل". (36)

ويتحول التطبيع الثقافي إلى رسالة أيديولوجية قوامها تعبيد الطريق النفسي والوجداني إلى استقبال الهزيمة وكأنها انتصار لمبدأ الواقعية، والقبول بهذا التطبيع على المستوى الثقافي مثلاً سيؤدي إلى إعادة كتابة أو صياغة التاريخ العربي وتاريخ فلسطين للتكيف مع الحقائق الجديدة التي يجري فرضها خلال عملية التسوية، وسيكون العرب مدعويين في النهاية إلى ممارسة نسيان جماعي لوقائع تاريخهم حتى يصبحوا أهلاً للانتساب للنظام الشرق أوسطي، الذي يفترض خلع الهوية القومية الجامعة عن أبناء المنطقة الحضارية العربية وقوامها العروبة، وهي رابطة ثقافية ولسانية وحضارية، والاستعاضة عنها بهوية بديل هي: (الهوية الشرق أوسطية) التي تتحول فيها رابطة العروبة إلى مجرد فرع هامشي في الكيان السياسي للمنطقة. (37)

ويتساءل كاتب عربي: "كيف يمكن التطبيع مع هذا العدو الذي يسرق منا كل ما هو نحن؟ يسرق منا كل ما يشكنا ويكوننا ويجعل منا ذاتاً وهوية، كيف يمكن التطبيع مع الثقافة الصهيونية التي هي ثقافة لاهوتية بامتياز؟ وهي سليلة الموروث العنصري والهלוسة التوراتية

وثائق اللجنة الشعبية لمقاومة التطبيع في الأردن، مجمع النقابات المهنية، عمان.

الظلامية بامتياز أيضاً، التي تحاكي نموذجها الأم والأساس في الثقافة الغربية العنصرية الذي يمتد إلى قرون بعيدة". (38)

تدرك الحركة الصهيونية استحالة تحقيق هيمنة ثقافة صهيونية على العرب لعراقة الهوية الحضارية للعرب، وهي تدرك صعوبة اختراقها لعراقة جذورها ومثانة مقوماتها، لذلك فهي تستهدف رموز الثقافة والمفكرين العرب، لأن مهمة اختراقهم تبقى أسهل، ليتحولوا إلى أدوات لاختراق الثقافة العربية من داخلها. "فالتطبيع بحد ذاته هو مشروع تدمير وتفكيك للثقافة بين الأقطار، وتفكيك لها داخل كل قطر، تفكيك لها بين الأديان وداخل كل دين، تفكيك للثقافة بين المذاهب وداخل كل مذهب، التطبيع الثقافي هو تفكيك للتواصل بين الماضي والحاضر، أنه تجريد للأمة من ثقافتها لإزهاق روحها. لذلك فالتطبيع الثقافي هو الأهم والأكثر إلحاحاً فعبهه يمكن النفاذ إلى كل مجال آخر" (39) تتجلى محاولات التفكيك هذه من خلال مراكز الدراسات الإقليمية التي تمولها القوى الغربية باشتراك فاعل لإسرائيل فيها، والتي تروج في دراساتها وأبحاثها بأن الشرق الأوسط (الوطن العربي) لا تشكله هوية عربية واحدة وإنما مجموعة هويات أثنية متميزة، وجسم فسيفسائي يضم أقليات عرقية وطائفية مختلفة، وهذا هو المناخ الملائم لزرع إسرائيل وإكسابها الشرعية كهوية مستقلة كباقي القوميات. وهذا ما يجعل مفكراً عربياً مثل هشام شرابي يقول: "أنا لا أنتازل عن البندقية حيث يكون احتلال، أنا ضد التطبيع.... التطبيع الثقافي جزء من خيانة الموقف" لأنه يضيء على الاحتلال الإسرائيلي الشرعية التي يبحث عنها. (40)

في نفس السياق نجد (علي عقلة عرسان) الذي يرفض التطبيع رفضاً عقائدياً من منظور أن التطبيع يعني سقوط عقائدية الحق العربي في فلسطين. وسقوط نظرية المسؤولية القومية والبعث القومي لحل القضية الفلسطينية مع ما ينطوي عليه ذلك من رسوخ التجزئة في الوجدان الجمعي العربي، والتطبيع فوق ذلك يعني التسليم العربي النهائي بالحق التاريخي لإسرائيل في الوجود كدولة في المنطقة التي تعمل إسرائيل على تغيير اسمها من المنطقة العربية والعالم العربي إلى منطقة الشرق الأوسط. إن التطبيع في النهاية يعني توفير كل مقومات الحياة الطبيعية لجسم غريب زرعه الاستعمار في المنطقة ليكون وجهاً للاستعمار فيها. فالمشروع الصهيوني نقيض وجودي للمشروع القومي العربي وستبقى مهمته منع الحضور العربي الفاعل والإبقاء على الأمة العربية قيد الاستعمار والاستثمار والاستلاب

رئيس اتحاد الكتاب في سوريا.

والاغتراب، ان التطبيع يعنى إضفاء الشرعية على من أضفى بقوة القهر والاعتصاب والمكر شرعية على عدوانه واعتصابه لوطن الغير وقهره لهم. (41)

ويتساءل المتوكل طه\* : "كيف يمكن أن نقيم الضحية علاقة طبيعية مع معتصبها؟ والتطبيع المعني في الحالة الفلسطينية - الإسرائيلية، ان تكون العلاقة طبيعية سلمية مع من لا يريدك حياً آمناً في وطنك؟ كيف يمكن إقامة علاقة طبيعية مع من هو غير طبيعي؟ ويريدني من خلال التطبيع معه ان أتبنى روايته التاريخية عنه وعني، روايته التي لا تراني، وعندما شعرت بوجودي أبادتني، لذلك فالتطبيع مرفوض فلسطينياً ومرفوض أيضاً كل من يساعد على ذلك أو يؤسس له أو يدلل عليه أو يشي به من خلال أية كتابة أو نشاط أو علاقة". (42)

ومن منظور اقتصادي بحث فإن العرب الرافضون للتطبيع يرون بهذا المشروع أداة للاختراق الاقتصادي والهيمنة الاقتصادية والاستفراد بالموارد العربية. فإذا كان إلغاء المقاطعة يشكل هدفاً أعلى للتطبيع الاقتصادي فإن المشاريع المشتركة المطروحة صيغتها في النظام الشرق أوسطي ستذهب لصالح إسرائيل أيضاً. لأن التنمية من منظار شرق أوسطي تعاوني مشترك لا تتجه إلى تنمية بين السودان ومصر أو بين مصر وليبيا وإنما بين الدول العربية وإسرائيل أساساً، وخاصة المناطق الحدودية الواقعة على خطوط التماس بين إسرائيل وجيرانها العرب. هذه المشاريع التنموية ترمي أساساً إلى دمج إسرائيل في المنطقة التي لفظتها طويلاً، وإنعاش اقتصادها اعتماداً على السوق العربية الواسعة، والاستفادة من إمكانيات التمويل العربية لهذه المشاريع الحيوية بالنسبة لإسرائيل كمشاريع تحلية مياه البحر ومقاومة التصحر والجفاف وغيرها، والاشتراك الفعلي في تجارة النفط والغاز الطبيعي. (43) والاندماج الإسرائيلي في الشرق الأوسط لن يكون اندماجاً عادياً، وإنما اندماجاً مهماً نظراً لقوته وجبروته وتحالفاته الباطنية مع الاقتصاد الرأسمالي العالمي، مما يعمق تبعية المنطقة العربية للاقتصاد الرأسمالي ويؤدي إلى إستدخال الهزيمة في النفوس العربية لتصبح هذه الهزيمة جزءاً من المنظومة القيمية للثقافة العربية. (44)

ويعتقد برهان غليون\*\* ان التطبيع الاقتصادي تحت مظلة السوق الشرق أوسطية يشكل خطوة جديدة وحدائية للاختراق الإسرائيلي للمجتمعات العربية وتهديداً لاستقلالها وسيادتها.

\* رئيس سابق لاتحاد الكتاب الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، مدير مؤسسة بيت الشعر في فلسطين حالياً، شغل مدير عام وزارة الاعلام في السلطة الفلسطينية

\*\* استاذ علم الاجتماع في جامعة السربون في باريس.



وهو تعبير عن صعود الهيمنة الإسرائيلية السياسية والاقتصادية ومن ورائها الهيمنة الأمريكية والغربية، وهو ينطوي على رغبة المعسكر الرأسمالي على حل مشكلة إسرائيل وإلقاء العبء الأكبر من ضمان وجودها وتطورها الاقتصادي وازدهارها على العالم العربي، من خلال سيطرتها الشاملة على النقاط الاستراتيجية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سواء تعلق الأمر بالنفط كمادة استراتيجية أو بعوائده، أو بالموقع الجيوسياسي للمنطقة العربية بشكل عام. (45)

يؤكد احمد صدقي الدجاني على الانعكاس الإيجابي لمصلحة إسرائيل من التطبيع الاقتصادي: "ان النظام الشرق أوسطي يضع تصوراً للمنطقة يكون لإسرائيل دوراً أساسياً فيه تمارسه باعتبارها جزءاً من المنطقة وفي قلبها. ولن يكون لهذه الترتيبات الشرق أوسطية مكاناً للجامعة العربية، التي يجب ان تنتهي بعد ان تكون قد اتخذت قراراً بإنهاء مقاطعة إسرائيل لينتهي معها النظام العربي كنتيجة منطقية للمشروع الشرق أوسطي". (46) ويتوصل على حتر\*، بناء على ذلك " ان التطبيع هو الترجمة العملية والتطبيق الفعلي للاستسلام الكامل بقبول نتائج الهزيمة والخضوع لها والخنوع أمامها والتعامل معها على أساس أنها واقع غير قابل للتغيير. وبالتالي إقامة علاقات تبدو في ظاهرها طبيعية مع العدو الصهيوني الذي اوقع الهزيمة بالعرب من (حيث الشكل) ، وان كانت في جوهرها علاقة بين هازم ومهزوم". (47)

ولا يقتصر الأمر في رفض التطبيع على القواعد الشعبية والمؤسسة الثقافية العربية، وانما تجلى الموقف الرافض لإجراءات التطبيع لقيادات من داخل المؤسسة السياسية نفسها. فقد انتقل (أحمد عبيدات)\* من تبنى الموقف الرسمي القانوني للحكومة الأردنية إلى رفض التطبيع عبر الاشتراك في نشاطات مناهضة للتطبيع في الأردن لما للتطبيع من اخطار اقتصادية وأمنية وسياسية على الأردن. (48)، ومن داخل المؤسسة السياسية في مصر مارست شخصيات قيادية مركزية ذات اعتبار رفيع في الهرم السياسي ضغوطاً مهمة على بعض الشرائح الاقتصادية للابتعاد عن العلاقات الطبيعية مع إسرائيل، يرى إسماعيل صبري عبدالله\* : ان ما تسميه إسرائيل تطبيعاً "ليس تطبيعاً، وانما تطويع وعملية غسل دماغ للعرب، ونفي لكل ما حكم حياتنا". (49) واعتبر (صخر حبش)\* " أن ما يسمى بالتطبيع ليس تطبيعاً وانما تنبيحاً

\* علي حتر: عضو نقابة المهندسين الأردنيين، نائب رئيس لجنة مقاومة التطبيع في الأردن

\* احمد عبيدات: رئيس وزراء سابق ومدير دائرة المخابرات العامة في الأردن سابقاً.

\* إسماعيل صبري عبد الله: وزير مصري سابق، وكاتب عربي معروف.

\* صخر حبش: عضو اللجنة المركزية لحركة فتح.

وترويضاً للإنسان الفلسطيني ليكف عن النضال الوطني الفلسطيني لتحقيق حقوقه الشرعية الوطنية في وطنه فلسطين". (50)

### لجان مقاومة التطبيع في الوطن العربي:

لأن التطبيع مع إسرائيل فهم عربياً: بأنه تطويعاً وترويضاً للإنسان العربي، وبأنه الأداة الفعالة لشرعنة وجود إسرائيل، ومدخلاً آمناً لتحقيق الأهداف الغربية السياسية الاقتصادية والثقافية في الوطن العربي. فقد انتشرت في الدول العربية وفلسطين التي لها اتفاقات تعاقديه مع إسرائيل، أو تلك الدول التي لامست قسماً تطبيعياً بدرجة أو أخرى مع إسرائيل، لجاناً شعبية لمقاومة واسقاط هذا المشروع. وقد أصابت هذه اللجان قسماً كبيراً من النجاح في شرح ابعاد هذا المشروع - الغربي - الإسرائيلي واعاقت تقدمه، في كل من مصر الأردن، الكويت، موريتانيا، قطر والمغرب وعقدت لها مؤتمرات شعبية واسعة في العواصم العربية صدر عنها عشرات البيانات والنشرات التي تشرح للمواطن العربي الأخطار الكامنة في التطبيع على مستقبل الأمة العربية. (51)

ارتبطت معركة مقاومة التطبيع في الوطن العربي بقرار السادات عزمه الاعتراف بإسرائيل وقبوله الدخول في مفاوضات مباشرة معها عند زيارته لها في 19/11/1977، وكان أول صوت يرتفع في مصر بمعارضة سياسة التطبيع المصرية-الإسرائيلية هو صوت حزب التجمع الوطني التقدمي الذي أصدر بياناً يعارض الزيارة وما يترتب عليها من إنشاء علاقات طبيعية. نشطت في هذه المعركة كافة القوى السياسية على اختلاف توجهاتها القومية والدينية واليسارية إلى جانب الاتحادات المهنية المصرية التي عملت بإصرار على مقاومة مشروع التطبيع وعزل جماعات التطبيع والتشهير بهم في الأوساط الشعبية العربية، وكذلك عزل السفارة الإسرائيلية وموظفيها وعدم التعاون معهم في أرض مصر. بل ومقاومة هذا الوجود بالقوة المسلحة من خلال إطلاق النار على السفارة الإسرائيلية في القاهرة وإصابة العديد من موظفيها. اتخذت الاتحادات المهنية قانوناً عاماً ملزماً لكافة أعضائها بعدم التعاون والتواصل مع الجانب الإسرائيلي في مصر أو خارجها تحت أي مسمى كان (52). وفرض عقوبات مشددة على أعضاء الاتحادات والنقابات المهنية تصل إلى حد الفصل من عضوية النقابة، وكان هذا الإجراء بمثابة الدرع الواقي الذي حال دون تحقيق اختراق إسرائيلي للمجتمع المصري. حققت القوى السياسية والنقابات المهنية نجاحاً ملحوظاً فاق الرهان الإسرائيلي الأمريكي، وكان هذا النجاح والتجربة المصرية بمثابة الأرضية الصلبة التي بنت عليها القوى

الاجتماعية والسياسية العربية خارج مصر في مطلع التسعينيات موقفها من التطبيع باستلهاج التجربة والنجاح القومي في مصر في عزل المطبعين وإسقاط التطبيع وحصره في مجموعات هامشية ليست بذات تأثير فعلي في المجتمع المصري.

بعد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط وما نتج عنه من اتفاقيات ومعاهدات وما ارتبط به من مؤتمرات اقتصادية كبرى، كثفت إسرائيل جهودها التطبيعية مع معظم الدول العربية، وقد أصابت نجاحا لا بأس به ولا سيما على المستوى الاقتصادي والسياسي. وبضغط وتسويغات غربية عامة وأمريكية خاصة شجعت النظم السياسية العربية بما فيها الطرف الفلسطيني الرسمي من إجراءات التطبيع كبادرة حسن نية تجاه إسرائيل من أجل تشجيعها على الوفاء بالتزاماتها الدولية وتطبيق مبدأ الأرض مقابل السلام. وكرد فعل على سياسة التطبيع المنهجية التي اعتمدها إسرائيل نشطت في الأقطار العربية حركة شعبية مضادة لمقاومة هذا التطبيع والتحذير من أخطاره الاقتصادية والثقافية والأمنية في حياة المجتمعات العربية، من خلال عشرات المؤتمرات القومية والوطنية في مصر والأردن ودول الخليج العربي وفلسطين والتي كان لها صدى واسع في الأوساط الشعبية الرسمية العربية. كما عبرت هذه اللجان الشعبية عن موقفها من خلال التظاهرات والندوات والملصقات المحرصة باتجاه إسقاط مشروع التطبيع، ونشر قوائم بأسماء الشركات والأشخاص الذين لهم نشاطات تطبيعية مع إسرائيل أطلق عليها (القوائم السوداء).<sup>(53)</sup> ورغم أن بعضا من هذه النشاطات قمعت ولوحتت من الأنظمة الرسمية ولا سيما قضية نشر أسماء شخصيات وشركات كان لها نشاطات تطبيعية كما جرى في الأردن ومصر. إلا أن مجمل هذه الحركات والنشاطات التي عبرت عنها القوى الشعبية الراضة للتطبيع أدت إلى شل هذا المشروع في الوطن العربي وأخرجت المروجين له أمام شعوبهم. وفي العام الأخير الذي شهد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية شهدت الحركة الشعبية المقاومة للتطبيع نشاطا ملحوظا بسبب ما أثارته الانتفاضة من تعاطف شعبي عربي.

## خلاصة

تراوح الموقف العربي من التطبيع بين اتجاهين حادين :  
الأول: يرى في هذا المشروع ضرورة سياسية للخلاص من تبعات الحروب التي نتجت عن الصراع مع إسرائيل ، وإحداث تنمية اقتصادية بالتعاون معها . وضرورة ثقافية للتأثير الإيجابي في الاتجاهات اليمينية الإسرائيلية لضمان توسيع قاعدة السلام في المجتمع الإسرائيلي ( الاتجاه الواقعي ) .

الثاني: وهو يرى أن التطبيع كمشروع مُملَى على العرب إنما يستهدف تـ، تحقيق شرعية إسرائيل وضمان هيمنتها في المنطقة العربية ، من خلال تفكيك الثقافة العربية وإضعاف مؤسسات العمل العربي القومي واستبدالها بمؤسسات إقليمية يكون لإسرائيل فيها نفوذ مهيمن ، وبين هذين التيارين نشأ تيار برجماتي يقيم توجهاته إزاء المشروع من منظور نفعي خالص دون النظر إلى الرموز القومية في الثقافة والحضارة والهوية.

18. محمد حابر الانصاري، انتحار المتفقون العرب، (بيروت: المؤسسة العربية الدولية للدراسات والنشر 1982) ص 116.
19. علي سالم، رحلة إلى إسرائيل، (القاهرة: مكتبة مدبولي الصغير، 1996) ص 8.
20. علي سالم، "تطبيع دول ام مجتمعات" (ندوة)، في عمر عبد السميع، أكاديب الحرب والسلام، (القاهرة: الدار المصرية - اللبنانية، 1998)، ص 124 - 153.
21. أدونيس، "حول قضايانا الراهنة" الأداب، (كانون ثاني، شباط، 1994). وانظر: محمد سعيد مضييه، "ادونيس وغرناطة وعمان"، الأداب، (كانون ثاني - شباط 1994)، ص 108. وانظر ايضاً: ادونيس، "انني مع التطبيع... ولكن؟ مجلة سطور، (مقابلة صحفية أجراها سليمان الحكيم) العدد الأول، (كانون أول 1996) ص 7.
22. تحسين بشير، "التطبيع مع إسرائيل - تطبيع دول ام تطبيع مجتمعات؟" في عمر عبد السميع مصدر سابق، ص 136 - 153.
23. عبد العظيم رمضان، "التطبيع مع إسرائيل - تطبيع دول ام تطبيع مجتمعات؟" في عمر عبد السميع، مصدر سابق، ص 150 - 153.
24. توفيق الحكيم، في لجنة الدفاع عن الثقافة القومية، من مقاومة التطبيع إلى مواجهة الهيمنة، (عمان: رابطة الكتاب الأردنيين، 1992) ص 45.
25. رفعت السعيد، "التطبيع مع إسرائيل - تطبيع دول أم تطبيع مجتمعات؟" في عمر عبد السميع، مصدر سابق ص 127.
26. حسين عبد الرازق، مصدر سابق، ص 120-125.
27. الإغاثة الزراعية، ورشة عمل حول التطبيع والتعاون مع إسرائيل، (1999/7/22) رام الله.
28. وزارة شؤون المنظمات الأهلية، "أسس ومفاهيم للعمل مع المؤسسات الأهلية الإسرائيلية"، 1/023/2000) وانظر أيضاً: صحيفة القدس: "منظمات أهلية فلسطينية تبحث تنظيم العلاقة مع المؤسسات الإسرائيلية غير الحكومية". (2000/1/24).
29. حسن أبو طالب، مصدر سابق، ص 89.
30. ميشيل نوفل، "حضور مصر ودورها"، شؤون الأوسط، ع 62، (آيار 97) ص 6 - 7.
31. منى ياسين، "تجميد قرار التطبيع مع إسرائيل - تحليل لسياق القرار، شؤون الأوسط، ع 62، (آيار، 97) ص 17.
32. حسن نافعة، "تجربة مصر من التسوية: الظروف والنتائج"، أبعاد، العدد 4، (كانون اول 95). وانظر: عدنان السيد حسين، "مصر وقرار وقف التطبيع"، شؤون الأوسط، العدد 62، (آيار 97).
33. غسان حمدان، التطبيع استراتيجيية الاخرق الصهيوني، (بيروت: دار الأمان، 1989) ص 198.
34. المصدر السابق، ص 195.
35. كلوفيس مقصود، في توفيق ابو بكر، مائة عام على الصهيونية، (عمان: مركز جنين، 1997) ص 137 - 138.
36. عبد الاله بلقزيز، "تحديات إقامة النظام الشرق أوسطي وانعكاساته على مجال الثقافة"، المستقبل العربي، العدد 203، (كانون ثاني 1996)، ص 19.
37. المصدر السابق، ص 19 - 20.

38. وفيق يوسف، مصدر سابق، ص 232.
39. معن بشور، "السلام والتطبيع الثقافي"، المستقبل العربي، العدد 209، (تموز 96) ص 6.
40. هشام شرابي، في مقابلة مع: اخبار الأدب، العدد 331، (تشرين اول 1999)، ص 9.
41. علي عقله عرسان، "ثقافة المقاومة وثقافة التطبيع"، الغدير، العددان 29 - 30، (صيف 95)، ص 29 - 30.
42. المتوكل طه، مقابلة شخصية في مؤسسة بيت الشعر الفلسطيني، بتاريخ 1999/12/6. وانظر الموقف من التطبيع الثقافي: عبد الله الحوراني: التطبيع الثقافي وأثره دائرة في الصراع العربي الإسرائيلي، (أبو ظبي: المجمع الثقافي، 1999).
- وانظر أيضاً: عز الدين المناصرة وآخرون، "في مواجهة التطبيع" الشعراء، العدد الأول، (صيف 98) ص 55 - 168
- وانظر أيضاً: حسن ابراهيم أحمد، "التطبيع ومساحة التفاؤل والتشاؤم"، الطريق، العدد 2 - 3 (آذار 1995).
43. حسن أبو طالب، مصدر سابق، ص 81 - 109.
- وانظر أيضاً: محمود عبد الفضيل، مصدر سابق.
44. عادل سماره، "التطبيع واستدخال الهزيمة"، كنعان، العدد 62، (آذار 95)، ص 52 - 64.
45. برهان غليون، مصدر سابق، ص 63 - 67.
46. احمد صدقي الدجاني، في ابراهيم سعد الدين وآخرون، تجمع عربي أم شرق أوسطي؟ (القاهرة: منظمة تضامن الشعوب الأفريقية والآسيوية، 1994) ص 301 - 40.
47. علي حتر، "أخطار التطبيع في ظل الهزيمة على الأمة اذا استسلمت" العرب اليوم، 99/1/25.
- ومقابلة شخصية مع السيد علي حتر، عمان، بتاريخ 1999/5/11.
48. مقابلة مع السيد داود تلحمي عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين - رام الله 99/12/4.
49. اسماعيل صبري عبد الله، في توفيق ابو بكر، المتفقون العرب والاستمالة السياسية، (عمان، مركز جنين، 1998) ص 16.
50. صخر حبش، "تطبيع أم تتبيع؟"، النشرة المركزية لحركة فتح، عدد 12، (حزيران 98)، ص 22.
51. أنظر مثلاً: لجنة الدفاع عن الثقافة القومية، من مقاومة التطبيع إلى مواجهة الهيمنة، (عمان:رابطة الكتاب الأردنيين، 1992).
52. مجلة الدراسات الإعلامية، عدد 89، اكتوبر /ديسمبر 1997 (خصص هذا العدد لملف التطبيع في مصر تحت عنوان معركة الصحافة والتطبيع).
- وانظر لجنة الدفاع عن الثقافة القومية، من مقاومة التطبيع إلى مواجهة الهيمنة، مصدر سابق.
- وانظر أيضاً حسين عبد الرزاق، التطبيع ومقاومة الغزوة الصهيونية، مصدر سابق.
53. أنظر وثائق لجنة مقاومة التطبيع في الأردن، مجمع النقابات المهنية - عمان.

## خاتمة

ليس تطبيع العلاقات ظاهرة جديدة في تاريخ العلاقات الدولية، بل هي ظاهرة سياسية اقتصادية قديمة قدم المجتمعات، والدول نفسها. والتطبيع عملية تفاعلية تعني مجموعة الإجراءات والمواقف القصدية التي تتجه نحو إحلال مجموعة من التفاعلات ذات الطابع السلمي والتعاوني بين الدول بعد توقف الحروب وتراجع حدة الازمات، محل مجموعة أخرى من العلاقات ذات الطابع التصادمي العدواني التنافسي.

شهد العالم الحديث عددا لا يحصى من علاقات التطبيع بعد الحربين العالميين الأولى والثانية، إذ تنامت بعد عاصفتيهما منظومة القوانين الدولية التي تؤكد مبادئ السيادة وحق تقرير المصير والتعاون وحل النزاعات بالطرق السلمية دون استخدام القوة. يلاحظ على مجمل هذه العلاقات الطبيعية أنها جميعها تمت بتطور طبيعي غير مشروط، باستثناء التجربة الألمانية - الأوروبية بعد الحرب العالمية الأولى، التي مورست فيها القوة القهرية، وأدى استخدام القوة فيها الى انطلاق شرارة الحرب العالمية الثانية مرة أخرى. كما لوحظ عليها أنها انطلقت في الغالب بعد تسوية أسباب النزاعات وحصول أطرافها على حقوقهم السيادية. ويستشف من الاطلاع على القانون الدولي، ان معاهدات او اتفاقيات انهاء الحروب بين الدول وتبادل الاعتراف السياسي وترتيب الحدود الجغرافية المتنازع عليها وتبادل اسرى الحرب، لا يوجب تطبيع العلاقات من الناحية القانونية. إذ تترك العلاقات الطبيعية لتمارسها الدول بمحض إرادتها وبتوقيتها وعمقها المناسب. إذ لا يرتب القانون الدولي أية علاقات طبيعية بين الدول، وانما يتجاوزها ليصوغ قانونها العام لحفظ الأمن والسلم الدوليين.

وهذا يعني ان اشتراط إسرائيل للتطبيع وربطه بتسوية النزاع والانسحاب من الأراضي التي جرى احتلالها بالقوة العسكرية من قبلها واطلاق سراح أسرى الحرب المعتقلين لديها، يعني مخالفة صريحة للقانون الدولي العام الذي يحرم استخدام القوة أو التلويح بها في العلاقات الدولية. لان التطبيع الذي يمارس بين الجانبين العربي والإسرائيلي يأتي في ظل موازين القوى التي تعتمد إسرائيل لاستخدامها لإجبار العرب على إنشاء شبكة من العلاقات التعاونية الطبيعية معها.

يأتي التطبيع العربي - الإسرائيلي في ظل مجموعة من الهزائم التي لحقت بالنظام السياسي العربي، وخلقته تحولاً نوعياً في الفكر السياسي العربي والفلسطيني في مسألة التعاطي مع إسرائيل، فمن الرفض المطلق للوجود الإسرائيلي الى القبول بهذا الوجود، عندما أقر النظام السياسي العربي رسمياً القبول بصيغة الأرض مقابل السلام بعد السقوط المدوي للنظام العربي الرسمي بعد حرب الخليج الثانية. وعلى ذلك فإن، التطبيع هو بحد ذاته مشروع إسرائيلي - غربي ممل على العرب،

لان المنظور السياسي الإسرائيلي للسلام يتجاوز أفق القانون الدولي بوقف إجراءات الحرب ، إلى فرض التطبيع على العرب مع ما يرتبط به من تمثيل دبلوماسي وعلاقات اقتصادية وإجراءات تعاونية في شتى ميادين العلاقات الدولية .

وجدت إسرائيل ان خروجها من عزلتها وتحقيق شرعيتها وضمان أمنها وتدعيم اقتصادها، وتطبيع مواطنيها، لا يتحقق فقط بتوقيع اتفاقيات أو معاهدات سياسية فارغة ( على حد تعبير شيمون بيرس وزير خارجيتها) وانما من خلال ( نظرية الاعماق الآمنة) التي تضمن وصول إسرائيل الأمن الى عمق العالم العربي من خلال إنشاء العلاقات الاقتصادية التي تعد الأقوى والأمتن والأكثر ديمومة بين إسرائيل والعالم العربي الذي استمر في رفض إسرائيل على مدى خمسة عقود.

التطبيع كروية إسرائيلية وكمشروع سياسي يعد التتويج العملي لنجاح الصهيونية في الوصول بإسرائيل الى حالة من الاستقرار الشرعي الأمن في المنطقة العربية التي استنزفتها وأعاققت تقدمها، وعند الشعب الذي حرّمته من حق تقرير مصيره بتدمير قواه الإنتاجية وتشريد مواطنيه في فيافي الأرض. وهو كروية استراتيجية يتجه الى كسر عزلة إسرائيل الاقتصادية وتطبيع مواطنيها بالقضاء على أسباب التوتر في هوية الدولة وانقسامها الإثني . التطبيع هو مشروع واقعي لإسرائيل من نزع العدا الكامنة في نفوس أبناء الضحايا من الفلسطينيين والعرب. وهو الآلية المناسبة والحداثيّة لاستدخال الهزيمة في الضمير الجمعي العربي والفلسطيني كي تحيا إسرائيل بسلام، فالتطبيع في المنظور الإسرائيلي يعني الوصول بالعرب الى القبول بإسرائيل كدولة شرعية في المنطقة كباقي دول الشرق الأوسط، والتعامل معها اقتصادياً وثقافياً وكأنها عضو شرعي تاريخي في المنطقة وليس عنصراً غريباً دخيلاً عليها. وطرحت إسرائيل الآلية الوظيفية لحمل مشروع التطبيع من خلال المشروع الشرق أوسطي الذي يضمن نزع الهوية العربية عن المنطقة، لضمان دمج إسرائيل في عائلة الشرق الأوسط.

تبني الفكر السياسي الغربي وجهة النظر الإسرائيلية في التطبيع كمشروع اقتصادي-أمني، من أجل احتواء المنطقة وضبط حركة التوتر الدائم فيها. وأخذت القوى الغربية الفاعلة تضغط باتجاه دفع العرب على رفع المقاطعة عن إسرائيل وترتيب المؤتمرات الاقتصادية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تشترك فيها إسرائيل اشتراكاً فاعلاً ، وتمير التطبيع كحقيقة فعلية من خلال قنوات مختلفة كان أبرزها المفاوضات متعددة الأطراف.

تشكل المنطقة العربية مجالاً حيويًا استراتيجيًا للغرب لاحتوائها على أهم مصادر الطاقة في العالم، وهي منطقة غير مستقرة سياسياً وقابلة للانفجار في أية لحظة، بسبب الصراع الحضاري القائم



فيها بين المشروعين القومي العربي النهضوي الوجودي، والإسرائيلي الصهيوني، ولذلك يطرح التطبيع العربي - الإسرائيلي من قبل الغرب كأداة فاعلة ضمن المشروع الشرق أوسطي لاحتواء النزاع في المنطقة والاستمرار في السيطرة الآمنة على منابع النفط فيها ، وضمان سوقها الكبرى المستهلكة للسلع الغربية، وكبح جماح الحركات الراديكالية العربية المناوئة للمصالح الغربية ، والوجود الإسرائيلي الحليف لهذا الغرب، وكذلك يطرح المشروع (غريبا) لضمان وجود إسرائيلي آمن كقاعدة استراتيجية وثقافية متقدمة للحضارة الغربية في المنطقة. يأتي التطبيع في المفهوم الغربي وكل التفاصيل المرتبطة والمتعلقة به ضمن الفكر الغربي الحديث المرتبط بالمنظومة الفكرية للنظام الإعلامي الجديد، كنسق سياسي اقتصادي، ثقافي يركز على أسس أمنية سياسية وثقافية أيولوجية مرتبطة بالتفوق الأمريكي الذي يحتكر اليوم مهمة حماية ونشر الديمقراطية والاقتصاد الحر، بعد ان تمكنت أمريكا من حسم الحرب الباردة لصالحها مع الاتحاد السوفيتي.

وضمن تفاعل المشروع المطروح على النظام الإقليمي العربي بشقيه الرسمي والشعبي، يمكن القول أن مشروع التطبيع هو مشروع ممل على العرب ، وتلقاه العرب بانفعال بين. وجرى التعامل معه من منظورين ومنطلقين متباينين هما: المنظور الواقعي الذي يمثله النظام السياسي العربي الرسمي، سواء الذي توصل الى معاهدات قانونية مع إسرائيل، أو الذي تبادل مع إسرائيل التمثيل الدبلوماسي أو القنصلي والتجاري. وتطلق رؤية هذا الاتجاه من منظور أن تطبيع العلاقات مع (دولة إسرائيل) سيرفع عن النظام العربي مجمل الضغوط السياسية والأمنية والنفقات العسكرية الباهظة، والضغوط الاقتصادية، وسيؤدي إلى ارتفاع مستوى المعيشة والحد من المديونية والفقر والبطالة من خلال زيادة الدخل القومي والفردى بعد الخلاص من تبعات المواجهة والتعبئة العسكرية. كما ترى المؤسسة الرسمية في التطبيع مدخلا لتوطيد العلاقات مع الولايات المتحدة ونيل رضاها. كما يرى هذا الاتجاه "الواقعي" في هذا المشروع أساسا لتدفق الاستثمارات الأجنبية على المنطقة وأساسا مهما لقدرة الدول العربية على الاشتراك الفعال في النشاط الاقتصادي العالمي في ظل التكتلات الاقتصادية الدولية الكبرى. وعلى المستوى الشعبي: فان التيارات الشعبية على اختلاف مواقعها الطبقية الوظيفية والحزبية والاهلية المهنية رأت في مشروع التطبيع خطرا يهدد مستقبل الأمة العربية ويضمن لإسرائيل التفوق الأمني والاقتصادي في المنطقة من خلال إسقاط خيار المواجهة العسكرية مع إسرائيل. وهو مشروع سياسي أمني يستهدف تدمير النظام السياسي الإقليمي العربي واستبداله بالنظام الشرق أوسطي الذي يمنح إسرائيل في المنطقة شرعيتها المفقودة عند الشعوب العربية ويحصنها أمنيا . كما ترى المؤسسة الشعبية في التطبيع غاية قصوى للحركة الصهيونية والغرب، ومدخلا أساسيا في بسط النفوذ والسيطرة من خلال استمالة وتدجين الإنسان العربي وتفريغه من محتواه القومي، بتشويه هويته الحضارية واستدخال الهزيمة في وعيه . لكل ذلك قاد هذا التيار رغم سياسة الملاحقة والحصار من

قبل النظام الرسمي معركة إسقاط التطبيع في الدول العربية وحقق نجاحات كبيرة أذهلت إسرائيل والغرب، رغم ما يلاحظ من نشاطات تطبيعية معزولة هنا أو هناك في هذه الدولة أو تلك من الدول العربية .

أولاً: الكتب:

- أبو بكر، توفيق ، المتقفون العرب والاستمالة السياسية ، (عمان: مركز جنين للدراسات الاستراتيجية ، 1998).
- ، مائة عام على الصهيونية ، (عمان ، مركز جنين للدراسات الاستراتيجية ، 1997).
- أبو مطر ، أحمد ، الثقافة المصرية في زمن التطبيع ، (عمان: الاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب 1994).
- أبو هيف، علي صادق ، القانون الدولي العام-العلاقات الدولية، التنظيم الدولي، المنازعات الدولية ، (الإسكندرية: منشأة المعارف ، 1990).
- أبو هيف، علي ، موجز القانون الدولي العام، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1970).
- أمين، سمير ، وحسين معلوم، العولمة والتحويلات المجتمعية في الوطن العربي، تحرير: عبد الباسط عبد المعطي، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1999).
- الأنصاري، محمد جابر ، انتحار المتقفون العرب، (بيروت: المؤسسة العربية الدولية للدراسات والنشر 1982).
- اولملي، علي ، (تحرير)، اتفاقية غزة - أريحا - الأبعاد الاقتصادية المحتملة، (عمان: منتدى الفكر العربي 1993).
- باون ، كولين و بيتر موني ، من الحرب الباردة حتى الوفاق ، 1980 1945 ، تعريب : صادق عوده ، (عمان : دار الشروق للنشر والتوزيع ، 1995).
- البحراوي ، ابراهيم ، القضية الثقافية في زمن التسوية السياسية ، (القاهرة : الهيئة العامة المصرية للكتاب 1997).
- بديوي، صلاح ، الاختراق الإسرائيلي للزراعة في مصر ، (القاهرة: مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر 1992).
- بعلبكي، منير ، المورد ( قاموس إنجليزي - عربي ) ، (بيروت: دار العلم للملايين، 1985).
- بيرس، شمعون ، الشرق الأوسط الجديد ، (عمان: دار الجليل للنشر، 1994).
- بيضون إبراهيم، ثقافة المقاومة - التطبيع والمواجهة، (القاهرة :مركز البحوث العربية 1990).
- تلحمي، شبلي ، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط والصراع العربي - الإسرائيلي، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 1997).
- الجابري ، محمد عابد ، مسألة الهوية - العروبة والإسلام والغرب، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1995).
- الجرباوي، علي، وآخرون، آراء في المعاهدة الأردنية الإسرائيلية ، (رام الله : وزارة الإعلام الفلسطينية 1994).
- الجزائري ، محمد ، احتلال العقل ، (لندن: دار الوراق 1998).
- الجمسي، محمد عبد الغني، مذكرات الجمسي - حرب أكتوبر 1973 ، (باريس: المنشورات الشرقية، 1989).
- حافظ ، صلاح الدين، تهافت السلام-المصير العربي في ظل الهيمنة الإسرائيلية ، (القاهرة: دار الشروق 1998).
- حبيب الله ، غانم ، علاقة م.ت.ف بالنظام الأردني، 1964 - 1974 ، (عكا: دار الأسوار، 1987).
- الحسن ، خالد ، حول اتفاق غزة أريحا (وثائق ودراسات)، ط2، (عمان: دار الشروق 1995).
- حسين ، عدنان السيد، عصر التسوية-سياسة كامب ديفد وأبعادها الإقليمية والدولية، (بيروت: دار النفائس، 1990).
- حسين، عادل ، التطبيع - المخطط الصهيوني للهيمنة الاقتصادية، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1985).
- الحمد، جواد ، مستقبل السلام في الشرق الأوسط، (عمان: المؤسسة المتحدة، 1994).
- حمدان، غسان ، التطبيع استراتيجيية الاختراق الصهيوني، (بيروت: دار الأمان للطباعة والنشر، 1987).
- حميد، راشد ، مقررات المجلس الوطني الفلسطيني، 1964 - 1975، (بيروت: مركز الأبحاث، 1975).
- الهوراني، عبد الله: التطبيع الثقافي وأثره في دائرة الصراع العربي الإسرائيلي، (أبو ظبي: المجمع الثقافي، 1999).
- هوراني، فيصل ، الفكر السياسي الفلسطيني 1964 - 1974 ، (بيروت :مركز الأبحاث، م.ت.ف ، 1980).
- خلف، محمود ، مدخل الى علم العلاقات الدولية ، (عمان : دار زهران للنشر ، 1996).
- درويش ،محمود، المؤتمر الصحفي للشاعر محمود درويش، (عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان 1996).

الدفاق، محمد سعيد ، التنظيم الدولي، النظرية العامة-الأمم المتحدة، (الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، 1954).

دومب ، ريزا، صورة العربي في الأدب العبري، ترجمة: عارف عطاري، (عمان: دار الجليل للنشر 1990).

ربيع، محمد عبد العزيز ، المعونات الأمريكية لإسرائيل ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990).

رمضان، عبد العظيم ، الصراع بين العرب وأوروبا من ظهور الإسلام إلى انتهاء الحروب الصليبية، (القاهرة: دار المعارف، 1983).

ري، جيمس لي ، الحروب في العالم-الاتجاهات العالمية ومستقبل الشرق الأوسط، ط2، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية،

1995)

ساري ، حلمي خضر، صورة العرب في الصحافة البريطانية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988).

سالم، علي ، رحلة إلى إسرائيل، (القاهرة: مكتبة مدبولي الصغير، 1996).

سعد الدين ، إبراهيم ، أحمد صدقي الدجاني وآخرون، تجمع عربي أم شرق أوسطي؟ (القاهرة: منظمة تضامن الشعوب الأفريقية والآسيوية،

1994).

سعيد ، عبد المنعم ، الجماعة الأوروبية تجربة التكامل والوحدة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986).

سعيد، إدوارد ، أوسلو2-سلام بلا أرض ، (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1995).

سلامة ، أحمد سلامة، (تحرير)، الشرق أوسطية، هل هي الخيار الوحيد؟ ، (القاهرة: الأهرام للترجمة والنشر 1995).

سلامة، غسان ، التسوية: الشروط، المضمون، الآثار، (عمان: منتدى الفكر العربي، 1994).

سلفيتي ، فريدة ، الأردن والعائد من السلام مع إسرائيل، (نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 1997).

الشريف، ماهر ، البحث عن الذات، دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908 - 1993، (قبرص: مركز الأبحاث

والدراسات الاستراتيجية، 1995).

شعراوي، حلمي ، (تحرير) الشرق أوسطية مخطط أمريكي-صهيوني، دراسة حول مخاطر التطبيع، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1998).

صباريني، غازي حسن ، الوجيز في القانون الدولي العام، (عمان: مكتبة دار الثقافة، 1992).

ضاهر ، مسعود ، مواجهة الغزو الثقافي الإمبريالي الصهيوني للشرق العربي-دراسة في الثقافة المقاومة، (الرباط: المجلس القومي للثقافة

العربية، 1989).

عابدين، صلاح ، حرب السلام، (القاهرة: دار الحرية، 1997).

عباس، محمود ، (أبو مازن)، طريق أوسلو، (بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 1994).

عبد الرازق ، حسين ، التطبيع ومقاومة الهجمة الصهيونية، (القاهرة: سطور، 2000).

عبد الرازق ، عمر ، وهاني سليمان، (تحرير)، أبعاد الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني-الإسرائيلي، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط

، 1994).

عبد السلام، جعفر ، معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية، دراسة تأصيلية وتحليلية على ضوء أحكام القانون الدولي،

(القاهرة: دار النهضة، 1980).

عبد السمیع، عمرو ، السلام، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1998).

عبد الفضيل، محمود ، الواقع والوهم حول الشرق أوسطية، (القاهرة: سينا للنشر، 1995).

\_\_\_\_\_ ، (إعداد) ، اتفاق غزة أريحا-التحديات-المخاطر-قراءة مختارة من المساهمات العربية، (بيروت: دار الطليعة، 1994).

عبد المعطي ، عبد الباسط ، (تحرير)، العولمة والتحويلات المجتمعية في الوطن العربي، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1999).

عبد الوهاب ، علاء ، الشرق الأوسط الجديد-سيناريو الهيمنة الإسرائيلية، (القاهرة: سينا، 1995).

عجاج، أسامة ، الوجه الآخر للسلام - المفاوضات المتعددة الأطراف، (القاهرة: مجلة آخر ساعة، 1996).

عطايا، أمين محمود ، النظام الإقليمي الشرق أوسطي، (بيروت: المنارة، 1995).

علوان ، محمود يوسف ، القانون الدولي العام-وثائق ومعاهدات دولية، (عمان: الجامعة الأردنية، 1978).

علي، عرفه عبده ، جيتو إسرائيلي في القاهرة، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1990).

عوض، محسن ، الاستراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1982).

- \_\_\_\_\_ ، مصر وإسرائيل خمس سنوات من التطبيع (القاهرة: دار المستقبل للنشر والتوزيع ، 1984 )
- \_\_\_\_\_ ، غليون، برهان ، نقد السياسة العملية - العرب ومعركة السلام ، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1999 ) .
- \_\_\_\_\_ ، فوكومايا، فرانسيس ، نهاية التاريخ وخاتم البشر ، ترجمة: حسين أحمد أمين ، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993 ) .
- \_\_\_\_\_ ، القصيبي، غازي عبد الرحمن، الغزو الثقافي ، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1991 ) .
- \_\_\_\_\_ ، قطريب، إسماعيل ، التطبيع- الجوانب القانونية والسياسية للتطبيع بين الدول المتحاربة، (دمشق: دار الأنصار، 1997) .
- \_\_\_\_\_ ، الكتلة الإسلامية ومنتدى الأمة ، التطبيع وأخطاره ، (جامعة بيرزيت: منشورات الكتلة الإسلامية، 1994) .
- \_\_\_\_\_ ، كوانت، وليام ، (محرر) كامب ديفد بعد عشر سنوات ، ترجمة: مركز الأهرام، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1998) .
- \_\_\_\_\_ ، الكياي، عبد الوهاب ، تاريخ فلسطين الحديث ، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990 ) .
- \_\_\_\_\_ ، الكيلاني، هيثم، النظرية الإسرائيلية في التفاوض، (بيروت: دار الرازي ، 1994) .
- \_\_\_\_\_ ، التسوية السلمية للصراع العربي- الإسرائيلي وتأثيرها في الأمن العربي ، (أبو ظبي: مركز الإمارات، 1996) .
- \_\_\_\_\_ ، اللجنة الإعلامية الأردنية: معاهدة السلام بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل ، (عمان: منتدى الفكر العربي 1994) .
- \_\_\_\_\_ ، لجنة الدفاع عن الثقافة القومية ، من مقاومة التطبيع إلى مواجهة الهيمنة ، (عمان: رابطة الكتاب الأردنيين، 1992) .
- \_\_\_\_\_ ، لي ري، جيمس ، الحروب في العالم والاتجاهات العالمية ومستقبل الشرق الأوسط ، (أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 1996 ) .
- \_\_\_\_\_ ، ليكي، روبرت ، حرب كوريا 1950 1953 ، ترجمة : محمد عبد الحميد ، (بيروت : دار النهضة، 1964 ) .
- \_\_\_\_\_ ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، وزارة الدفاع الوطني اللبناني، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1973) .
- \_\_\_\_\_ ، مركز العالم الثالث للدراسات والنشر، وثائق، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1982) .
- \_\_\_\_\_ ، مركز القدس للإعلام، وثيقة إعلان المبادئ (أوسلو)، (القدس: مركز القدس للاتصال والإعلام، 1996) .
- \_\_\_\_\_ ، مروه، كريم ، جدل الصراع مع إسرائيل وجدل السلام معها، (بيروت: دار الفارابي، 1994) .
- \_\_\_\_\_ ، المسيري ، عبد الوهاب، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، (القاهرة: دار الشروق، 1999) ، ثماني أجزاء .
- \_\_\_\_\_ ، الاستعمار الصهيوني وتطبيع الشخصية اليهودية ، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية ، 1990 ) .
- \_\_\_\_\_ ، الأيديولوجية الصهيونية - دراسة في علم اجتماع المعرفة، ط2، (الكويت، 1992) .
- \_\_\_\_\_ ، مصري ، سناء ، تمويل وتطبيع، ط2، (القدس: دار الكاتب ، 1998) .
- \_\_\_\_\_ ، مصلح، محمد ، الخليج في حسابات إسرائيل الاستراتيجية، (عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان، 1996) .
- \_\_\_\_\_ ، معروف، لويس ، المنجد في اللغة والأدب والعلوم، (بيروت : المطبعة الكاثوليكية ، 1985) .
- \_\_\_\_\_ ، معيزل، جوزيف ، المقاطعة العربية والقانون الدولي، (بيروت: م.ت.ف - مركز الأبحاث، 1968) .
- \_\_\_\_\_ ، منتصر ، صلاح ، (تقديم)، الطريق إلى السلام - مدريد 1991 ، (القاهرة: دار المعارف، 1991) .
- \_\_\_\_\_ ، منصور، كميل ، الولايات المتحدة وإسرائيل، العروة الأوثق، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1996) .
- \_\_\_\_\_ ، نافعة، حسن ، مصر والصراع العربي الإسرائيلي من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986) .
- \_\_\_\_\_ ، نهر، فؤاد، الشرق الأوسط الجديد في الفكر السياسي الأمريكي، (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية، 2000) .
- \_\_\_\_\_ ، نيكسون ، ريتشارد ، نصر بلا حرب ، إعداد وتقديم : محمد عبد الحليم ابو غزالة ، (القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ط 3 ، 1991) .
- \_\_\_\_\_ ، هاشم، حازم ، المؤامرة الإسرائيلية على العقل المصري ، (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986) .
- \_\_\_\_\_ ، هنتغتون، صموئيل وآخرون ، صدام الحضارات ، (بيروت : مركز الدراسات الاستراتيجية و الأبحاث ، 1995) .
- \_\_\_\_\_ ، الهندي، إحسان ، قوانين الاحتلال العربي، (دمشق: دار النفائس، 1971) .
- \_\_\_\_\_ ، الهور، منير، وطارق الموسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية 1947 - 1985 ، (عمان: دار الجليل للنشر، 1986) .
- \_\_\_\_\_ ، هيئة الأبحاث والترجمة بدار الراتب الجامعية ، القاموس العربي الشامل ، (بيروت: دار الراتب الجامعية، 1997) .

- هيجوت، ريتشارد ، العولمة والأقلية اتجاهاً جديداً في السياسة العالمية، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والنشر، 1998).
- هيكل، محمد حسنين ، أكتوبر 1973 - السلاح والسياسة، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993).
- \_\_\_\_\_ ، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، (القاهرة: دار الشروق، 1996).
- وارنر، دانيال ، السياسة الخارجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1998).
- وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا): إعلان الدولة وقرارات الأمم المتحدة، (تونس: وفا، 1989).
- ويلبرون، توماس ، السياسة الدولية في شمال شرق آسيا ، المثلث الاستراتيجي، (الصين، اليابان الولايات المتحدة) ، (أبو ظبي مركز الإمارات للدراسات ، 1998).

## ثانياً: المقالات:

- أبو السكر، علي ، "تأثير ومخاطر التطبيع على المهندس العربي" ، المهندس الأردني، عدد 65، (تشرين ثاني 1998)، ص 53-56.
- أبو طالب، حسن ، "الفكر العربي والشرق أوسطية"، عالم الفكر، العدد الرابع، (ايار 97)، ص 81-109.
- أبو لغد، إبراهيم، "الجذور التاريخية لاتفاق غزة أريحا" السياسة الفلسطينية، عدد 2، (ربيع 1994)، ص 23 - 29.
- أبو نضال، نزيه ، "عقلية التسوية = عملية التطبيع" ، أوراق ، عدد 5 ، (أيلول 1993 ) ، ص 15-22.
- أحمد، حسن إبراهيم ، "التطبيع ومساحة التفاوض والتشاور"، الطريق، العدد 2 - 3 ، (آذار 1995)، ص 121-131.
- أحمد، عبد الكريم ، "هل أصبح مركز الأهرام للدراسات - فعلاً وكراً للتطبيع؟" مجلة الدراسات الإعلامية، عددان 11-12 ، (تشرين ثاني، كانون أول، 1997)، ص 87-90.
- أدونيس ، "حول قضايانا الراهنة " الآداب، (كانون ثاني، شباط، 1994)، ص 3-5.
- \_\_\_\_\_ "إنني مع التطبيع ، ولكن " ، سطور العدد 1 ، (كانون أول، 1996)، ص 6-7.
- إسماعيل، محمد زكريا، "الهوية العربية في مواجهة السلام الإسرائيلي"، المستقبل العربي، العدد 190، (كانون أول، 1994)، ص 26-44.
- الإغاثة الزراعية، ورشة عمل حول التطبيع والتعاون مع إسرائيل، (1999/7/22) رام الله.
- أنور، طارق ، "تطبيع العلاقات في المنظور الإسرائيلي" ، رؤية - العلم طريقنا للمواجهة ، العددان 7-8 كانون ثاني شباط 1994 ، ص 53-60.
- بارك، إيهود ، صحيفة يديعوت احرنوت، ترجمة: صحيفة القدس (2000/12/2) .
- البرقاوي، أحمد ، "الفكر المكافح في مواجهة أيديولوجيا التعايش" ، الآداب ، العددان 1-2، (كانون ثاني، شباط، 1994)، ص 45-57.
- بزّي ، يوسف، "التطبيع خرافة على خرافة- ترسيم الثقافة"، الناقد ، العدد 70 ، (نيسان 1994)، ص 37-40.
- بشارة، عزمي ، "نقاش صاحب مع اليسار الصهيوني" الدراسات الفلسطينية، العدد 35، (صيف 1998)، ص 142-159.
- بشور، معن ، "السلام والتطبيع الثقافي"، المستقبل العربي، العدد 209، (تموز 96) ص 6-12 .
- بلقزيز، عبد الإله، "تحديات إقامة النظام الشرق أوسطي وانعكاساته على مجال الثقافة"، المستقبل العربي، العدد 203، (كانون ثاني 1996)، ص 13-33.
- بلوط، علي إبراهيم، "قراءة في الخطاب الثقافي العربي الراهن"، الطريق، (آذار 1996)، ص 39-46.
- بهي الدين، احمد ، "العلاقات الأمريكية الإيرانية بين الممكن والمستحيل" ، السياسة الدولية ، ع 134 ، (أكتوبر 1998 ) ، ص 202 .
- بيت هالحمي بنيامين ، "الحل في طلب المغفرة" ، الكرمل ، العدد 55، (صيف 98) ، ص 110-115 .
- التميمي، ضيف الله، (تحقيق)، "التطبيع: حوار الثقافة أم ثقافة الحوار"، الميلاد، العدد 30، (أيلول 1998)، ص 43-48.
- تتيرة ، بكر مصباح، "السلام والأمن في استراتيجية الصراع العربي الإسرائيلي" ، شؤون عربية، العدد 92، (كانون أول 1997)، ص 82-106.

- جاد، عماد، "التطبيع في الاستراتيجية الأمريكية"، رؤية-العلم طريقنا للمواجهة، العددان 7-8، (كانون ثاني- شباط، 1992) ص 12-16 الجبالي، عبد الفتاح، "المؤتمرات الاقتصادية الشرق أوسطية-الأهداف، النتائج، التوقعات"، الدراسات الفلسطينية، العدد 30، (ربيع 97) ص 18-47.
- \_\_\_\_\_، "إسرائيل والأهداف الاقتصادية من المفاوضات السلمية" رؤية-العلم طريقنا للمواجهة، العددان 7-8، (كانون ثاني، شباط 1992) ص 31-35.
- الجراد، خلف محمد، "العلاقة الإشكالية بين المثاقفة والغزو الثقافي في الخطاب العربي المعاصر"، المستقبل العربي، العدد 176، (تشرين ثاني 1993) ص 66-77.
- الجمال، مصطفى مجدي، "من التطبيع إلى الهيمنة"، المستقبل العربي، العدد 215، (كانون ثاني 1997) ص 165-169.
- الجميلي، حميد: "المستقبل الاقتصادي للعروبة والمشروع الصهيوني للاقتصاد الإقليمي الجديد"، الموقف الثقافي، العدد 4، (1996) ص 61-76.
- حبش، صخر، "تطبيع أم تتبيع؟"، النشرة المركزية لحركة فتح، عدد 12، (حزيران 98) ص 22.
- حتر، علي، "أخطار التطبيع في ظل الهزيمة على الأمة إذا استسلمت"، (1)، العرب اليوم، 99/1/25.
- \_\_\_\_\_، "أخطار التطبيع في ظل الهزيمة على الأمة إذا استسلمت"، (2)، العرب اليوم، 99/1/26.
- حجازي، أجمد عبد المعطي، (المحرر)، "ثقافة إسرائيل-دعاوى التطبيع وأبعاد المواجهة"، إبداع، عدد خاص، العدد 3، (آذار 1995).
- الحروب، خالد، "الدعوة الشرق أوسطية-التنظير لشرق أوسط والحصاد لإسرائيل"، فلسطين المسلمة، العدد 2، (1994) ص 24-27.
- حسين، عدنان السيد، "محددات صيغة مدريد: العبور إلى التطبيع"، شؤون الأوساط، العدد 45، (تشرين أول 1995) ص 31-45.
- \_\_\_\_\_، "مصر وقرار وقف التطبيع"، شؤون الأوساط، العدد 62، (آيار 97) ص 19-23.
- حمندي، عبد المنعم، "المتقف العربي ومواجهة التطبيع الثقافي"، الموقف الثقافي، العدد 14، (1998) ص 11-16.
- حمودة، عمرو كمال، "أضواء على استراتيجية إسرائيل في تطبيع علاقاتها البترولية مع العرب"، رؤية-العلم طريقنا للمواجهة، العددان 7-8، (كانون ثاني، شباط 1992) ص 48-52.
- حوراني، فيصل، "المجلس الوطني الفلسطيني-دورة تعديل الميثاق"، الدراسات الفلسطينية، ع 27، (خريف 1996) ص 50-62.
- الحويك، حياة عطية، "المياه والتطبيع والتمويل في الإعلام الغربي"، صامد الاقتصادي، العدد 14، (1992) ص 229-237.
- حيدر، محمود، "الأمن بين إسرائيل والفلسطينيين - محنة الخوف من السلام"، شؤون الأوساط، العدد 29، (آيار 94) ص 29-42.
- الخالدي، وليد: "عودة إلى قرار التقسيم - 1947"، الدراسات الفلسطينية، العدد 33، (شتاء 1998) ص 20.
- الخضور، جمال الدين، "التطبيع الثقافي - رؤية شاملة"، الطريق، العددان 2-3، (آذار - حزيران 1995) ص 117-130.
- خليل، عوض، "مستقبل الصراع العربي-الإسرائيلي في إطار الحوار"، دفاتر عربية، العدد 9، (آيار 1990) ص 83-88.
- خورشيد، كامل، "مظاهر التطبيع وتوجهاته في التربية والتعليم والإعلام"، الموقف الثقافي، العدد 14، (1998) ص 6-10.
- دراج، فيصل، "من انهيار الثقافة إلى ثقافة الإنهيار"، النهج، العدد 37، (خريف 1994) ص 131-141.
- \_\_\_\_\_، "المتقفون العرب والتطبيع"، الأدب، العددان 7-8، (تموز - آب 2000) ص 26-30.
- \_\_\_\_\_، "من انهيار الثقافة إلى ثقافة الانهيار"، النهج، العدد 37، (خريف 94) ص 130-141.
- راضي، اشرف، "العلاقات الإسرائيلية - الخليجية والمغربية"، السياسة الدولية، العدد 125، (يوليو 96) ص 103-109.
- رام، أوري، "سوسيولوجيا نقاش المؤرخين في إسرائيل"، الكرمل، العدد 51، (ربيع 97) ص 216-229.
- الراهب، هاني، "ضجة التطبيع الثقافي مع إسرائيل"، مجلة العربي، العدد 436، (آذار 95) ص 53-57.
- الرشدان، عبد الفتاح، "اتجاهات السياسة الأمريكية نحو الشرق الأوسط"، قراءات سياسية، العدد 2، (1992) ص 51-63.

- الرشيد ، علي، "ملاحظات على المؤتمر العربي الأول لمقاومة الاستسلام والتطبيع"، فلسطين المسلمة، العدد 1 ، (كانون ثاني 1997)، ص 27.
- رفعت ،نادية ، "الاقتصاد الإسرائيلي وطموحاته من التسوية السلمية"، المستقبل العالم الإسلامي، العدد 14 ، (شتاء 1995)، ص 45-67.
- الريماوي ، محمود، " التطبيع ثمرة لتسوية تاريخية وليست نتيجة لازمة لحل سياسي" ، النهج ، العدد 37، (خريف 1994)، ص 148-151.
- زريق، برهان ، "التطبيع يتماهى مع التطبيع والتغريب والتفريق"، الفكر العربي، العددان 85 و 86، (صيف، خريف 96)، ص 65-73.
- السرجماني، خالد ، "دوافع السياسة الأمريكية الجديدة تجاه إيران" ، صحيفة القدس ، 26-3-2000
- سليم، محمد السيد ، " الألعاب الرياضية و العلاقات الدولية " ، السياسة الدولية ، العدد 101 ، (أيلول 1990 )، ص 51 52 .
- السليمي، منصف، "اعلان الدار البيضاء، تسوية بين مطالب السياسي ومصالح الاقتصادي"، المستقبل العربي، العدد 93 ، (آذار 95) ص 19-29 .
- سماره، عادل ، "التطبيع واستدخال الهزيمة"، كنعان، العدد 62 ، (آذار 95) ، ص 52 - 64 .
- \_\_\_\_\_ ، " سيرك لرئيس الوزراء إدوارد سعيد" ، كنعان ، العدد 97 ، (تموز 1999) ، ص 8-28.
- السنوسي ، أحمد ، "حول التطبيع الثقافي مع إسرائيل" ، المستقبل العربي ، العدد 200 ، (تشرين أول 1995)، ص 46-64.
- شرابي، هشام ، في مقابلة مع: أخبار الآداب، العدد 331 ، (تشرين اول 1999) ، ص 9.
- شرابي، هشام ، " المتفقون العرب والغرب في نهاية القرن العشرين " ، المستقبل العربي، العدد 175 ، (أيلول 1993).
- الشعبي، عيسى ، " عشر سنوات من الصراع بين النظام الأردني ومنظمة التحرير الفلسطينية " ، شؤون فلسطينية، العدد 42/41 (شتاء 1972)، ص 215.
- شفيط، آري، "مقابلة مع عضو الكنيست شلومو بن عامي"، الدراسات الفلسطينية، العدد 36 (خريف 1998) ، ص 141 - 144 .
- شفيق ، سلمان ، "ما بين القطيع والتطبيع.. حوار لا مفر منه"، مجلة الدراسات الإعلامية، العدد 89 ، (تشرين ثاني ، كانون أول 1997)، ص 91-93.
- شوحط، إيلا ، "اليهود الشرقيون في اسرائيل " ، الدراسات الفلسطينية ، عدد 36 (خريف 98)، ص 105-106 .
- صبحي ، مجدي ، " التطبيع والمياه العربية" ، رؤية-العلم طريقنا للمواجهة، العددان 7-8 ، (كانون الثاني ، شباط 1992)، ص 42-47.
- صحيفة القدس: " منظمات أهلية فلسطينية تبحث تنظيم العلاقة مع المؤسسات الإسرائيلية غير الحكومية". (2000/1/24).
- صحيفة هآرتس، (96/10/4) ، أجرى المقابلة آري شفيط - ونقلتها مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 29، (شتاء 97) تحت عنوان: "اليهود براك وبتانياهو .
- طه ، صبحي ، " الصهيونية والتطبيع " ، الموقف الثقافي ، العدد 39 ، (تموز 1995) ، ص 17-21.
- عاشور، عزمي ، " موريتانيا وإسرائيل: علاقات دبلوماسية"، السياسة الدولية، ع 139 ، (كانون ثاني، 2000) ص 145 - 147.
- عامر، حسن ، " الشرق أوسطية بين الدار البيضاء وعمان" ، الباحث العربي، العدد 39 ، (تموز، 95) ص 23-28.
- عبد الدايم، عبد الله ، "العرب والعالم بين صدام الثقافات وحوار الثقافات"، المستقبل العربي، العدد 203، (كانون ثاني 96)، ص 21 - 31.
- عبد الفتاح، نبيل، "إعادة تشكيل الذاكرة والخيال الجماعي"، رؤية- العلم طريقنا للمواجهة، العددان 7 - 8 (كانون ثاني - شباط، 1992) ، ص 62-71.
- عبد الفضيل، محمود ، "مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية"، المستقبل العربي، العدد 179، (كانون ثاني 1994).
- عبد الوهاب ، أيمن ، " الخريطة الجديدة لمنطقة الشرق الأوسط-الإطار الإقليمي لعملية التطبيع " ، رؤية-العلم طريقنا للمواجهة، العددان 7-8 ، (كانون ثاني ن شباط 1992)، ص 4-11.
- عبيد، هناء ، " العلاقات الأمريكية الصينية ، صراع حضاري ام تجاري " السياسة الدولية ، ع 121 ، (يوليو 95) ، ص 184 195 .
- عجور ، حازم ، " إسرائيل تسعى للهيمنة الاقتصادية على المنطقة " ، الاقتصاد الإسلامي ، العدد 153 ، (كانون ثاني ، شباط 1994)، ص 28-
- (30). العجيزي ، عبد العزيز ، " التسوية السياسية و العسكرية لحرب فيتنام " ، السياسة الدولية ، ع 31 ، (كانون الثاني 1973 ) ، ص 112 119 .
- عربيات ، عبد اللطيف ، وسليمان عرار ، " ماذا بعد المعاهدة " ، الرسالة ، العدد 9 ، ( أيار 1997)، ص 46-56.



العولمة والوطن العربي والمستقبل ، العدد 33 ، (1999) ، ص 38-54.

المصري ، شفيق ، " مؤتمر المغرب: خطوة على طريق إلغاء المقاطعة " ، الاقتصاد والأعمال ، العدد 25 ، (تشرين ثاني 1994) ، ص 65-66.

مضيه، محمد سعيد ، "التطبيع الثقافي مع العدو الصهيوني"، الطريق ، العدد 4 (تشرين ثاني 93)، ص 44-54.

مضية ، نضال ، " التطبيع الإسرائيلي-المصري والتطبيع الإسرائيلي-اللبناني" ، صامد الاقتصادي، العدد 42 ، (نيسان 1983)، ص 178-185.

مظلوم، جمال ، " قمة الدار البيضاء والسوق الشرق أوسطية " ، الدفاع ، العدد 101 ، (كانون أول 1994) ، ص 52-56.

معلوم، حسين، "هوامش على دفتر التطبيع بين العرب وإسرائيل"، رؤية-العلم طريقنا للمواجهة، العددان: 7 - 8 ، (كانون ثاني - شباط 1992)، ص 24 .

الملاحق الأساسية لاتفاقيات كامب ديفيد، وملحقات اتفاق أوسلو (إعلان المبادئ) والمعاهدة الأردنية - الإسرائيلية.

المناصرة، عز الدين وآخرون، "في مواجهة التطبيع" الشعراء، العدد الأول، (صيف 98) ص 55 - 168

منتصر، صلاح ، " نقابتنا - وأحزابنا . والتطبيع " ، مجلة الدراسات الإسلامية ، العدد 89 ، (تشرين أول ، كانون أول 1997)، ص 24-

25.

منصف السليمي، " إعلان الدار البيضاء تسوية بين مطالب السياسي مصالح الاقتصادي " المستقبل العربي، عدد 193 ، (آذار، 1995) ص 22

- 26

منى ياسين، " تجميد قرار التطبيع مع إسرائيل - تحليل لسياق القرار، شؤون الأوسط، ع 62 ، (آيار، 97) ص 17

ميثاق اللجنة الشعبية لمقاطعة التطبيع.

الميثاق الوطني الفلسطيني.

ناصر ، غياث (تحقيق) ، " موقف المتقنين السوريين من التطبيع " ، فلسطين المسلمة ، العدد 1 ، (كانون ثاني 1995)، ص 19-21.

نافعة، حسن ، "تجربة مصر من التسوية: الظروف والنتائج"، أبعاد، العدد 4 ، (كانون أول 1995)، ص 73-92.

نوفل، ميشيل ، "حضور مصر ودورها"، شؤون الأوسط، ع 62 ، (آيار 97) ص 5-11.

الهوري، أنور ، "زيارة كلينتون الى الصين" ، السياسة الدولية ، ع 134 ، (أكتوبر 98) ، ص 209 .

\_\_\_\_\_ ، "التطبيع بعد التسوية" ، السياسة الدولية ، العدد 140 ، (أبريل 2000)، ص 93-95.

هويدي ، فهمي ، " يسألونك عن التطبيع " ، مجلة الدراسات الإسلامية ، العدد 89 ، (تشرين ثاني ، كانون أول 1997)، ص 59-63.

وارنر ، دانيال ، " إدارة التنافر والسياسة الأمريكية" ، دراسات عالمية ، العدد 15 ، 1989 ، ص 42-59.

وزارة الخارجية الألمانية : ((50 عاما جمهورية المانيا الاتحادية )) المانيا ، العدد 6 ، كانون اول 1998 ص 11 .

وزارة شؤون المنظمات الأهلية-رام الله ، "أسس ومفاهيم للعمل مع المؤسسات الأهلية الإسرائيلية"، (2000/1/023)

وندسور ، فيليب ، " تعليق المقاطعة . بشرط " ، " الباحث العربي " ، العدد 33 ، (تموز 1993) ، ص 13-14.

ياسين ، منى ، " تجميد التطبيع مع إسرائيل : تحليل لسياق القرار والاتجاهات " ، شؤون الأوسط ، العدد 62 ، (آيار 1997)، ص 13-14.

يهوشوع، أ.ب، "ساعدونا على تطبيع العلاقة مع انفسنا"، الكرمل العدد (شتاء 97)، ص 199 - 200 وهذا المقال عبارة عن سجل أجراء

حسن خضر مع يهوشع في مدينة حيفا.

يوسف، وفيق ، " الثقافة العربية والمسار المتعثر من النهضة إلى التطبيع الثقافي" ، المعرفة، العدد 400 ، (كانون ثاني، 1997)، ص 224-

233.

### ثالثاً: المقابلات:

1. د . إبراهيم أبو لغد.
2. د . إبراهيم خريشي.
3. حاتم عبد القادر.
4. د . جواد العناني.
5. داود تلحمي.
6. د . عادل سمارة.
7. صخر حبش.
8. عزت غزاوي.
9. علي أبو السكر.
10. علي أديب حتر.
11. د . فؤاد المغربي.
12. قدورة فارس.
13. المتوكل طه.
14. محمد جاد الله.
15. محمد سليمان.
16. مروان برغوثي.
17. نبهان خريشة.

ملاحق

# الملاحق

وثيقة إعلان مبادئ

**حول ترتيبات  
الحكومة الذاتية  
الانتقالية**

واشنطن يوم ١٣ ايلول ١٩٩٣

## المادة الخامسة

### الفترة الإنتقالية ومفاوضات الوضع الدائم

- 1- تبدأ فترة السموات الغمس الإنتقالية عند الإسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا.
- 2- سوف تبدأ مفاوضات الوضع الدائم بين حكومة إسرائيل وممثل الشعب الفلسطيني في أرب وقت ممكن، ولكن بما لا يعدى بداية السنة الثالثة من الفترة الإنتقالية.
- 3- من المفهوم أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية، بما فيها، القدس، اللاجئين، المستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود، العلاقات والتعاون مع جيران آخرين، ومسائل أخرى ذات الإهتمام المشترك.
- 4- الاتفاقات التي تم التوصل لها للمرحلة الإنتقالية لا تحجب أو تقل بمفاوضات الوضع الدائم.

## المادة السادسة

### النقل التمهيدي للصلاحيات والمسؤوليات

- 1- فور دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ وفور الإسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا، سينبأ نقل السلطة من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى الفلسطينيين المخولين بهذه المهمة، كما هو منمّل هنا سيكون هذا النقل للسلطة ذات طيبة تمهيدية إلى حين تمسب المجلس.
- 2- مباشرة بعد دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ والإسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا، مع الأخذ بعين الاعتبار تشجيع التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، سيتم نقل السلطة للفلسطينيين في المجالات التالية: التعليم والثقافة، الصحة، الشؤون الاجتماعية، الضرائب المتأخرات والسياحة. سيشرع الجانب الفلسطيني ببناء قوة الشرطة الفلسطينية، كما هو متفق، والتي أن يتم تمسب المجلس، يمكن للطرفين أن يتفاوضا على نقل الصلاحيات ومسؤوليات إضائية حسبما يتفق عليه.

## المادة الثامنة

### إطار الفترة الإنتقالية

إن الإطار المتفق عليه للفترة الإنتقالية مبين في إعلان المبادئ هذا.

## المادة الثالثة

### الإنتخابات

- 1- من أجل أن يتمكن الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من حكم نفسه وفقا للمبادئ ديمقراطية، ستجري إنتخابات سياسية عامة ومباشرة وحرّة للمجلس تحت إشراف متفق عليه ومرافقة دولية متفعلها، بينما تقوم الشرطة الفلسطينية بتأمين النظام العام.

- 2- سيتم عقد إتفاق حول الصيغة المحددة للإنتخابات وشروطها وفقا للبروتوكول المرفق كملحق ١ بهدف إجراء الإنتخابات في مدة لا تتجاوز السبعة أشهر من دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ.

- 3- هذه الإنتخابات ستشكل خطوة تمهيدية إنتقالية هامة نحو تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومطالباته العادلة.

## المادة الرابعة

### الولاية

سوف تغطي ولاية المجلس منظمة الضفة الغربية وقطاع غزة، باستثناء القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع الدائم. يعتبر الطرفان الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة جغرافية واحدة، يجب المحافظة على وحدتها وسلامتها خلال الفترة الإنتقالية.

## المادة السابعة الاتفاق الانتقالي

التحديات الخارجية، وكذلك بمسؤولية الأمن الإجمالي لإسرائيلين بمرض حماية أمنهم الداخلي والنظام العام.

## المادة التاسعة القوانين والأوامر العسكرية

- 1- سيحول المجلس بالتسريع، وفقا للاتفاق الانتقالي، في جميع السلطات المنقولة إليه.
- 2- سيراجع الطرفان بشكل مشترك القوانين والأوامر العسكرية المنعقدة في المجالات المتبقية.

## المادة العاشرة لجنة الإرباط المشتركة الإسرائيلية - الفلسطينية

من أجل توفير تطبيق سلس لإعلان المبادئ هذا ولأية إقتنيات لاحقة تتعلق بالفترة الانتقالية، ستشكل فور دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ، لجنة إرباط مشتركة إسرائيلية - فلسطينية من أجل معالجة القضايا التي تتطلب التنسيق وقضايا أخرى ذات الإهتمام المشترك، والمناقشات.

## المادة الحادية عشر التعاون الإسرائيلي - الفلسطيني في المجالات الاقتصادية

أدراكا بأهمية التبادلية للتعاون من أجل التجميع وتطوير الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل، سيتم إنشاء لجنة تعاون اقتصادية إسرائيلية - فلسطينية، من أجل تطوير وتطبيق البرامج المحددة في البروتوكولات المرتقة كملحق 2 وملحق 4 بألرب تعادلي، وذلك فور دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ.

## المادة السابعة الاتفاق الانتقالي

1- سوف يتفاوض الوردان الإسرائيلي والفلسطيني على إتفاق حول الفترة الانتقالية (الاتفاق الانتقالي).

2- سوف يحدد الإتفاق الانتقالي، من بين إنشاء أخرى، هيكلية المجلس، وعدد أعضائه، ونقل الصلاحيات والمسؤوليات من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية الى المجلس، وسوف يحدد الإتفاق الانتقالي، أيضا سلطة المجلس التنفيذية، وسلطة التشريعية طبقا للمادة 4 المنكورة أعلاه، والأجهزة الاقتصادية الفلسطينية المستقلة.

3- سوف يتضمن الإتفاق الانتقالي ترتيبات، سيتم تنفيذها عند تصويب المجلس، لتمكينه من الإضطلاع بكل الصلاحيات والمسؤوليات التي تم نقلها إليه مسبقا وفقا للمادة 4 المنكورة أعلاه.

4- من أجل تمكين المجلس من تشجيع النمو الاقتصادي، سيقوم المجلس فور تصويبه، بإنشاء إلى أمور أخرى، بإنشاء سلطة فلسطينية للكهرباء، سلطة ميناء غزة البحرية، بنك فلسطين للتنمية، مجلس فلسطيني لتشجيع الصادرات، سلطة فلسطينية للبيئة، سلطة فلسطينية للأراضي، وسلطة فلسطينية لإدارة المياه ولأية سلطات أخرى يتم الإتفاق عليها وفقا للاتفاق الانتقالي الذي سيحدد صلاحياتها ومسؤولياتها.

## المادة الثامنة النظام العام والأمن

5- بعد تصويب المجلس سيتم حل الإدارة المدنية وإسحب الحكومة العسكرية الإسرائيلية. سيتم من أجل ضمان النظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، سيشيخه المجلس قوة شرطة قوية، بينما سستمر إسرائيل في الإضطلاع بمسؤولية النفاذ ضد

المادة الرابعة عشر  
الإسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة ومنطقة أريحا

ستسحب إسرائيل من قطاع غزة ومنطقة أريحا، كما هو مبين في البروتوكول المرفق في ملحق ٢.

المادة الخامسة عشر  
تسمية المزارعات

١- سيتم تسمية المزارعات النائية عن تطبيق أو تفسير إعلان المبادئ، هذا، أو أية إتفاقيات لاحقة تتعلق بالفترة الانتقالية، بالتفاوض من خلال لجنة الإرتباط المشتركة التي ستتشكل وفقا للمادة ١٠ أعلاه.

٢- إن المزارعات التي لا يمكن تسميتها بالتفاوض يمكن أن تتم تسميتها من خلال آلية كوتريخ يتم الإتفاق عليها بين الأطراف.

٣- يمكن للأطراف أن تتفق على اللجوء الى التحكيم حول خلافات متعلقة بالمرحلة الانتقالية التي لا تحل مباشرة، ولهذا الغرض وحسب الإتفاق تقيسه الأطراف لجنة تحكيم.

المادة السادسة عشر  
التعاون الإسرائيلي - الفلسطيني فيما يتعلق بالبرامج الإقليمية

يرى الطرفان أن مجموعات العمل في المفاوضات متعددة الأطراف أداة ملائمة لتشجيع خطة مارشال وبرنامج إقليمية أخرى، بما فيها برامج خاصة للمنفعة العربية وقطاع غزة كما هو مبشر إليه في البروتوكول المرفق في الملحق ٤.

المادة الثانية عشر  
الإرتباط والتعاون مع الأردن ومصر

سيقيم الطرفان بصورة حكومتى الأردن ومصر للمشراكة في إقامة اللزيرد من ترتيبات الإرتباط والتعاون بين حكومة إسرائيل والممثلين الفلسطينيين اللسطينيين من جهة، وحكومتى الأردن ومصر من جهة أخرى، لتشجيع التعاون بينهم. وستضمن هذه الترتيبات إنشاء لجنة مستمرة ستقرر بالإتفاق على أشكال السماح بدخول الأشخاص الذين تزحوا من الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧، بالتوافق مع الإجراءات الضرورية لمنع التوضى والإختلال بالنظام، وستعطي هذه اللجنة مع مسائل أخرى ذات الإهتمام المشترك.

المادة الثالثة عشر

إعادة انتشار القوات الإسرائيلية

١- بعد دخول إعلان المبادئ، هذا حيز التنفيذ، وفي وقت لا يتجاوز عشية إنتخابات المجلس سيتم إعادة انتشار القوات العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى إسحاب القوات الإسرائيلية التي تم تنفيذها وفقا للمادة ١٤.

٢- عند إعادة انتشار قواتها العسكرية، ستقررشد إسرائيل بمبدأ وجوب إعادة انتشار قواتها العسكرية خارج المناطق المأهولة بالسكن.

٣- سيتم تنفيذ تدريجي للمزيد من إعادة الانتشار في مواقع محددة مع تولى المسؤولية عن النظام العام والأمن الداخلي من قبل قوة الشرطة الفلسطينية وفقا للمادة ٨ أعلاه.

١- فلسطينيو القدس الذين يعيشون فيها سيكون لهم الحق في المشاركة في العملية الانتخابية، وفقا لإتفاق بين الطرفين.

٢- بالإضافة، يجب أن تغطي الاتفاقية حول الانتخابات، القضايا التالية، من بين أمور أخرى:

١- النظام الانتخابي.

ب- صيغة الاشراف المتفق عليه والمراقبة الدولية المتفق عليها وتركيبها الفريدة، و

ج- الأحكام والنظم المتعلقة بالعملية الانتخابية بما فيها ترميمات متفق عليها لتنظيم الإعلام،

وإمكانية الترخيص لمحطة بث إذاعي وتلفزيوني.

٣- لن يتم الإحلاف بالروحية المسيحية للفلسطينيين القاطنين، الذين كانوا مسجلين يوم ٤ حزيران ١٩٦٧ بسبب عدم تمكنهم من المشاركة في العملية الانتخابية لأسباب عملية.

١- يدخل إتفاق المبادئ هذا حيز التنفيذ بعد شهر واحد من توقيعه.

٢- جميع البروتوكولات الملحقة بإعلان المبادئ هذا والمخصص عليه المتعلق به سيتم اعتبارها جزء لا يتجزأ من هذا الإتفاق.

أبرام في واشنطن، في هذا اليوم الثالث عشر من ايلول ١٩٩٣

عن الوفد الفلسطيني

محمود عباس

الشاهدان

عن حكومة إسرائيل

شمعون بيريز

الولايات المتحدة الأمريكية

وآرون كريسوفور



بروتوكول حول إنسحاب القوات الإسرائيلية  
من قطاع غزة ومنطقة أريحا

- ١- سيعد الطرفان إتفاقاً ويوقعان عليه خلال شهرين من تاريخ دخول إعلان المبادئ، هذا حيز التنفيذ حول إنسحاب القوات العسكرية الإسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا، وسيضمن هذا الإتفاق ترتيبات شاملة تسري في قطاع غزة ومنطقة أريحا على أثر الإنسحاب الإسرائيلي.
- ٢- ستقيد إسرائيل إنسحابها مجرد لا وسريعا لقراتها العسكرية من قطاع غزة ومنطقة أريحا، يبدأ فوراً مع التوقيع على الإتفاق حول قطاع غزة ومنطقة أريحا ويتم إستكماله خلال فترة لا تتعدى الأربعة أشهر بعد التوقيع على هذا الإتفاق.
- ٣- سيضمن الإتفاق المذكور أعلاه، من جملة أمور أخرى:
  - ١- ترتيبات لنقل سلس وسلبي للسلطة من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى المدنيين الفلسطينيين.
  - ب- بنية وصلحيات ومسؤوليات السلطة الفلسطينية في هذه المجالات فيما عدا الأمن الخارجي، والمستوطنات والإسرائيليين، والملاقات الخارجية ومسائل أخرى متفق عليها بشكل مشترك.
  - ج- ترتيبات لتولي الأمن الداخلي والنظام العام من قبل قوة الشرطة الفلسطينية التي تتشكل من ضبط الشرطة المحجيين محليا ومن الخارج (حاصل جوازات السفر الأثرنية والوثائق الفلسطينية الصادرة من مصر). إن الذين سيشاركون في قوة الشرطة الفلسطينية اللامعون من الخارج يجب أن يكونوا مدربين كشرطة وضباط شرطة.
  - د- حضور دولي أو إقليمي مؤقت، وفقا لما يتفق عليه.
  - هـ- إقامة لجنة تعاون وتسيق فلسطينية - إسرائيلية مشتركة لأغراض الأمن المتبادل.
- و- برنامج للتنمية الاقتصادية والاستقرار، يشمل إقامة صندوق طوارئ، لتشجيع الإستثمار الأجنبي، والدعم المالي والإقتصادي.

### الملحق الثالث

بروتوكول حول التعاون الإسرائيلي - الفلسطيني  
في البرامج الاقتصادية والتنمية

يتفق الجانبان على إقامة لجنة مستمرة إسرائيلية - فلسطينية للتعاون الاقتصادي تركز، من بين أمور أخرى، على التالي:

- 1- التعاون في مجال المياه، بما في ذلك مشروع تطوير المياه، يقوم بإعداده خبراء من الجانبين، والذي سيحدد كذلك شكل التعاون في إدارة موارد المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويتضمن مقررات لدراسات وخطط حول حقوق المياه لكل طرف، وكذلك حول الاستخدام المنصف لموارد المياه المشتركة وذلك للتنفيذ خلال وما بعد الفترة الانتقالية.
- 2- التعاون في مجال الكهرباء، بما في ذلك برنامج لتطوير الطاقة الكهربائية، والذي سيحدد كذلك شكل التعاون لإنتاج وصيانة وشراء وبيع الموارد الكهربائية.
- 3- التعاون في مجال الطاقة، بما في ذلك برنامج لتطوير الطاقة، يأخذ بالاعتبار استغلال النفط والغاز لأغراض صناعية، خاصة في قطاع غزة والقرب، وسيفسح المزيد من الاستغلال المشترك لموارد الطاقة الأخرى، وقد يأخذ هذا البرنامج بالاعتبار كذلك بناء مجمع صناعي بتركيباتي في قطاع غزة وكذلك بناء ألبواب لنقل النفط والغاز.
- 4- التعاون في مجال التمويل بما في ذلك برنامج تطوير وصل مالي لتفسيح الاستثمار الدولي في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي إسرائيل، وكذلك إقامة بنك تنمية فلسطيني.
- 5- التعاون في مجال النقل والاتصالات، بما في ذلك برنامج يحدد الخطوط العامة لإنشاء منطقة ميناء بحري في غزة يأخذ بالاعتبار إنشاء خطوط نقل واتصالات من وإلى الضفة الغربية وقطاع غزة إلى إسرائيل وإلى بلدان أخرى. بالإضافة، سيأخذ هذا البرنامج بالاعتبار تنفيذ بناء الطرقات اللازمة، وسكك الحديد وخطوط الاتصالات، إلخ...
- 6- التعاون في مجال التجارة بما في ذلك الدراسات وبرامج ترويج التجارة، بما يفصح التجارة الداخلية والأجنبية وما بين الإقليمية وكذلك دراسة جدوى إنشاء مناطق تجارة حرة في قطاع غزة

3- وسيقوم الطرفان بالتعاون والتسيق بشكل مشترك وبشكل منفرد مع الأطراف الإقليمية والوطنية لدعم هذه الأبحاث.

ح- ترتيبات لمصر أمن للاشخاص والنقل بين قطاع غزة ومنطقة أريحا.

4- الإتفاق أصلا سيتضمن ترتيبات من أجل التسيق بين الطرفين فيما يتعلق بمسائل:

- أ- غزة - مصر، و
- ب- أريحا - الأردن.

5- المكاتب المسؤولة عن الإضطلاع بصلاحيات ومسؤوليات السلطة الفلسطينية حسب هذا الملحق رقم ٢ والمادة ٦ من إعلان السيادة سيكون مواعها في قطاع غزة ومنطقة أريحا بالتساوي بتصويب المجلس.

6- باستثناء هذه الترتيبات المتفق عليها، يبقى وضع قطاع غزة ومنطقة أريحا كجزء لا يتجزأ من الضفة الغربية وقطاع غزة، ولن يتغير خلال الفترة الانتقالية.

## الملحق الرابع

بروتوكول حول التعاون الإسرائيلي - الفلسطيني

### حول برامج التنمية الإقليمية

- ١- سوف يتعاون الجانبان في سياق مسمى السلام المتقد الأطراف لتتبع برنامج تنمية للمنطقة، بما فيها الضفة الغربية وقطاع غزة، تبادل إليه الدول السبع الكبار. وستطلب الأطراف من السبع الكبار المسمى لإشراك دول أخرى مهتمة في هذا البرنامج، مثل أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ودول ومؤسسات عربية إقليمية، وكذلك أعضاء من القطاع الخاص.
- ٢- سوف يتشكل برنامج تنمية من عنصرين:
  - أ- برنامج التنمية الاقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة.
  - ب- برنامج التنمية الاقتصادية الإقليمي.
- ١- برنامج التنمية الاقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة. سيتشكل من العناصر التالية:
  - ١- برنامج إعادة التأهيل الاجتماعي، بما في ذلك برنامج الإسكان والبناء.
  - ٢- خطة تنمية المشاريع الاقتصادية المصغرى والمتوسطة.
  - ٣- برنامج لتنمية البنية التحتية (المياه، الكهرباء، النقل، الاتصالات الخ).
  - ٤- خطة للموارد البشرية.
  - ٥- برامج أخرى.
- ب- يمكن أن يتشكل برنامج تنمية الاقتصادية الإقليمي من العناصر التالية:
  - ١- إقامة صندوق تنمية للشرق الأوسط كخطوة أولى وهناك تنمية للشرق الأوسط كخطوة ثانية.
  - ٢- تطوير خطة إسرائيلية - فلسطينية - أردنية مشتركة لتسويق إستغلال منطقة البحر الميت.
  - ٣- قناة البحر المتوسط (غزة) - البحر الميت.
  - ٤- تحلية المياه إقليمياً ومشاريع تطوير أخرى للمياه.

وفي إسرائيل وحرية الوصول المتبادل إلى هذه المناطق، والتعاون في مجالات أخرى تتعلق بالتجارة.

- ٧- التعاون في مجال الصناعة، بما في ذلك برامج التطوير الصناعي، الذي سيوفر انشاء مراكز البحث والتطوير الصناعي الإسرائيلي - الفلسطيني المشترك، والذي سيفتح المشاريع المشتركة الفلسطينية-الإسرائيلية، ووضع الخطوط العامة للتعاون في صناعات النسيج، والمنتجات الغذائية، والأوبئة، والإلكترونيات والملابس والصناعات القائمة على الكمبيوتر والعلوم.
- ٨- برنامج للتعاون وتنظيم علاقات العمل والتعاون في مسائل الرأه الاجتماعي.
- ٩- خطة تعاون وتنمية الموارد البشرية تأخذ بالإعتبار ورش عمل وتبوك معلومات مشتركة.
- ١٠- خطة لحماية البيئة وتوفير إجراءات مشتركة و/أو منفعة في هذا المجال.
- ١١- برنامج لتطوير التسويق والتعاون في مجال الاتصالات ووسائل الإعلام.
- ١٢- أية برامج أخرى ذات مصلحة مشتركة.

## الملحق الثاني

من المفهوم أنه، لاحقا للإتسحاب الإسرائيلي، ستستقر إسرائيل في مسوولياتها عن الأمن الخارجي وعن الأمن الداخلي والنظام العام للمستوطنات والإسرائيليين. ويمكن القوات العسكرية والمعتنق الإسرائيلي أن يستمروا في إستخدام الطرقات بحرية داخل قطاع غزة ومنطقة أريحا.

أبرم في واشنطن، في هذا اليوم الثالث عشر من ايلول ١٩٩٣

عن الوفد الفلسطيني  
محمود جباس

الشاهدان

عن حكومة إسرائيل  
ضمعون بيريز

الفيدالية الروسية  
أندريه كورزوف

الولايات المتحدة الأمريكية  
وارين كريستوفر

٣- ستستمر كل من المجالات الموصوفة أعلاه في التمتع بالتخصيصات الموجودة في الميزانية وفقا لترتيبات يتم الإتفاق عليها من الطرفين، وستتخذ هذه الترتيبات بالإقتدار التعديلات الضرورية المطلوبة من أجل تضمين الضرائب التي تم جبايتها من مكتب الضرائب المباشر.

٤- فور تنفيذ إعلان المبادئ، سيبشر الوفد الإسرائيلي والفلسطيني على الفور مفاوضات حول خطة مفصلة لنقل السلطة على المتعاقب السابقة وفقا للتفاصيل المذكورة أعلاه.

المادة ٧ البند ٢

كما سيتمكن الإتفاق الإنتقالي ترتيبات للتسليم والتعاون.

المادة ٧ البند ٥

إسحاب الحكومة العسكرية لن يكون دون ممارسة إسرائيل للصلاحيات والمسؤوليات غير المنقولة إلى المجلس.

المادة ٨

من المفهوم أن الإتفاق الإنتقالي سيتمكن ترتيبات للتعاون والتسليم بين الطرفين في هذا الخصوص، كما أنه من المتوقع أن يتم إنجاز نقل الصلاحيات والمسؤوليات إلى الشرطة الفلسطينية بطريقة مرحلية، كما هو متفق عليه في الإتفاق الإنتقالي.

المادة ١٠

من المتوقع أنه فور دخول إعلان المبادئ حيز التنفيذ، سيتم الوعدان الإسرائيلي والفلسطيني بتبادل أسماء الأفراد المعتنق من الطرفين كأعضاء في لجنة الإرتباط الإسرائيلية - الفلسطينية المشتركة.

كما أنه من المتوقع عليه أن يكون لكل طرف عدد مقبول من الأعضاء في اللجنة المشتركة وستتخذ للجنة المشتركة قراراتها بالإتفاق، ويمكن اللجنة المشتركة أن تصنف قنيتين وخبراء آخرين حسب الضرورة، وستقرر اللجنة المشتركة وتيرة ومكان، أو أماكن، عقد اجتماعاتها.

## الرسائل المتبادلة الخطاب الأول

٩ ابول ١٩٩٣

السيد رئيس الوزراء

إن التوقيع على إعلان المبادئ يرمز لمصر جديد في تاريخ الشرق الأوسط، ومن منطلق إيمان  
راسخ، أود أن أؤكد على التزامات م.ت.ف. التالية:

تعترف م.ت.ف. بحق دولة إسرائيل في العيش في سلام وأمن .

تقبل م.ت.ف. قراراتي مجلس الأمن للأمم المتحدة ٢٤٢ و ٢٣٨ .

إن م.ت.ف. تلتزم بعملية السلام في الشرق الأوسط بكل سلمي للمصراع بين الجانبين وتعلن أن  
كل القضايا الأساسية المتعلقة بالأوضاع الدائمة سوف يتم حلها من خلال المفاوضات.

ويعترف م.ت.ف. أن التوقيع على إعلان المبادئ يشكل حشدا تاريخيا ويفتح حقبة جديدة من  
التعايش السلمي والاستقرار، حقبة خالية من العنف وأي أعمال تشكل خطر على السلم والاستقرار .

وطبقا لذلك فإن م.ت.ف. تدبّن إستخدام الإرهاب وأعمال العنف الأخرى، وسوف تأخذ على عاتقها  
إلزام كل عناصر ألد م.ت.ف. بذلك من أجل تأكيد التزامهم، ومنع الانتهاكات وضبط المنتهكين .

وفي ضوء إعلان عصر جديد والتوقيع على إعلان المبادئ وتأسيسا على القبول الفلسطيني  
بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٢٣٨ فإن م.ت.ف. تؤكد أن بود الميثاق الوطني الفلسطيني التي تكرر

حق إسرائيل في الوجود ويندد الميثاق التي تتعارض مع الالتزامات الواردة في هذا الخطاب أصبحت  
الآن غير ذات موضوع ولم تعد سارية المفعول وبالتالي فإن م.ت.ف. تتعهد بأن تقدم إلى المجلس  
الوطني الفلسطيني موائمة رسمية بالتغييرات الضرورية فيما يتعلق بالميثاق الفلسطيني .

المخلص

ياسر عرفات

رئيس منظمة التحرير الفلسطينية

## الخطاب الثالث

٩ ايلول ١٩٩٣

عزيزي الوزير هولست

أرجب في أن أؤكد لكم أنه بمقتضى التوقيع على إعلان المبادئ، قلتي سوف أضمن المرافقة

التالية في بياناتي التالية:

في ضوء العصر الجديد الذي يرمز إليه التوقيع على إعلان المبادئ، فإن م.ت.ف. ستحجج وتدعو الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الاشتراك في الخطوات المؤدية إلى تطبيع الحياة ورفض العنف والإرهاب والمساهمة في السلام والاستقرار والمشاركة بفاعلية في إعادة البناء والتنمية الاقتصادية والتعاون.

المخلص

ياسر عرفات

رئيس منظمة التحرير الفلسطينية

## الخطاب الثاني

٩ ايلول ١٩٩٣

السيد الرئيس

ربما على خطايكم المورخ في ٩ ايلول ١٩٩٣، قلتي أود أن أؤكد لكم، في ضوء إتراءات م.ت.ف. المتضمنة في خطابكم، فإن حكومة إسرائيل قررت الاعتراض بـ م.ت.ف. باعتبارها الممثل للشعب الفلسطيني، وبه المفاوضات مع م.ت.ف. في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط.

المخلص

يسحق رابين

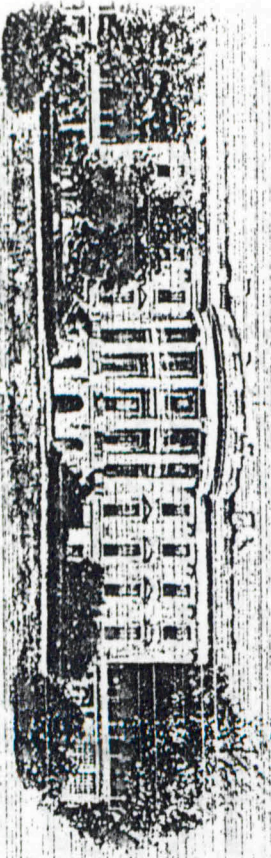
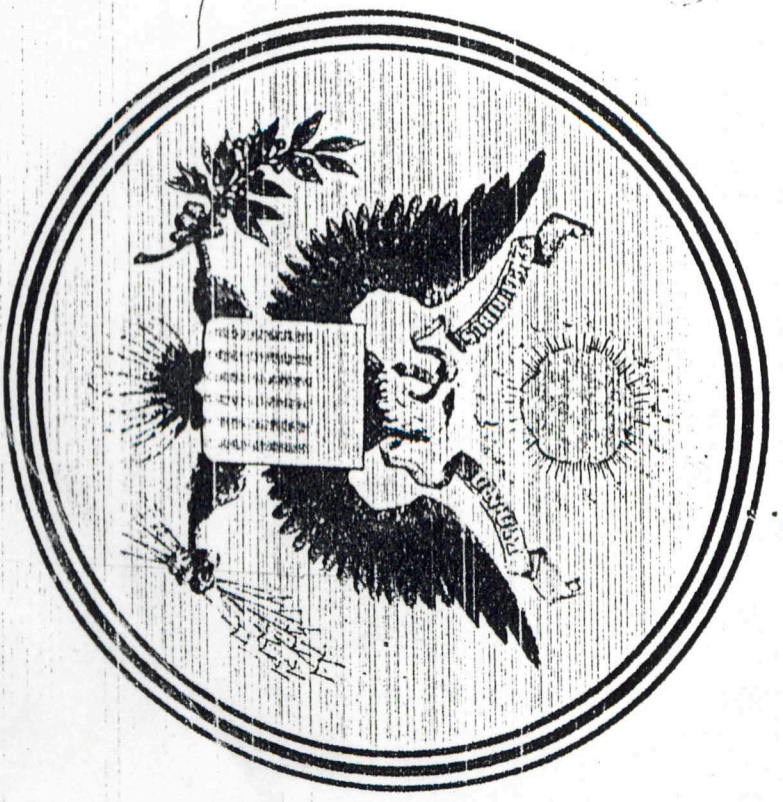
رئيس وزراء إسرائيل

(١٠ ايلول ١٩٩٣)

سلسلة بيانات الولايات المتحدة السياسية - ١٩٧٩

# معاهدة السلام بين جمهورية مصر العربية ودولة اسرائيل

الوثائق الكاملة لاتفاق السلام الذي  
ابرم بين مصر و اسرائيل في ٢٦ مارس  
( آذار ) ١٩٧٩



البيت الابيض

وكالة الاتصال الدولي  
سفارة الولايات المتحدة الامريكية

# المحتويات :

١ مقدمة

٢ نص المعاهدة

١ الخريطة الأولى : شبه جزيرة سيناء

الملاحق الأولى : البروتوكول الخاص بالانسحاب الاسرائيلي  
وترتيبات الامن ٧

الخريطة الثانية : شبه جزيرة سيناء ١٣

مرفق الملاحق رقم ١ : تنظيم الانسحاب من سيناء ١٤

الملاحق رقم ٢ : شبه جزيرة سيناء ٢٣

الملاحق رقم ٢ : بروتوكول بشأن علاقات الطرفين ٢٤

نصوص المحضر المتفق عليه للمواد ١ و ٤ و ٥ و ٦

والملاحقين الأول والثالث لمعاهدة السلام ٣٧

نص الرسائل المرفقة :

رسالة الى الرئيس كارتر من الرئيس السادات ورئيس  
الوزراء مناحم بيغن حول مفاوضات الحكم الذاتي  
للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة . ٢٩

رسالة الى الرئيس كارتر من الرئيس السادات عن تبادل  
السفراء ٣٠

رسالة الى بيغن من الرئيس كارتر عن تبادل  
السفراء ٣١

رسالة الى الرئيس كارتر عن تبادل السفراء ٣١

رسالة الى الرئيس كارتر عن تبادل السفراء ٣١

رسالة الى الرئيس السادات من الرئيس كارتر عن القوات  
الدولية ٣١

رسالة الى بيغن من الرئيس كارتر عن القوات الدولية ٣٢

مذكرة ايضاحية ٣٣

الخريطة رقم ٢ - مراحل الانسحاب الى خط العريش -  
راس محمد ٣٤

راس محمد ٣٤



## مقدمة

في ٢٦ مارس ( آذار ) سنة ١٩٧٩ ، وفي حديقة البيت الأبيض في العاصمة واشنطن ، بحضور الرئيس محمد أنور السادات ، رئيس جمهورية مصر العربية ، ومفاد بيغن ، رئيس وزراء دولة اسرائيل ، والرئيس جيمي كارتر ، رئيس الولايات المتحدة ، تم توقيع وثائق السلام التي تمخضت عن اطاري العمل ، اللتان تم الاتفاق عليهما في كامب ديفيد في ١٧ سبتمبر ( أيلول ) عام ١٩٧٨ ، وهما : « اطار عمل للسلام في الشرق الأوسط » ، و « اطار عمل لعقد معاهدة سلام بين مصر واسرائيل » من خلال عقد معاهدات بسلام تستند الى قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٤٢ و ٢٣٨ بجميع اجزائها . وعلى الصفحات التالية ، نصوص هذه الوثائق وملحقاتها كاملة .

## نص المعاهدة

ان حكومة مصر العربية وحكومة دولة اسرائيل ،  
السياسية .

افتتعا منها بالضرورة الماسة لاقامة سلام عادل وشامل ودائم في الشرق  
الاروسط وفقا لقراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ :

ان تؤكدان من جديد التزامهما « باطار السلام في الشرق الاوسط المتفق عليه في  
كامب دافيد » المؤرخ في ١٧ سبتمبر ( ايلول ) ١٩٧٨ .

وان تلاحظان ان الاطار المشار اليه انما قصد به ان يكون اساسا للسلام ليس  
بين مصر واسرائيل فحسب ، بل ايضا بين اسرائيل واري من جيرانها العرب كل  
فيما يخصه ممن يكون على استعداد للتفاوض من اجل السلام معها على هذا  
الاساس .

ورغبة منهما في انهاء حالة الحرب بينهما ، واقامة سلام تستطيع فيه كل دولة  
في المنطقة ان تعيش في امن .

واقناعا منهما بان عقد معاهدة سلام بين مصر واسرائيل يعتبر خطوة هامة في  
طريق السلام الشامل في المنطقة والتوصل الى تسوية للنزاع العربي الاسرائيلي  
بكافة نواحيها .

وان تدعوان الاطراف العربية الاخرى في النزاع الى الاشتراك في عملية السلام  
مع اسرائيل على اساس مبادئ اطار السلام المشار اليها انفا ، واسترشادا  
بها .

وان ترغبان ايضا في انهاء العلاقات الودية والتعاون بينهما وفقا لميثاق الامم  
المتحدة ومبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات الودية في وقت السلم .  
قد اتفقتا على الاحكام التالية بمقتضى ممارستهما الحرة لسيادتهما من اجل  
تنفيذ الاطار الخاص بعقد معاهدة السلام بين مصر واسرائيل :

### المادة الاولى

١ - تنتهي حالة الحرب بين الطرفين ، ويقام السلام بينهما عند تبادل وثائق  
التصديق على هذه المعاهدة .

٢ - تسحب اسرائيل كافة قواتها المسلحة والمليين من سيناء الى ما وراء  
الحدود الودية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب ، كما هو وارد بالبروتوكول  
المتفق بهذه المعاهدة ( الملحق الاول ) وتستأنف ممارسة سيادتها الكاملة على  
سيناء .

٣ - عند اتمام الانسحاب المرحلي المنصوص عليه في الملحق الاول ، يقدم  
الطرفان علاقات طبيعية وودية بينهما ، طبقا للمادة الثالثة ( فقرة ٢ ) .

### المادة الثانية

ان الحدود الدائمة بين مصر واسرائيل هي الحدود الدولية المعترف بها بين مصر  
وفلسطين تحت الانتداب . كما هو واضح بالخريطة في الملحق الثاني ، وذلك دون  
الساس بها بما يتعلق بوضع قطاع غزة . ويقر الطرفان بان هذه الحدود مصونة  
لا تنس . ويتعهد كل منهما باحترام سلامة اراضي الطرف الاخر . بما في ذلك  
مياهه الاقليمية ومجاله الجوي .

### المادة الثالثة

١ - يطبق الطرفان فيما بينهما احكام ميثاق الامم المتحدة ومبادئ القانون  
الدولي التي تحكم العلاقات بين الدول في وقت السلم ، وبصفة خاصة :  
١ - يقر الطرفان ويحترم كل منهما سيادة الاخر وسلامة اراضيه واستقلاله  
السياسي .

ب - يقر الطرفان ويحترم كل منهما حق الاخر في ان يعيش في سلام داخل  
محدوده الامة والعرف بها .

ج - يتعهد الطرفان بالامتناع عن التهديد باستخدام القوة او استخدامها  
احدهما ضد الاخر ، عن نحو مباشر او غير مباشر . ويحل كافة المنازعات التي  
تنشأ بينهما بالوسائل السلمية .

د - يتعهد كل طرف بان يكفل عدم صدور فعل من افعال الحرب او الاعمال  
العنصرية او افعال العنف او التهديد بها من داخل اراضيه او بواسطة قوات  
خاصة لسيطرتها او مرابطة على اراضيه ضد السكان او المواطنين او الممتلكات  
الخاصة بالطرف الاخر . كما يتعهد كل طرف بالامتناع عن التنظيم او التحريض  
او الاثارة او المساعدة او الاشتراك في فعل من افعال الحرب او الاعمال العنصرية  
او النشاط الهجاء او افعال العنف الموجهة ضد الطرف الاخر في اي مكان كما  
يتعهد بان يكفل تقديم مرتكبي مثل هذه الاعمال للمحاكمة .

٢ - يتفق الطرفان على ان العلاقات الطبيعية التي ستقام بينهما مستتصم

الاعتراف الكامل . والعلاقات المبلوماسية والاقتصادية والثقافية . وانهاء

القاطعة الاقتصادية والحواجز ذات الطابع التمييزي المفروضة ضد حرية انتقال

الافراد والسلع . كما يتعهد كل طرف بان يكفل تشجيع مواطني الطرف الاخر

المخاضعين لاختصاصه القضائي . بكافة الضمانات القانونية . ويوضح

البروتوكول الملحق بهذه المعاهدة ( الملحق الثالث ) الطريقة التي يتعهد الطرفان

٢ - يتعهد الطرفان بان يتفندا بحسن نية التزاماتهما الناشئة عن هذه المعاهدة بحرف النظر عن اى فعل او امتناع عن فعل من جانب طرف اخر ويشكل مستقل عن اية وثيقة خارج هذه المعاهدة

٣ - كما يتعيهان بان يتخذنا كافة التدابير اللازمة لكي تنطبق في علاقاتهما احكام الاتفاقيات المتعددة الاطراف التي يكونان من اطرافها بما في ذلك تقديم لاخطار مناسب للامين العام للأمم المتحدة وجهات الابعاع الاخرى لثل هذه الاتفاقيات

٤ - يتعهد الطرفان بعدم الدخول في اى التزام يتعارض مع هذه المعاهدة  
٥ - مع مراعاة المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة ، يقر الطرفان بأنه في حالة وجود تناقض بين التزامات الاطراف بموجب هذه المعاهدة و اى من التزاماتها الاخرى ، فان الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة تكون ملزمة وناذفة

**المادة السابعة**  
١ - تحمل الخلافات بشأن تطبيق او تفسير هذه المعاهدة عن طريق المفاوضات  
٢ - اذا لم يتيسر حل هذه الخلافات عن طريق المفاوضات فتحل بالتوفيق او تحال الى التحكيم

**المادة الثامنة**  
يتفق الطرفان على اتياء لجنة مطالبات التسوية المتباراة لكافة المطالبات المالية

**المادة التاسعة**  
١ - تصيح هذه المعاهدة نافذة المفعول عند تبادل وثائق التصديق عليها .  
٢ - تحمل هذه المعاهدة محل الاتفاق المقور بين مصر واسرائيل في سبتمبر ( ايلول ) ١٩٧٥  
٣ - تعد كافة البروتوكولات واللاحق والخرائط الملحقة بهذه المعاهدة جزءا لا يتجزأ منها  
٤ - يتم اخطار الامين العام للأمم المتحدة لتسجيلها وفقا لاحكام المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة .

بمقتضاها بالتوصل الى اقامة هذه العلاقات ، وذلك بالتوازي مع تنفيذ الاحكام الاخرى لهذه المعاهدة

### المادة الرابعة

١ - بغية توفير الحد الاقصى للامن لكل الطرفين ، وذلك على اساس التبادل ، تقام ترتيبات امن متفق عليها بما في ذلك مناطق محدودة التسليح في الاراضي المصرية والاسرائيلية وقوات امم متحدة ومراقبين من الامم المتحدة وهذه الترتيبات موضحة تفصيلا من حيث الطبيعة والتوقيت في الملحق الاول وكذلك اية ترتيبات امن اخرى قد يتفق عليها الطرفان

٢ - يتفق الطرفان على تمرکز افراد الامم المتحدة في المناطق الموضحة بالملحق الاول ، ويتفق الطرفان على الايطاليا سحب هؤلاء الافراد ، وعلى ان سحب هؤلاء الافراد لن يتم الا بموافقة مجلس الامن التابع للامم المتحدة ، بما في تلك التصويت الاجاهلي للاعضاء الخمسة الدائمين بالجلس ، وذلك ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك .

٣ - تنشأ لجنة مشتركة لتسهيل تنفيذ هذه المعاهدة وفقا لما هو منصوص عليه في الملحق الاول .

٤ - يتم بناء على طلب احد الطرفين ، اعادة النظر في ترتيبات الامن المنصوص عليها في الفقرتين ١ و ٢ من هذه المادة ، وتعديلها باتفاق الطرفين .

### المادة الخامسة

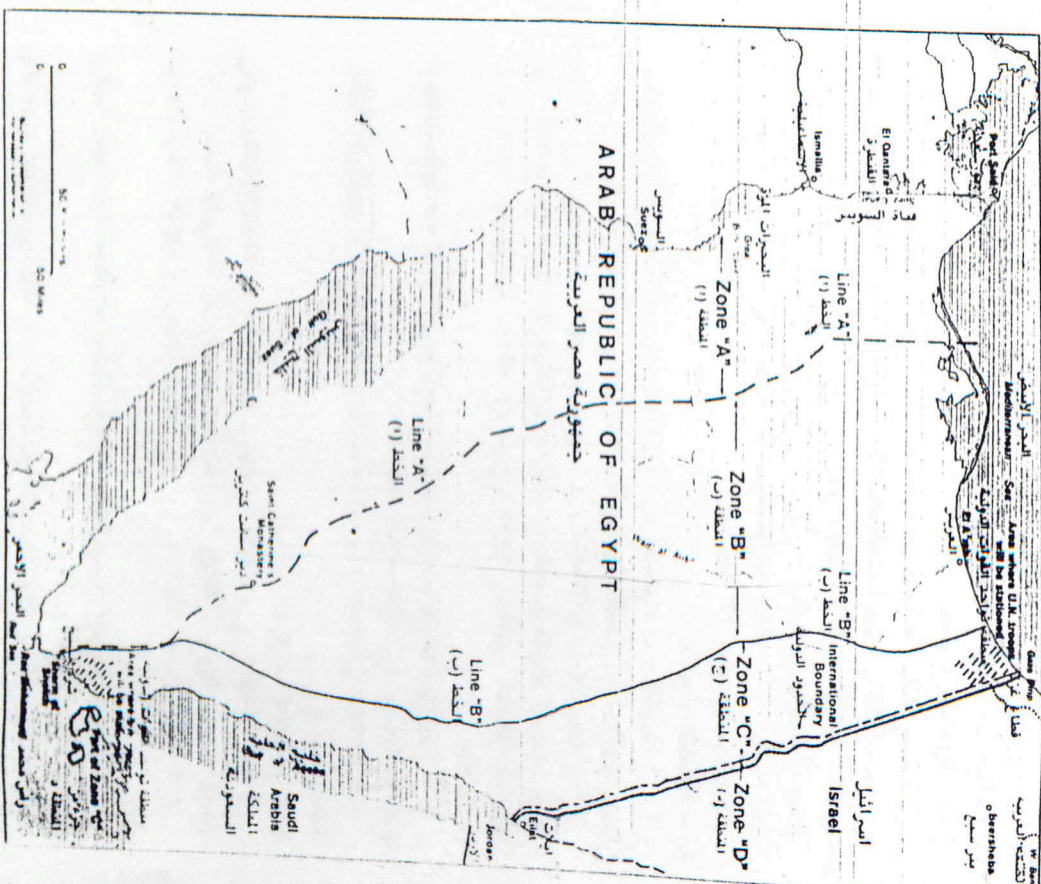
١ - تتنح السفن الاسرائيلية والسفنحات المنجحة من اسرائيل واليها بحق المرور الحر في قناة السويس ومدخلها في كل من خليج السويس والبحر الابيض المتوسط وفقا لاحكام اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ المطبقة على جميع الدول . كما يعامل رحبا اسرائيل وسفنها وسفنحاتها وكذلك الاشخاص والسفن والسفنحات المنجحة من اسرائيل واليها معاملة لا تتسم بالتمييز في كافة الشؤون المتعلقة باستخدام القناة

٢ - يعتبر الطرفان ان مضيق تيران وخليج العقبة من المرات المائية الدولية المفتوحة لكافة الدول دون عائق او ايقاف لحرية الملاحة او العبور الجوي . كما يحترم الطرفان حق كل منهما في الملاحة والعبور الجوي من والى اراضيه عبر مضيق تيران وخليج العقبة

### المادة السادسة

١ - لا تنس هذه المعاهدة ولا يجوز تفسيرها على اى نحو يمس بحقوق والتزامات الطرفين وفقا لميثاق الأمم المتحدة .

Sinai Peninsula



الملحق الاول  
المادة الاولى  
امسس الانسحاب

- ١ - تقوم اسرائيل باتمام سحب كافة قواتها المسلحة والمغنيين من سيناء في موعد لا يتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة .
- ٢ - لتوفير الامن لكل الطرفين سيصاحب تنفيذ الانسحاب على مراحل الاجراءات العسكرية وانشاء المناطق الموضحة في هذا الملحق وفي الخريطة رقم « ١ » والمشار اليها فيما بعد بكلمة ( المناطق )
- ٣ - يتم الانسحاب من سيناء على مرحلتين :
- ١ - الانسحاب الرجلي حتى شرق خط العريش - رأس محمد ، كما هو مبين على الخريطة رقم « ٢ » وذلك خلال تسعة اشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة

ب - الانسحاب النهائي من سيناء الى ما وراء الحدود الدولية في مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة .

٤ - تشكل لجنة مشتركة فور تبادل وثائق التصديق على المعاهدة من اجل الاشراف على تنسيق التحركات والتوقيعات اثناء الانسحاب ، واحكام الخطط والجدول الزمنية وفقا للضرورة في حدود القواعد المقررة في الفقرة « ٣ » اعلاه ، والتفاصيل المتعلقة بالجهة المشتركة الموضحة في المادة « ٤ » من المرفق الملحق . وسوف تحل اللجنة المشتركة عقب اتمام الانسحاب الاسرائيلي النهائي من سيناء .

المادة الثانية  
تحديد الخطوط النهائية والمناطق

- ١ - بغية توفير الحد الاقصى لامن كلا الطرفين بعد الانسحاب النهائي ، فان الخطوط والمناطق الموضحة على الخريطة رقم « ١ » يتم انشاءها وتعيينها على الوجه التالي :
- أ - المنطقة « ١ »
- ( ١ ) المنطقة « ١ » يحدها من الشرق « ١ » ( الخط الاحمر ) ومن الغرب قناة السويس والساحل الشرقي لطنج السويس كما هو موضح على الخريطة

التمركز التالية والموضحة على الخريطة رقم ( ١ ) على ان تحدد مواقعها بعد  
التشاور مع مصر

( ١ ) في تلك الجزء من النقطة في سيناء التي تقع في نطاق ٢٠ كم تقريبا من  
البحر المتوسط وتتاخم الحدود الدولية .  
( ب ) في منطقة شرم الشيخ .

( د ) المنطقة « د » :

( ١ ) المنطقة « د » يحدها من الشرق الخط « د » ( الخط الأزرق ) ومن  
الغرب الحدود الدولية كما هو موضح على الخريطة رقم ( ١ ) .  
( ٢ ) تتواجد في هذه المنطقة قوة اسرائيلية محدودة من اربع كتائب مشاة  
ومشاةها العسكرية وتحصينات ميدانية ومراقبي الامم المتحدة .  
( ٣ ) لا تتضمن القوة الاسرائيلية في المنطقة « د » بوابات او مدفعية او  
صواريخ فيما عدا صواريخ فورية ارض / جو .  
( ٤ ) تتضمن العناصر الرئيسية لكتائب المشاة الاسرائيلية الاربعة حتى ١٨٠٠ فرد  
مركبة مدرعة من كافة الانواع واجمالي حتى ٤٠٠٠ فرد .

٢ - يسمح باجتياز الحدود الدولية من خلال نقاط المراقبة فقط والمحددة من  
قبل كل طرف وتحت سيطرته ويكون هذا الاجتياز وفقا للقوانين والنظم المعمول  
بها في كل دولة .

٣ - تتواجد بهذه المناطق تلك التحصينات الميدانية والمنشآت العسكرية  
والقوات والاسلحة السموح بها ، والمحددة في هذا الملحق .

المادة الثالثة

نظام الطيران العسكري

١ - تكون طلعات طائرات القتال وطلعات الاستطلاع لمصر واسرائيل فوق  
المناطقين « ١ » و « ٢ » فحسب ، كل في منطقته .  
٢ - تتمركز الطائرات غير المسلحة وغير القتالية لمصر واسرائيل في المنطقتين  
« ١ » و « ٢ » فقط ، كل في منطقته .

٣ - تلحق وتطيح طائرات النقل غير المسلحة المصرية فقط في المنطقة « ب »  
ويمنع الاحتفاظ في المنطقة « ب » بعدد ٨ طائرات منها . يمكن تجهيز وحدات  
الحدود المصرية بطائرات هليكوبتر غير مسلحة لاداء وظائفها في المنطقة « ب » .

٤ - يمكن تجهيز الشرطة المدنية المصرية بطائرات هليكوبتر غير مسلحة لاداء  
وظائفها في المنطقة « ب » .

( ٢ ) تتواجد في هذه المنطقة قواعد عسكرية مصرية من فرقة مشاة ميكانيكية  
واحدة ومشاةها العسكرية وكذلك تحصينات ميدانية .

( ٣ ) تتكون العناصر الرئيسية لهذه الفرقة من :

( ١ ) ثلاثة ألوية مشاة ميكانيكية  
( ب ) لواء مدرع واحد ،

( ج ) سبع كتائب مدفعية ميدانية تتضمن حتى ١٢٦ قطعة مدفعية ،

( د ) سبع كتائب مدفعية مضادة للطائرات تتضمن صواريخ فورية ارض / جو  
وحتى ١٢٦ مدفع مضاد للطائرات عيار ٢٧ مم فاكثر .

( هـ ) حتى ٢٢٠ بناية ،

( و ) حتى ٤٨٠ مركبة افراد مدرعة من كافة الانواع ،

( ز ) اجمالي حتى ٢٢ ألف فرد .

ب - المنطقة « ب »  
( ١ ) المنطقة « ب » يحدها من شرق الخط « ب » ( الخط الاخضر ) ومن  
الغرب الخط « ١ » ( الخط الاحمر ) كما هو موضح على الخريطة رقم ( ١ ) .

( ٢ ) توفر الامن في المنطقة « ب » وحدات حدود مصرية من اربع كتائب  
مجهزة بأسلحة خفيفة وبمركبات عمل تعاون الشرطة المدنية في المحافظة على  
النظام في المنطقة ، وتتكون العناصر الرئيسية لكتائب الحدود من اجمالي حتى  
٤٠٠٠ فرد .

( ٣ ) يمكن اقامة نقاط اذار ساحلية ارضية قصيرة المدى ذات قوة منخفضة  
لوحات الحدود على ساحل هذه المنطقة .

( ٤ ) تنشأ في المنطقة « ب » تحصينات ميدانية ومفتحات عسكرية لكتائب  
الحدود الاربعة .

( ج ) المنطقة « ج »

( ١ ) المنطقة « ج » يحدها من الغرب الخط « ب » ( الخط الاخضر ) ومن  
الشرق الحدود الدولية وخليج العقبة كما هو موضح على الخريطة رقم ( ١ ) .

( ٢ ) تتمركز في المنطقة « ج » قوات الامم المتحدة والشرطة المدنية المصرية  
نقط .

( ٣ ) تتولى الشرطة المدنية المصرية المسلحة بأسلحة خفيفة اداء المهام العالية  
للشرطة داخل هذه المنطقة .

( ٤ ) توزع قوات الامم المتحدة داخل المنطقة « ج » ويؤدي وظائفها المحددة في  
بإدارة السادسة من هذا الملحق .

( ٥ ) تتمركز قوات الامم المتحدة أساسا في معسكرات تقع داخل مناطق

## بقرات ومراقبي الامم المتحدة :

- 1- تنفيذ تعاطف رابعة ودرجات استطلاع ونطاق مراقبة على امتداد الحدود البرية وعلى الخط د ، و داخل المنطقة ه ، ج .
- ب - التحقق الدوري من تنفيذ احكام هذا الملحق مرتين في الشهر على الاقل ، ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك .
- ج - اجراء تحقيق اقسائي خلال 48 ساعة بعد تلقي طلب بذلك من اى من الطرفين .

د - ضمان حرية الاصح في مضيق تيران وفقا للمادة الخامسة من معاهدة السلام .

3 - تنفيذ الترتيبات المقررة عالية لكل منطقة بواسطة قوات الامم المتحدة في المناطق ا ، ب ، و ، د ، ه ، ج ، و بواسطة مراقبي الامم المتحدة في المنطقة د ، و .

4 - يراقب طاقم التحقق للامم ضباط اتصال من الطرف المختص .

ه - تحظر قوات الامم المتحدة ومراقبوها كلا الطرفين بالنتائج التي يتوصلون اليها .

6 - تتمتع قوات الامم المتحدة ومراقبوها الذين يعملون في مختلف المناطق بجزية الحركة والتسهيلات الاخرى الضرورية لاداء واجباتهم .

7 - لا تتصحب قوات الامم المتحدة ومراقبوها باية صلاحيات للسماح باجتياز الحدود البرية .

8 - يتفق الطرفان على الدور التي تشكل منها قوات ومراقبو الامم المتحدة وسيتم ذلك من خلال لجنة ذات العضوية الدائمة بمجلس الامن التابع للامم المتحدة .

9 - يتفق الطرفان على ان تقوم الامم المتحدة بوضع ترتيبات القيادة التي تضمن افضل تنفيذ لاجباتها .

## المسألة السابعة

### نظام الاتصال

- 1 - عقب حل الالتهام المشتركة ، يتم انشاء نظام اتصال بين الطرفين ، ويهدف هذا النظام الى توثيق وسيلة فعالة لتقييم مدى التقدم في تنفيذ الالتزامات وفقا لهذا الملحق ، ودل اية مشكلة قد تطرأ اثناء التنفيذ ، كما تقوم باحالة المسائل التي لم يحلها الى السلطات العسكرية الاعلى للطرفين كل فيما يخصه للنظر فيها . كما يهدف ايضا الى منع اية مناقش قد تنشأ اخطاء او سوء فهم من قبل اى من الطرفين .

## وظائف الخريطة العلية في المنطقة ج ، ه .

- 1 - يمكن انشاء مطارات مبنية فقط في هذه المناطق .
- 2 - توضع المسار باحكام هذه المعاهدة ، يقتصر النشاط الجوي العسكري في المناطق المختلفة وفي الجبال الجبورية الرايح فوق مياهها الاقليمية على ما هو مقرر على رجة التحديد في هذا الملحق .

## المسألة الثامنة

### النظام البحري العسكري

- 1 - يمكن للقطع البحرية التابعة لمصر واسرائيل التحرك والبل على سواحل المنقبتين ا ، ب ، و د ، ه ، كل في منطقة .
- 2 - يمكن لوزنق حرس السواحل المصرية تقيبه التسلح ان تمر وتعمل في المياه الاقليمية للمنطقة د ، ب ، لغاروة وحدات الحدود في اداء وظائفها في هذه المنطقة .

3 - تؤدي الشرطة المدنية المصرية والجزيرة بوزنق خفيفة مسلحة تسليحا خفيفا وظائف الشرطة العادية داخل المياه الاقليمية للمنطقة د ، ب .

4 - ليس في هذا الملحق ما يعتبر انتقاصا من حق المرحل البري للقطع البحرية لكلا الطرفين .

5 - يمكن ان تقام في المناطق المختلفة مرابي ، ومنشآت بحرية مبنية فقط .

6 - دون المساس باحكام هذه المعاهدة يقتصر النشاط البحري العسكري في المناطق المختلفة وفي مياهها الاقليمية على ما هو مقرر على رجة التحديد في هذا الملحق .

## المسألة التاسعة

### نظام الاحتجاز المكن

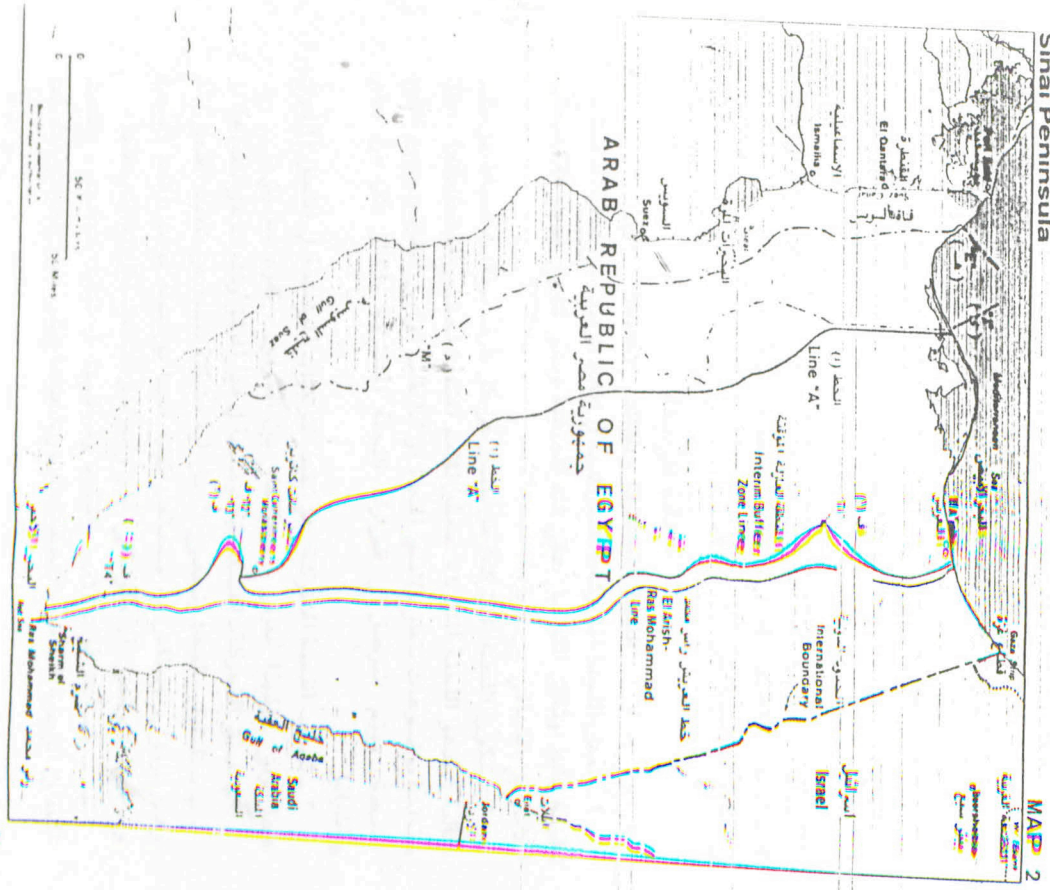
- يمكن لكل من مصر واسرائيل انشاء وتقبل نظام احتجاز المكنقن ا ، ب ، و د ، ه ، فقط في منطقة .

## المسألة العاشرة

### عمليات الاصح التحديد

- 1 - يظل الطرفان من الامم المتحدة ان توفر قوات ومراقبين للاصح افراسي تنفيذ هذا الملحق ويظل كل جهورها لمنع اى خرق لاحكامه .
- 2 - يتفق الطرفان ، كل فيما يخصه ، على طلب الترتيبات التالية فيما يتعلق

## الخريطة رقم ٢



٢ - يقام مكتب اتصال مصري في مدينة العريش ومكتب اتصال اسرائيلي في مدينة يرسبع ويرأس كل مكتب ضابط من البلد الذي يعاونه عدد من الضباط .  
٣ - يقام اتصال تلفوني مباشر بين المكتبتين وكذلك خطوط تلفونية مباشرة بين قيادة الامم المتحدة وكلا المكتبتين .

### المادة الثامنة

#### احترام النصب التذكارية للحروب

يلتزم كل طرف بالحفاظ على النصب القائمة في تكري - جنين الطرف الاخر بحالة جيدة ، وهي النصب القائمة بواسطة اسرائيل في سيناء والنصب التي ستقام بواسطة مصر في اسرائيل ، كما سيسمح كل طرف بالوصول الى هذه النصب .

### المادة التاسعة

#### الترتيبات المؤقتة

ينظم المرفق لهذا الملحق والخريطة رقم ( ٢ ) انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية واللبين الى ما وراء خط الانسحاب المرعي ، وكذلك حركة قوات الطرفين والامم المتحدة حتى الانسحاب النهائي .

### المادة الثالثة

#### قوات الامم المتحدة

- ١ - يطلب الطرفان توزيع قوات الامم المتحدة وفقا للضرورة لاداء الوظائف الواردة في هذا المرفق حتى موعد انشائها الانسحاب النهائي ، ولهذا الغرض يوافق الطرفان على اعادة توزيع قوات الطوارئ التابعة للامم المتحدة .
- ٢ - تشرف قوات الامم المتحدة على تنفيذ هذا المرفق وتقبل ما في وسعها لمنع أية مخالفة لاحكامه .
- ٣ - عندما توزع قوات الامم المتحدة تبعاً لاحكام المادة الاولى والثانية من هذا المرفق ، فسوف تتولى مهام التفتيش في المناطق محدودة القوات م وفقاً للمادة

الساكنة من الملق (١) . وتحم نقاط مراجعة ، وورديات استطلاع ، ونقاط مراقبة في المناطق المعازلة المؤقتة الموضحة في المادة السابعة ؛ اما الوظائف الاخرى لقوات الامم المتحدة ، والمتعلقة بالمنطقة المعازلة للنخط المرحلي ، فموضحة في المادة الخامسة من هذا المرفق .

#### المادة الرابعة

##### اللجنة المشتركة ومكاتب الاتصال

- ١ - تعمل اللجنة المشتركة المشار اليها في المادة الرابعة من هذه المعاهدة من تاريخ تبادل وثائق التوسيق عن هذه المعاهدة وحتى تاريخ انضمام الانسحاب الاسرائيلي النهائي من سيناء .
- ٢ - تتكون اللجنة المشتركة من ممثلين عن كل طرف برئاسة ضباط من رتب عالية ، وتدعو اللجنة المشتركة ممثلين للامم المتحدة لمضور اجتماعاتها ، عند مناقشة موضوعات تتعلق بالامم المتحدة او اذا طلب اي من الطرفين وجود الامم المتحدة . ويتم التوصل الى قرارات اللجنة المشتركة باتفاق كل من مصر واسرائيل .
- ٣ - تشرف اللجنة المشتركة على تنفيذ الترتيبات الموضحة في الملحق (١) وفي هذا المرفق . ولهذا الغرض ، وبالاتفاق بين الطرفين ، تقوم بيا يلي :

ب - تتناول بالبحث وتسمى الى حل أية مشكلة تنشأ عن تنفيذ الملحق (١) وهذا المرفق . وتناقش أية مخالفات تلحق اليها بواسطة قوات الامم المتحدة وعراقبيها . وتحيل الى حكومتَي مصر واسرائيل أية مشاكل لم يتم حلها . ج - تساعد قوات الامم المتحدة وعراقبيها في تنفيذ مهامهم . ويبحث الجداول الزمنية الخاصة بالتحققات الدورية عندما يطلب منها الطرفان ذلك كما

مصري العدي ومتلا ، والمشار اليها بالمنطقة (٥) على الخريطة رقم (٣) .

ويكتمل بذلك الانسحاب الاسرائيلي الى ما وراء خط الانسحاب المرحلي .

٢ - تنتشر القوات المصرية في المناطق المخلاة من القوات المسلحة الاسرائيلية وفقاً لما يلي :

- ١ - ينتشر حتى تلك القوات المسلحة المصرية الموجودة في سيناء وفقاً لاتفاقية عام ١٩٧٥ في الاجزاء من المنطقة (١) ، التي تقع داخل المنطقة (١) ، وذلك حتى انضمام الانسحاب المرحلي . وبعد ذلك تنتشر القوات المسلحة المصرية كما هو موضح في المادة الثانية من الملحق (١-١) في المنطقة (١) . حتى حد المنطقة المعازلة المؤقتة

ب - تبدأ نشاط القوات البحرية المصرية وفقاً للمادة الرابعة من الملحق

(١) على امتداد سواحل المناطق (٢) و (٣) و (٤) . عقب انمام المراحل الازمعية الثانية والثالثة والرابعة على التوالي .

ج - تنتشر كتيبة واحدة من وحدات الحدود المصرية الموضحة في المادة الثانية من الملحق (١) في المنطقة (١) . عقب انمام المرحلة الفرعية الاولى . كما تنتشر كتيبة ثانية في المنطقة (٢) عقب انمام المرحلة الفرعية الثانية . وتنتشر كتيبة ثالثة في المنطقة (٣) عقب انمام المرحلة الفرعية الثالثة . والكتيبتان الثانية و الثالثة المذكورتان عاليه يمكن ان تنتشرتا في اي من المناطق المخلاة بعد ذلك

بموجب سيناء .

- ٣ - تستمر توزيع قوات الامم المتحدة في المنطقة المعازلة (١) المقررة بمقتضى اتفاقية عام ١٩٧٥ ، لتتمكن انتشار القوات المصرية الموضحة في السابق ، وذلك عقب انتهاء المرحلة الفرعية الاولى . وفيما عدا ذلك تستمر في اداء مهامها وفقاً لاحكام الاتفاقية المشار اليها في الاجزاء المتبقية من المنطقة المذكورة حتى انمام الانسحاب المرحلي . . وفقاً لما هو موضح في المادة الاولى من هذا المرفق .
- ٤ - يمكن للقوافل الاسرائيلية استخدام الطرق جنوب وشرف تقاطع الطرق الواقع شرقي البعيرش لاجلاء القوات الاسرائيلية وبعثاتها حتى انمام الانسحاب المرحلي . يستحرك القوافل في ضوء النهار ، بعد تقديم اخطار بذلك بارسع ساعات ب مجموعة . الاتصال المصرية وقوات الامم المتحدة ، وتصاصها قوات الامم المتحدة .

قوافل مجموعة اتصال مصري لتأمين التحركات دون عائق . ويمكن للجنة مشتركة توافق على ترتيبات اخرى بالنسبة للقوافل .



قوات الامم المتحدة مباشرة ، لواء الوظائف العادية للشرطة .

(و) - تنتشر وحدات القوات البحرية المصرية في خليج السويس ، وفقا

لائحة الامم المتحدة الثانية من هذا الرفع .

(ز) - وباستثناء تلك التحركات المتعار اليها اعلاه فان اعمال الانتشار

للقوات المسلحة المصرية والانشطة الموضحة في الملحق ( ١ ) تكون مساهمة الفعول  
في المناطق المغلقة بعد ان تتم القوات المسلحة الاسرائيلية انسحابها الى ما وراء

خط الانسحاب المرجح .

### المادة الثانية

المراحل الفرعية للانسحاب الى خط الانسحاب المرجح

١ - يتم الانسحاب الى خط الانسحاب المرجح على مراحل فرعية ، كما هو  
منصوص عليه في هذه المادة ، وكما هو موضح على الخريطة ( ٣ ) ، ويتم كل  
مرحلة فرعية خلال العدد المقرر من الاشهر التي يبدأ احتسابها اعتبارا من تاريخ  
تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة ..

١ - المرحلة الفرعية الاولى :

خلال شهرين ، تتسحب القوات المسلحة الاسرائيلية من منطقة العريش ، بما  
في ذلك مدينة العريش ومطارها ، والشار إليها بالمنطقة ( ١ ) ، على الخريطة رقم  
( ٣ )

ب - المرحلة الفرعية الثانية :

خلال ثلاثة شهور ، تتسحب القوات المسلحة الاسرائيلية من المنطقة الواقعة  
بين الخط (م) . المقرر بمقتضى اتفاقية عام ١٩٧٥ ، والخط (١) والشار إليها  
بالمنطقة ( ٢ ) على الخريطة رقم ( ٣ )

ج - المرحلة الفرعية الثالثة :

خلال خمسة شهور ، تتسحب القوات المسلحة الاسرائيلية من المنطقة الواقعة  
شرق وجنوب المنطقة ( ٢ ) ، والشار إليها بالمنطقة ( ٣ ) على الخريطة رقم  
( ٣ )

د - المرحلة الفرعية الرابعة :

خلال سبعة شهور ، تتسحب القوات المسلحة الاسرائيلية من منطقة  
الطور / رأس الكنيسة . والشار إليها بالمنطقة ( ٤ ) على الخريطة رقم ( ٣ )

هـ - المرحلة الفرعية الخامسة :

خلال تسعة اشهر ، تتسحب القوات المسلحة الاسرائيلية من المناطق المتبقية  
غرب خط الانسحاب المرجح . بما في ذلك منطقة سانت كاترين . والمنطقة شرق

### مرفق الملحق ( ١ )

تنظيم الانسحاب من سيناء

المادة الاولى

مبادئ الانسحاب

١ - يتم انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية والسينين من سيناء على  
مرحلتين ، كما هو مبين في المادة الاولى من الملحق ( ١ ) ، ويتضمن هذا الرفع  
تخطيط وترقيت الانسحاب . وتقوم اللجنة المشتركة باعداد التفاصيل الخاصة  
بهذه المراحل وتقدمها الى كبير منسقي قوات الامم المتحدة بالشرق اوسط ، قبل  
شهر من ابتداء اى مرحلة من مراحل الانسحاب

٢ - اتفق الطرفان على المبادئ التالية بشأن ترتيب التحركات العسكرية ..  
(١) - على الرغم مما تقتضي به احكام المادة التاسعة ، الفقرة الثانية من هذه

المعاهدة ، وحتى يتم انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من الخطين (د) و (هـ)  
الحاليين ، اللذين انشأ بناء على الاتفاقية المصرية - الاسرائيلية الوقعة في  
سبتمبر ( ايلول ) ١٩٧٥ ، والشار إليها فيما بعد باتفاقية عام ١٩٧٥ ، الى خط  
الانسحاب المرجح . فان جميع الترتيبات العسكرية المتأتمية طبقا لاناك الاتفاقية  
تبقى سارية الفعول ، ما عدا الترتيبات العسكرية المتصوير عليها خلاف ذلك في  
هذا الرفع .

(ب) - مع انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية ، تدخل قوات الامم المتحدة  
فوراً للمناطق المغلقة ، لاقامة مناطق عازلة مؤقتة ، كما هو موضح على  
الخريطة ( ٢ ) و ( ٣ ) على التوالي ، بغرض الإبقاء على الفصل بين القوات .  
ويكون دخول قوات الامم المتحدة سابقا لتحرك اى افراد آخرين الى داخل هذه  
المناطق .

(ج) - خلال فترة سبعة ايام يعغ اخلاء القوات الاسرائيلية المسلحة لاية  
مساحة واقعة في المنطقة ( ١ ) ، تنتشر وحدات القوات المسلحة المصرية وفقا  
لاحكام المادة الثانية من هذا الرفع .

(د) - خلال فترة سبعة ايام بعد اخلاء القوات الاسرائيلية المسلحة لاية  
مساحة واقعة في المنطقتين ( ١ ) و ( ب ) ، تنتشر وحدات الحدود المصرية وفقا  
لاحكام المادة الثانية من هذا الرفع . وتتوزي وظائفها وفقا لاحكام المادة الثانية

من الملحق ( ١ )  
(هـ) - تدخل الشرطة المدنية المصرية الى المساحة . المغلقة ، بحلول

مراقبة داخل المنطقة المعاززة المؤقتة بغية التأكد من الالتزام بأحكام هذه المادة .  
٣ - وطبقا للترتيبات التي اتفق عليها الطرفان والتي سيتم تسميقها في اللجنة المشتركة ، يتولى أفراد اسرائيليون ادارة منشآت حربية فنية في اربع مواقع محددة وموضحة على الخريطة رقم (٢) ، ومشار اليها بـ (ف ١) ، ( احداثي المركز على الخريطة - ٥٩٢٥١٥٤١ ) و (ف ٣) ، ( احداثي المركز على الخريطة ٥٩٢٣١٥٢٧ ) و (ف ٤) ، ( احداثي المركز على الخريطة ٩٧٩ ٦١١٢ ) . وذلك طبقا للمبانيء التالية :

(١) يتولى العمل بالمنشآت الفنية افراد فنيين واداريون مسلحون بالاسلحة الصغيرة الالزمة لاحتياجاتهم : ( مستندات ، يثائق ، مدافع رشاشة خفيفة ومتوسطة ، قتال بيوية وذخيرة ) ، كالاتي :

- ف ١ : ما لا يزيد على ١٥٠ فردا
- ف ٢ و ٣ : ما لا يزيد على ٢٥٠ فردا
- ف ٤ : ما لا يزيد على ٢٠٠ فردا

(ب) لا يحفل الافراد الاسرائيليين اسلحة خارج المواقع باستثناء الضباط الذين يجوز لهم حمل الاسلحة الشخصية .

(ج) سيحفل طرف ثالث يتفق عليه بين مصر واسرائيل لاجراء تفتيشات داخل محيط المنشآت الفنية في المنطقة المعاززة ويقوم الطرف الثالث بالتفتيش مرة واحدة على الاقل بطريقة فحائية . وهدف التفتيشات هو التحقق من طبيعة عمل المنشآت والاسلحة والعاملين المتواجدين فيها ، ويقوم الطرف الثالث بانباء الطرفين فورا عن اي تحول لأي منشأة عن دورها من واقع المسح البصري والالكتروني أو الإتصالات .

(د) يجوز القيام بتعيين المنشآت ، والزيارات لغراض فنية وادارية ، واستبدال الافراد والاجهزة القائمة في المواقع دون تعطيل وذلك من خلال نقاط مراجعة الامم المتحدة حتى مداخل المنشآت الفنية بعد المراجعة والمرافقة بواسطة قوة الامم المتحدة فحسب .

(هـ) يسمح لاسرائيل ان تدخل في منشاتها الفنية الموارد اللازمة للازاء الصحيح للمنشآت والافراد .

(و) يسمح لاسرائيل بما يلي ، وطبقا لما تحدده اللجنة المشتركة :  
١ - الإبقاء داخل منشاتها على معدات مكافحة الحريق والصيانة العامة وكذلك العمريات الادارية ذات النجول والمعدات الهندسية المتحركة اللازمة لصيانة

هو وارد في الملحق رقم (١) ، وفي هذا الملحق .

د - تنظيم وضع العلامات على الحدود الدولية وجميع الخطوط والمناطق المشار إليها في الملحق (١) . وهذا الملحق .

هـ - تشرف على تسليم المنشآت الرئيسية في سينااء من اسرائيل الى مصر .  
و - توافق على الترتيبات اللازمة للمعبر على الجبهة المقفولة لجنود مصر واسرائيل واعانتها .

ز - تتظم اقامة وتشغيل نظام المراجعة للمداخل على امتداد خط المعبر رأس صحت وفقا لاحكام المادة الرابعة من الملحق (٢)

ح - تقوم بعملياتها بالاستعانة بغور اتصال مشتركة من ممثل واحد عن كل من مصر واسرائيل من مجموعة الاتصال الدائمة وسوف يمارس انشطتها وفقا لتوجيه اللجنة المشتركة .

ط - توفر الاتصال والتنسيق مع قيادة الامم المتحدة التي تتفقد احكام المعاهدة ، وعن طريق اطقم الاتصال المشتركة تحافظ على التنسيق والتعاون الحلي مع قوات الامم المتحدة المتحركة في مناطق معينة ، او مراقبي الامم المتحدة الذين يرصدون مناطق معينة لتوفير اية مساعدة مطلوبة .

ي - تناقش اي مسائل اخرى قد يتفق الطرفان على طرحها على اللجنة .

٤ - تتفق اجتماعات اللجنة المشتركة مرة واحدة كل شهر على الاقل وفي حالة طلب احد الطرفين أو قيادة قوات الامم المتحدة عقد اجتماع خاص فيتم عقد هذا الاجتماع خلال ٢٤ ساعة .

٥ - تجتمع اللجنة المشتركة في المنطقة المعاززة حتى انمام الانسحاب المرحلي ، ثم تجتمع في مدينتي العريش ودير سبع بعد ذلك بالتبادل ، على ان يعقد اول اجتماع لها ليس متأخرا عن اسبوعين بعد بدء سريان مفعول المعاهدة .

٥ - تجتمع اللجنة المشتركة في المنطقة المعاززة حتى انمام الانسحاب المرحلي ، ثم تجتمع في مدينتي العريش ودير سبع بعد ذلك بالتبادل ، على ان يعقد اول اجتماع لها ليس متأخرا عن اسبوعين بعد بدء سريان مفعول المعاهدة .

٥ - تجتمع اللجنة المشتركة في المنطقة المعاززة حتى انمام الانسحاب المرحلي ، ثم تجتمع في مدينتي العريش ودير سبع بعد ذلك بالتبادل ، على ان يعقد اول اجتماع لها ليس متأخرا عن اسبوعين بعد بدء سريان مفعول المعاهدة .

٥ - تجتمع اللجنة المشتركة في المنطقة المعاززة حتى انمام الانسحاب المرحلي ، ثم تجتمع في مدينتي العريش ودير سبع بعد ذلك بالتبادل ، على ان يعقد اول اجتماع لها ليس متأخرا عن اسبوعين بعد بدء سريان مفعول المعاهدة .

٥ - تجتمع اللجنة المشتركة في المنطقة المعاززة حتى انمام الانسحاب المرحلي ، ثم تجتمع في مدينتي العريش ودير سبع بعد ذلك بالتبادل ، على ان يعقد اول اجتماع لها ليس متأخرا عن اسبوعين بعد بدء سريان مفعول المعاهدة .

٥ - تجتمع اللجنة المشتركة في المنطقة المعاززة حتى انمام الانسحاب المرحلي ، ثم تجتمع في مدينتي العريش ودير سبع بعد ذلك بالتبادل ، على ان يعقد اول اجتماع لها ليس متأخرا عن اسبوعين بعد بدء سريان مفعول المعاهدة .

٥ - تجتمع اللجنة المشتركة في المنطقة المعاززة حتى انمام الانسحاب المرحلي ، ثم تجتمع في مدينتي العريش ودير سبع بعد ذلك بالتبادل ، على ان يعقد اول اجتماع لها ليس متأخرا عن اسبوعين بعد بدء سريان مفعول المعاهدة .

٥ - تجتمع اللجنة المشتركة في المنطقة المعاززة حتى انمام الانسحاب المرحلي ، ثم تجتمع في مدينتي العريش ودير سبع بعد ذلك بالتبادل ، على ان يعقد اول اجتماع لها ليس متأخرا عن اسبوعين بعد بدء سريان مفعول المعاهدة .

٥ - تجتمع اللجنة المشتركة في المنطقة المعاززة حتى انمام الانسحاب المرحلي ، ثم تجتمع في مدينتي العريش ودير سبع بعد ذلك بالتبادل ، على ان يعقد اول اجتماع لها ليس متأخرا عن اسبوعين بعد بدء سريان مفعول المعاهدة .

٥ - تجتمع اللجنة المشتركة في المنطقة المعاززة حتى انمام الانسحاب المرحلي ، ثم تجتمع في مدينتي العريش ودير سبع بعد ذلك بالتبادل ، على ان يعقد اول اجتماع لها ليس متأخرا عن اسبوعين بعد بدء سريان مفعول المعاهدة .

## بروتوكول بشأن علاقات المطرفين

## المادة الاولى

العلاقات الديبلوماسية والقنصلية

يتفق الطرفان على اقامة علاقات دبلوماسية وقنصلية وتبادل السفراء عقب الانسحاب المرحلي

## المادة الثانية

العلاقات الاقتصادية والتجارية

١ - يتفق الطرفان على ازالة جميع الصراخز ذات الطابع التمييزي القائمة في وجه العلاقات الاقتصادية المعانية وانهاء المقاملة الاقتصادية لاي منهما وذلك عقب

انسحاب الطرفان في مفاوضات في اقرب وقت ممكن ، وفي موعد لا يتجاوز ستة شهور بعد اتمام الانسحاب المرحلي ، وذلك بغية عقد اتفاق تجارة يستهدف

انهاء العلاقات الاقتصادية ذات النفع المتبادل بينهما .

## المادة الثالثة

العلاقات الثقافية

١ - يتفق الطرفان على اقامة علاقات ثقافية عادية بعد اتمام الانسحاب المرحلي .

٢ - يتفق الطرفان على ان التبادل الثقافي في كافة المجالات امر مرغوب فيه ، وعلى ان يدخل في مفاوضات في اقرب وقت ممكن وفي موعد لا يتجاوز ستة اشهر بعد اتمام الانسحاب المرحلي ، بغية عقد اتفاق ثقافي .

## المادة الرابعة

حرية التنقل

١ - عقب اتمام الانسحاب المرحلي ، يسمح كل طرف لمرائطي وسيارات اطراف الاخر بحرية الانتقال الى اقليمه والتنقل داخله ، وذلك طبقا للقواعد المعملة التي تطبق على مواطني وسيارات الدول الاخرى . ويتتبع كل طرف عن فرض قيود ذات طابع تمييزي على حرية تنقل الاشخاص والسيارات من اقليمه الى اقليم الطرف الاخر .

٢ - كما يسمح بالدخول دون اعاقه الى الاماكن ذات القيمة الدينية والتاريخية وذلك على اساس تبادلي وغير ذي طابع تمييزي .

## المادة الخامسة

التعاون في سبيل التنمية وعلاقات حسن الجوار

١ - يقر الطرفان ان هناك مصلحة متبادلة في قيام علاقات حسن الجوار ، ويتفقان على النظر في سبل تنمية تلك العلاقات

٢ - يتعاون الطرفان في انهاء السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة ، ويوافق كل منهما على النظر في المقترحات التي قد يرى الطرف الاخر التقدم بها تحقيقا لهذا الغرض .

٣ - يعمل الطرفان على تشجيع التفاهم المتبادل والتسامح ويتتبع كل طرف عن الدعاية العادية تجاه الطرف الاخر .

## المادة السادسة

النقل والمواصلات

١ - يقر الطرفان بان الحقوق والازايا والالتزامات المنصوص عليها في اتفاقيات الطيران التي يكونان من اطرافها تنطبق على كل منهما ، وبصفة خاصة الواردة في الاتفاقية الدولية للطيران المدني لعام ١٩٤٤ : اتفاقية شيكاغو ، والاتفاق الدولي بشأن خدمات النقل الجوي لعام ١٩٤٤

٢ - عقب اتمام الانسحاب المرحلي ، لا ينطبق اي اعلان لجانة الطوارىء الوطنية الذي يعلنه احد الطرفين وفقا للمادة ٨٩ من اتفاقية شيكاغو في مواجهة الطرف الاخر على اساس تمييزي .

٣ - توافق مصر على ان الطارات الواقعة بالقرب من العريش ورفح ودراس النقب وشرم الشيخ ، التي سوف تحطها اسرائيل ، يكون استخدامها للاغراض المدنية وحسب ، بما في ذلك امكان استخدامها تجاريا بواسطة كافة الدول .

٤ - يدخل الطرفان في مفاوضات في اقرب وقت ممكن ، وفي موعد لا يتجاوز ستة شهور بعد اتمام الانسحاب المرحلي ، وذلك لغرض ابرام اتفاق طيران مدني .

٥ - يقوم الطرفان باعادة فتح الطرق وخطوط السكك الحديدية بين بلديهما وصيانتها ، كما ينظران في اقامة طرق وسكك حديدية اضافية . كما يتفق الطرفان ايضا على اقامة وصيانة طريق بري بين مصر واسرائيل والاردن بالقرب من ايلات مع كفاية حرية وسلامة مرور الاشخاص والسيارات والبضائع بين مصر والاردن وذلك على نحو لا يمس بالسيادة على الجزء من الطريق الذي يقع داخل اقليم كل منهما .

٦ - عقب اتمام الانسحاب المرحلي تقام بين الطرفين وسائل اتصالات برية وتليفونية وتلك بصور بالراديو ومواصلات سلكية ولاسلكية وخدمات نقل الارسال التلغرافي عن طريق الكابلات والراديو والاقمار الصناعية وذلك وفقا

## مضمر متفق عليه للمواد الاولى والرابعة والخامسة والسادسة وللملحقين الاول والثالث لمعاهدة السلام

### المادة الاولى

ان استئناف مصر لممارسة السيادة الكاملة على سيناء ، المتخصص عليها في  
الفقرة الثانية من المادة الاولى ، تتم بالنسبة لكل منطقة بجزر انسحاب اسرائيل  
من هذه المنطقة .

### المادة الرابعة

من المتفق عليه بين الاطراف ان تتم اعادة النظر المنصوص عليها في المادة ٤  
فقرة (٤) ، عندما يطلب ذلك احد الاطراف ، وعلى ان تبدأ في خلال ثلاثة اشهر من  
طلبها ، ولكن لا يجرى اي تعديل الا باتفاق كلا الطرفين .

### المادة الخامسة

لا يجوز تفسير الجملة الثانية من الفقرة الثانية من المادة الخامسة على انها  
تنتقص مما جاء بالجملة الاولى من تلك الفقرة ، ولا يفسر ما تقدم على انه مخالف  
لما جاء بالجملة الثانية من الفقرة الثانية من المادة الخامسة التي تقضي بما يلي :  
... يحترم الطرفان حق كل منهما في الملاحة والعبور الجوي من وإلى اراضيها  
عبر مضيق تيران وخليج العقبة ..

### ( المادة السادسة ) (فقرة ٢ )

لا تفسر احكام المادة السادسة بما يخالف احكام اطار السلام في الشرق  
الاطوسط المتفق عليه في كامب ديفيد . ولا يفسر ما تقدم على انه مخالف لاحكام  
المادة السادسة ( فقرة ٢ ) من المعاهدة التي تقضي بما يلي :  
... يتعهد الطرفان بان يتفقا بحسن نية التزاماتهما الناشئة عن هذه المعاهدة  
بصرف النظر عن اي فعل او امتناع عن فعل من جانب طرف آخر وبشكل مستقل  
عن اي وثيقة خارج هذه المعاهدة .

### المادة السادسة (فقرة ٣ )

من المتفق عليه بين الاطراف انه لا توجد اي معارضة بان لهذه المعاهدة اولوية  
على المعاهدات والاتفاقات الاخرى ، والمعاهدات والاتفاقات الاخرى اولوية على  
هذه المعاهدة .

ولا يفسر ما تقدم على انه مخالفة لاحكام المادة السادسة ( فقرة ٥ ) من هذه  
المعاهدة التي تنص على ما يلي :

الاتفاقيات واللوائح النورية المنطوقة .

٧ - قبل اتمام الانسحاب الرجح يسمح كل طرف بالدخول المسموح به عادة  
الى موانئه لسفن ووسائل للطرز الاخر ، وكذلك للسفن والبضائع المتجهة الى  
الطرز الاخر او القادمة منه بتفسي الشروط المطبقة بصفة عامة على سفن ووسائل  
المرور الاخرى . وسوف يتفق حكم المادة ٥ هـ من معاهدة السلام عقب تبادل  
وثائق التصديق على هذه المعاهدة .

### المادة السابعة

#### التمتع بحقوق الانسان

يؤكد الطرفان التزامهما باحترام ومراعاة حقوق الانسان والحريات  
الاساسية للجميع ، وسوف يتفهمان هذه الحقوق والحريات وفقا ليثاق الامم  
المتحدة .

### المادة الثامنة

#### البياء الاقليمية

مع مراعاة احكام المادة ٥ هـ من معاهدة السلام ، يقر كل طرف بحق سفن  
الطرف الاخر في المرور البريء في مياهه الاقليمية طبقا لقواعد القانون الدولي :

### نصوص المحضر المتفق عليه

### والرسائل المرلفة باتفاقية السلام المصرية - الاسرائيلية

فيما يلي النص العربي للمحضر المتفق عليه للمواد ١ و ٤ و ٥ و ٦ ،  
والملحقين الاول والثالث لمعاهدة السلام ، والرسائل المرلفة حول مفاوضات  
الحكم الذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة ، وتبادل السفراء  
والتقويات الدولية . وهذا الترجمة غير رسمية ، حيث ان الرئيس كارتز  
والرئيس السادات ورئيس الوزراء بيغن وقعوا النصوص الانكليزية فقط ،  
بعكس النصوص العربية لمعاهدة السلام ، ولمحققاتها الاول والثالث ،  
ومرفق الملحق الاول ، التي وقعها المسؤولون الثلاثة ، واعتبرت رسمية  
شأنها شأن تلك النصوص الانكليزية والعربية التي وقعت في صورة  
مماثلة ...

وفي جميع الحالات سيستخدم النص الانكليزي عند وقوع اي خلاف في  
التفسير ...

## نص الرسائل المرفقة :

رسالة مشتركة حول الضفة الغربية وعزة

٢٦ مارس ( آذار ) ١٩٧٩

عزيزي السيد الرئيس

يؤكد هذا الخطاب ان كلا من مصر واسرائيل قد اتفقتا على ما يلي :

ستتذكر حكومتنا مصر واسرائيل انهما قد اتفقتا في كامب ديفيد ، ووفقا في البيت الابيض يوم ١٧ سبتمبر ( ايلول ) ١٩٧٩ ، الوثائق المرفقة والمعونة ، اطار السلام في الشرق الاوسط المنفق عليه في كامب ديفيد ، و « اطار لعقد معاهدة سلام بين مصر واسرائيل » \*

ورغبة التوصل الى تسوية سلمية شاملة وفقا للاطارين المشار اليهما انفا ،

تشرع مصر واسرائيل في تنفيذ النصوص المتعلقة بالضفة الغربية وقطاع غزة .

وقد اتفقتا على بدء المفاوضات خلال شهر من تبادل وثائق التصديق على معاهدة السلام . ووفقا لاطار السلام في الشرق الاوسط .. فان الملكة الارزنية الهاشمية

مدعوة للاشتراك في المفاوضات . ولكل من وفدى مصر والاردين ان يحضم فلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة او فلسطينيين اخرين باتفاق مشترك .

وهدف المفاوضات هو الاتفاق قبل اجراء الانتخابات عن الترتيبات الخاصة

باقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبة ( المجلس الابراري ) وتخصيد سلطاتها

ومسؤولياتها ، والاتفاق على ما يرتبط بذلك من مسائل اخرى . وفي حالة اذا سا

قرر الاردين عدم الاشتراك في المفاوضات ، فستجرى المفاوضات بين مصر

واسرائيل .

وتتفق الحكومتان على ان تقارضا بصفة مستمرة وبحسن نية من اجل

الانتهاء من هذه المفاوضات في اقرب تاريخ ممكن . كما تتفق الحكومتان على ان

الغرض من المفاوضات هو اقامة سلطة الحكم الذاتي في الضفة الغربية وغزة من

اجل تحقيق الحكم الذاتي الكامل للسكان .

ولقد حددت مصر واسرائيل لنفسيهما هدفا للانتهاء من المفاوضات خلال عام واحد ، بحيث يتم اجراء الانتخابات باسرع ما يمكن بعد ان يكون الاطراف قد توصلوا الى اتفاق . وتبعا لسلطة الحكم الذاتي المشار اليها في « اطار السلام في الشرق الاوسط » ، وتبعا عليها خلال شهر من انتخابها . واعتبارا من هذا التاريخ تبدأ فترة الخمس سنوات الانتقالية . ويتم سحب الحكومة العسكرية الاسرائيلية وادارتها المدنية لتحل سلطة الحكم الذاتي محلها كما هو منصوص

... مع مراعاة المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة ، بقر الطرفان بأنه في حالة وجود تناقض بين التزامات الاطراف بموجب هذه المعاهدة وأي من التزاماتها الاخرى ، فان الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة تكون ملزمة وبناذرة ..

## الملحق الاول

تفصي المادة السادسة ( فقرة ٨ ) من الملحق الاول بما يلي :

ويتم ذلك من الدول غير ذات المحصية الدائمة بجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ...

وقد اتفق الطرفان على ما يلي :

... في حالة عدم الوصول الى اتفاق بين الطرفين فيما يتعلق باحكام الفقرة الثامنة من المادة السادسة من الملحق الاول فانها يتعيها ان يقبل او تاييد ما تقترحه الولايات المتحدة الامريكية بشأن تشكيل قوات الامم المتحدة والراقبين ...

## الملحق الثالث

تنص معاهدة السلام والملحق الثالث لها على اقامة علاقات اقتصادية طبيعية بين الاطراف ، ووفقا لبدأ فقد اتفق على ان هذه العلاقات سوف تشمل مبيعات تجارية عادية من البترول من مصر الى اسرائيل ، وان يكون من حق اسرائيل الكامل التقدم بعطاءات لشراء البترول المصري الاصل والتي لا تحتاجه مصر لاستهلاكها المحلي ، وان تنتظر مصر والشركات التي لها حق استعمال بترولها في العطاءات المقدمة من اسرائيل على نفس الاسس والشروط المطبقة على مقضي العطاءات الاخرين لهذا البترول .

عن حكومة

اسرائيل

شاهد التوقيع :

جيني كارتر : رئيس الولايات المتحدة الامريكية

عن جمهورية مصر العربية

الرسالتان المتبادلتان بين كارتر وبيغن  
حول تبادل السفراء

تاريخ ٢٦ مارس ( آذار ) ١٩٧٩  
حضرة رئيس الوزراء ..

تلقت رسالة من الرئيس السادات تفيد انه في غضون شهر بعد ان تكلم  
اسرائيل انسحابها ال خط مؤقت في سيناء ، حسبما نص على معاهدة السلام  
بين مصر واسرائيل . ستوف مصر سفيرا مقيما الى اسرائيل ، وستقبل في مصر  
سفيرا اسرائيليا مقيما .

واكون شاكرا لو اكدتم ان هذا الاجراء سيكون مقبولا من حكومة اسرائيل .  
صاحب المساعدة مناحم بيغن  
رئيس وزراء دولة اسرائيل

المخلص  
جيمي كارتر

تاريخ ٢٦ مارس ( آذار )

حضرة الرئيس ..

يسرني ان اتكلم من ان اؤكد ان حكومة اسرائيل قابلة بالاجراء المحدد في  
رسالتكم تاريخ ٢٦ مارس ( آذار ) ١٩٧٩ . والتي تذكرون فيها ( تلقت رسالة  
من الرئيس السادات تفيد انه في غضون شهر بعد ان تكلم اسرائيل انسحابها الى  
خط مؤقت في سيناء ، حسبما نص عليه في معاهدة السلام بين مصر واسرائيل .  
ستوف مصر سفيرا مقيما الى اسرائيل وستقبل في مصر سفيرا اسرائيليا مقيما )

الرئيس  
البيت الابيض

المخلص  
مناحم بيغن

رسالة الرئيس كارتر الى الرئيس السادات

حول القوات الدولية  
٢٦ مارس ( آذار ) ١٩٧٩

عزيزي السيد الرئيس  
اوه ان اؤكد لكم ، وذلك رغبتنا باستيفاء الاجراءات الدستورية في الولايات

عليه في إطار السلام في الشرق الأوسط . وحينئذ يتم انسحاب القوات  
الاسرائيلية المسلحة ، وإعادة توزيع القوات الاسرائيلية المتبقية في مواقع امن  
محددة .  
ويؤكد هذا الخطاب ايضا مفهومنا بان حكومة الولايات المتحدة ستشترك  
اشتراكا كاملا في كافة مراحل المفاوضات .  
مع خالص التحية ...  
عن حكومة  
جمهورية مصر العربية ..

محمد أنور السادات

الرئيس  
البيت الابيض

عن حكومة  
اسرائيل ..

مناحم بيغن

رسالة الرئيس السادات حول تبادل السفراء  
٢٦ مارس ( آذار ) ١٩٧٩

عزيزي السيد الرئيس  
استجابة لرجائكم ، استطيع ان اؤكد انه في خلال شهر واحد بعد اتمام  
انسحاب اسرائيل الى الخط المؤقت طبقا لمعاهدة السلام بين مصر واسرائيل ، فان  
مصر سوف ترسل سفيرا مقيما لدى اسرائيل . وسوف تستقبل سفيرا اسرائيليا  
مقيما بمصر .

المخلص  
محمد أنور السادات

الرئيس  
البيت الابيض

طبقا للملحق رقم ١ من هذه المعاهدة .

وتعتقد الولايات المتحدة ان مواد المعاهدة الخاصة بتمركز افراد الامم المتحدة في المنطقة المحيطة بالتسلح يمكن ويجب ان تنفذ بواسطة مجلس الامن التابع للامم المتحدة . وستقبل الولايات المتحدة قسماى جهودها للحصول على موافقة مجلس الامن على هذا الاجراء . واذ لم يتمكن مجلس الامن من اقامة الترتيبات التي تتطلبها المعاهدة ، فان رئيس الولايات المتحدة سيكون على استعداد لاتخاذ الخطوات اللازمة لضمان انشاء واستمرار قوة بديلة مقبولة مكونة من دول متعددة .

المخلص

جيني كارتر

صاحب السعادة

مناحم بيغن

رئيس وزراء دولة اسرائيل

مذكرة ايضاحية

لدى تلقى الرئيس كارتر الرسالة المشتركة الموجهة اليه من قبل الرئيس السادات ورئيس الوزراء بيغن ، اضافة الى المستختين الامريكيتين والاسرائيلية الملاحظة التالية :

لقد ابلفت ان تعبير « الضفة الغربية » تفهيمه حكومة اسرائيل على انه يعني « يهودا والسامرة » ،

وهذه الملاحظة هي وفق اجراءات مماثلة اعتمدت في كامب دافيد .

المتحدة ، انه

في حالة حدوث خرق او تهديد بخرق لمعاهدة السلام بين مصر واسرائيل ، فان الولايات المتحدة ستقوم ، بناء على طلب احد الاطراف او كليهما ، بالتشاور مع الاطراف في هذا الشأن ، وستتخذ الاجراءات الاخرى التي تراها مناسبة لتحقيق الالتزام بهذه المعاهدة .

وستقوم الولايات المتحدة بعمليات الاستطلاع الجوي بناء على طلب الاطراف

طبقا للملحق رقم ١ من هذه المعاهدة .

وتعتقد الولايات المتحدة ان مواد المعاهدة الخاصة بتمركز افراد الامم المتحدة في المنطقة المحيطة بالتسلح يمكن ويجب ان تنفذ بواسطة مجلس الامن التابع للامم المتحدة . وستقبل الولايات المتحدة قسماى جهودها للحصول على موافقة مجلس الامن على هذا الاجراء . واذ لم يتمكن مجلس الامن من اقامة الترتيبات التي تتطلبها المعاهدة ، فان رئيس الولايات المتحدة سيكون على استعداد لاتخاذ الخطوات اللازمة لضمان انشاء واستمرار قوة بديلة مقبولة مكونة من دول متعددة .

المخلص

جيني كارتر

صاحب السعادة

محمد انور السادات

رئيس جمهورية مصر العربية

رسالة الرئيس كارتر الى رئيس الوزراء بيغن

٢٦ مارس ( اذار ) ١٩٧٩

عزيزي رئيس الوزراء

ارد ان اؤكد لكم ، وذلك رهنا باستيفاء الاجراءات الدستورية في الولايات المتحدة ، انه :

في حالة حدوث خرق او تهديد بخرق لمعاهدة السلام بين مصر واسرائيل ، فان الولايات المتحدة ستقوم ، بناء على طلب احد الاطراف او كليهما ، بالتشاور مع الاطراف في هذا الشأن ، وستتخذ الاجراءات الاخرى التي تراها مناسبة لتحقيق الالتزام بهذه المعاهدة .

وستقوم الولايات المتحدة بعمليات الاستطلاع الجوي بناء على طلب الاطراف





# معاهدة السلام

بين

المملكة الأردنية الهاشمية

و

دولة العراق

# معاهدة السلام

بين

المملكة الأردنية الهاشمية

و

دولة اسرائيل

ان حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة دولة اسرائيل.

اذ تاذفان بعين الاعتراف اعلان واشنطن، الموقع من قبلهما في ٣٥ تموز ١٩٩٤ والذي تتعهدان بالوفاء به.

واذ تهدفان الى تحقيق سلام دائم وشامل في الشرق الاوسط مبني على قرارى مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ بكل جوئبهما.

واذ تاذفان بعين الاعتراف اهمية المحافظة على السلام وثقوبته على اسس من الحرية والمسئولة والعدل واحترام حقوق الانسان الاساسية منخطبتين بذلك الحواجز النفسية ومعززين للكرامة الانسانية.

واذ تؤكدان ايمانهما باهداف ومبادئ ميثاق الامم المتحدة وتقر فان بحقهما وواجبهما فى العيش بسلام بينهما ومع كافة الدول ضمن حدود امانة ومعترف بها.

واذ ترغبان فى تنمية علاقات صداقة وتعاون بينهما حسب مبادئ القانون الدولى التى تحكم العلاقات الدولية فى وقت السلم.

واذ ترغبان ايضا بضمان امن دائم لولتبيهما وبشكل خاص بتخفيف التهديد بالقوة واستعمالها فيما بينهما.

ويعتقدان أيضا ان تحركات السكان القسرية ضمن نقردهما بشكل قد يؤثر سلبا على الطرف الاخر ينبغي الا يسمح بها.

المادة ٣ : الحدود الدولية

١- تحدد الحدود الدولية بين الاردن واسرائيل على اساس تعريف الحدود زمن الانتداب كما هو مبين في الملحق (١) والمواد الخرائطية المضافة اليه والاحداثيات المشار اليها فيه.

٢- تعتبر الحدود، كما هي محددة في الملحق (١)، الحدود الدولية الدائمة والامنة والمعترف بها بين الاردن واسرائيل دون المساس بوضع اي اراضي وقعت تحت سيطرة الحكم العسكري الاسرائيلي عام ١٩٦٧.

٣- يعتبر الطرفان الحدود الدولية واقليم كل طرف فيما العياه الاقليمية والمجال الجوي حدودا لا يجوز اختراقها وسوف يحترماتها.

٤- سيتم ترسيم الحدود حسيما هو منصوص عليه في النزيل ١ من الملحق ١ وسيتم الانتهاء منه في فترة لا تزيد عن تسعة اشهر.

٥- من المفق عليه انه حيثما تبعت الحدود معجري نهر فانه اذا تغير مسيل معجري النهر تغييرا طبيعيا كما هو موضح في الملحق (١) فان الحدود تتبع المعجري الجديد للمسيل. وانه في حالة حدوث اي تغييرات اخرى فان الحدود لن تتأثر الا اذا اتفق على خلاف ذلك.

٦- مباشرة عند تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة سيعيد كل طرف الانتشار الى جهته من الحدود الدولية حسيما هو معرف في الملحق (١).

٧- عند التوقيع على هذه المعاهدة سيبدل الطرفان في مفارضات للوصول الى اتفاقية خلال ٩ اشهر حول تحديد حدودهما البحرية في خليج العقبة.

٨- اخذين بعين الاعتبار الاوضاع الخاصة بمنطقة الباقورة/نهاريم والتي هي تحت السيادة الاردنية، وفيها حقوق امتلاك خاصة اسر ايتلية. يقرر الطرفان تطبيق المواد المنصوص عليها في الملحق (١) (ب).

١- واذ تأخذان بعين الاعتبار انهما اعطانا انتهاء حالة العداء بينهما بموجب اعلان واشنطن الموقع في ٢٥ تموز ١٩٩٤.

واذ تقرران اقامة سلام بينهما بموجب معاهدة السلام هذه.

فقد اتفقا على ما يلي:

المادة ١: اقامة السلام

يعتبر السلام قائما بين المملكة الاردنية الهاشمية ودولة اسرائيل (الطرفين) اعتبارا من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

المادة ٢: المعايير العامة

سيطبق الطرفان فيما بينهما احكام ميثاق الامم المتحدة ومبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات بين الدول وقت السلم. وبشكل خاص:

١- يعترفان ويحترمان سيادة كل منهما وسلامته الاقليمية واستقلاله السياسي.

٢- يعترفان بحق كل منهما بالعيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها وسوف يحترمان ذلك الحق.

٣- سيبنيان علاقات حسن الجوار والتعاون بينهما لضمان امن دائم وسيبتعان عن التهديد بالقوة وعن استعمالها ضد بعضهما وسجلان كل النزاعات بينهما بالوسائل السلمية.

٤- يحترمان ويعترفان بسيادة كل دولة في المنطقة وبسلامتها الاقليمية واستقلالها السياسي.

٥- يحترمان ويعترفان بالدور الاساسي للتنمية والكرامة الانسانية في العلاقات الاقليمية والثنية.

وذلك بموجب المبادئ المتقولة والمتفق عليها، وحسب الكميات والنوعية المبيّنة في الملحق رقم (٢)، والتي سيصلر الى احترامها والعمل بموجبها على الوجه الاتم.

٢- انطلاقا من اعتراف الطرفين بضرورة ايجاد حل عملي وعادل ومتفق عليه لمشاكلهما المائية وبالنظر الى كون موضوع الماء يمكن ان يشكل اساسا لتطوير التعاون بينهما، فان الطرفين يتعهدان، بالتعاون، بالعمل على ضمان عدم تسبب ادارة وتنمية الموارد المائية لاحدهما، باي شكل من الاشكال، بالاضرار بالموارد المائية للطرف الاخر.

٣- يعترف الطرفان بان مواردهما المائية غير كافية للايفاء باحتياجاتهما الامر الذي يتوجب من خلاله تجهيز كميات اضافية بغية استخدامها وذلك عبر وسائل وطرق مختلفة بما فيها مشاريع التعاون على الصعيدين الاقليمي والدولي.

٤- في ضوء احكام الفقرة (٣) اعلاه، وعلى اساس ان التعاون في المواضيع المتعلقة بالمياه سيكون لمنفعة الطرفين، الامر الذي من شأنه التخفيف من حدة ما يعانيانه من شح في المياه، وان قضييا المياه على امتداد الحدود بينهما لا بد ان تتم معالجتها بوصفها وحدة كاملة، بما في ذلك امكانية نقل كميات المياه عبر الحدود الدولية، فان الطرفين يتفقان على القيام بالبحث عن وسائل من شأنها التخفيف من حدة شح المياه، وعلى العمل في ضمن اطر المجالات التالية:

١- تنمية الموارد المائية الموجودة منها والجديدة، والعمل على زيادة وفرة كميات المياه، بما في ذلك تحقيق التعاون على المستوى الاقليمي، كما هو ملائم، وجعل ما يهدر من الموارد المائية بالحد الأدنى، وذلك من خلال مراحل استخدامها.

ب- منع تلوث الموارد المائية.

ج- التعاون المتبادل في مجال التخفيف من حدة النقص في كميات المياه.

١- اي مسألة تتعلق بتحديد هذه المادة يتم معالجتها ضمن آلية للتشاور والتي ستضم آلية ارتباط، والتحقق، والاشراف، وحيثما كان ذلك ضروريا، آليات اخرى ومشاورات على مستوى اعلى. وستضم اتفاقية، سيجري الانتهاء منها ضمن مدة ثلاثة اشهر من تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة، التفاصيل المتعلقة بآلية المشاورات.

٧- العمل على اساس الاولوية وبالسرعة الممكنة، ضمن المجموعة المتعددة الاطراف لضبط التسليح و الامن الاقليمي، وبشكل مشترك، على ما يلي:

١- ايجاد منطقة خالية من التحالفات والاتلافات العدائية في الشرق الاوسط.

ب- ايجاد منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل سواء منها التقليدية او غير التقليدية، في الشرق الاوسط ضمن سلام شامل ودائم ومستقر يتصف بالامتناع عن استعمال القوة، والتفريق والنوابا الحسنة.

#### المادة ٥: الدبلوماسية والعلاقات الثنائية الاخرى

١- يتفق الطرفان على اقامة علاقات دبلوماسية وقصصية كاملة وتبادل السفراء المقيمين وذلك في خلال مدة شهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

٢- يتفق الطرفان على ان العلاقة الطبيعية بينهما تشمل ايضا العلاقات الاقتصادية والثقافية.

#### المادة ٦: المياه

يهدف تحقيق تسوية شاملة ودائمة لكافة مشاكل المياه القائمة بين الطرفين:

١- يتفق الطرفان بشكل متبادل بالاعتراف بتخصصات عدالة لكل منهما، وذلك من مياه نهرى الاردن واليرموك، ومن المياه الجوفية لودي عربية،

ج- التعاون ثنائيا، وفي المحافل المتعددة الاطراف كذلك، بتجاه تعزيز اقتصادياتهما وكذلك تعزيز علاقات الجوار الاقتصادية مع اطراف اقليمية اخرى.

المادة ٨: اللاجنون والنازحون

١- اعترافا بالمشاكل الانسانية الكبيرة التي تسببها النزاع في الشرق الاوسط بالنسبة للطرفين، وبما لهما من اسهام في التخفيف من شدة المعاناة الانسانية، فانهما سيسعيان الى تحقيق مزيد من التخفيف من حدة المشاكل الناجمة على صعبيد ثنائي.

٢- اعترافا من الطرفين بان المشاكل البشرية المشار اليها اعلاه، التي تسببها النزاع في الشرق الاوسط، لا يمكن تسويتها بشكل كامل على الصعيد الثنائي، يسعى الطرفان الى تسويتها في المحافل والمنابر المناسبة، وبمقتضى احكام القانون الدولي بما في ذلك ما يلي:

١- فيما يتعلق بالنازحين، ضمن لجنة رباعية بالاشتراك مع مصر والفلسطينيين.

ب- فيما يتعلق باللاجئين:

(١) ضمن اطار المجموعة المتعددة الاطراف حول اللاجئين.

(٢) في مفاوضات تتم في اطار ثنائي او غير ذلك ضمن اطار يتفق عليه وتكون مقترنة ومترامنة مع المفاوضات الخاصة بالوضع الدائم للمناطق المشار اليها في المادة ٣ من هذه المعاهدة.

ج- من خلال تطبيق برامج الأمم المتحدة المتفق عليها وغيرها من البرامج الاقتصادية الأولية المتعلقة باللاجئين والنازحين، بما في ذلك المساعدة على توطينهم.

١- نقل المعلومات والقيام بنشاطات البحوث والتطوير المشتركة في المواضيع المتعلقة بالمياه، فضلا عن استعراض امكانات تعزيز عملية تنمية الموارد المائية واستخدامها.

٥- يضم الملحق رقم (٢) كإلية التفاصيل المتعلقة بتنفيذ التزامات كلا الدولتين بموجب احكام هذه المادة.

المادة ٧: العلاقات الاقتصادية

١- انطلاقا من النظر الى التنمية الاقتصادية والرفاهية باعتبارهما دعائمتين للسلام والامن والعلاقات المنسجمة فيما بين الدول والشعوب والافراد من بني البشر، فان الطرفين، في ضوء اوجه التفاهم التي تم التوصل اليها، يؤكدان على رغبتيهما المتبادلتين في تعزيز التعاون الاقتصادي لا بينهما وحسب بل وفي ضمن الاطار الاوسع للتعاون الاقتصادي الاقليمي.

٢- لتحقيق هذا الهدف يتفق الطرفان على ما يلي:

١- ازالة كافة اوجه التمييز التي تعتبر حواجزا ضد تحقيق علاقات اقتصادية طبيعية، وانهاء المقاطعات الاقتصادية الموجهة ضد الطرف الاخر والتعاون في مجال انهاء المقاطعات الاقتصادية المقامة ضد احدهما الاخر من قبل اطراف ثالثة.

ب- اعترافا من الطرفين بان العلاقات بينهما ينبغي لها ان تسير بهدي مبادئ الانسياب الحر الذي لا يعترض شيء سبيله، يدخل الطرفان في مفاوضات بهدف التوصل الى عقد اتفاقيات تتعلق بالتعاون الاقتصادي، بما في ذلك التجارة وقائمة منقطة او مناطق تجارة حرة، والاستثمار، والعمل المصري، والتعاون الصناعي والعمالة وذلك لاجراض ترويج علاقات اقتصادية مفيدة تقوم على مبادئ يتم الاتفاق حولها، كما تقوم على اعتبارات اقليمية خاصة بالتنمية البشرية. وستتم اختتام هذه المفاوضات في موعد لا يتجاوز فترة ستة اشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

ب- القيام بأسرع وقت ممكن، وبفترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة، بإلغاء كافة الاشارات المضادة والتمييزية والتعبيرات العدائية في نشر يعانيتها.

ج- ان يتمتعن عن مثل هذه الاشارات او التعبيرات في كافة المطبوعات الحكومية.

د- التأكيد على تمتع مواطني كل طرف بالمعاملة القانونية الاصولية في الانظمة القانونية للطرف الاخر وامام محاكم ذلك الطرف.

٢- تطبيق الفقرة (أ) من هذه المادة بما لا يتعارض مع الحق في حرية التعبير والمنصوص عليها في العهد الدولي للمقوق المدنية والسياسية.

٣- تشكل لجنة مشتركة للنظر في الحالات التي يدعي فيها طرف انه قد حدث خرق لهذه المادة.

#### المادة ١٢: محاربة الجريمة والمخدرات

ستعاون الطرفان في محاربة الجريمة وبخاصة التهريب، وستتخذان كافة الاجراءات الضرورية لمحاربة ومنع نشاطات انتاج المخدرات المحظورة والاتجار بها، وسيقومان بتقديم مركبي مثل هذه النشاطات الى المحاكمة، وفي هذا الخصوص سيأخذان بعين الاعتبار مجالات التفاهم التي توصل اليها، وحسب الملحق (٣) من هذه الاتفاقية. كما يلتزم الطرفان باتمام الاتفاقات المرتبطة بهذا المجال في فترة لا تزيد عن ٩ اشهر من تاريخ تبادل وثائق تصديق هذه المعاهدة.

#### المادة ١٣: النقل والطرق

ياخذ الطرفان بعين الاعتبار التقدم المحرز في مجال النقل، ولهذا يعترف الطرفان بالاهتمام المتبادل باقامة علاقات حوار حسنة في مجال النقل. ولتعزيز العلاقات في هذا المجال يتفق الطرفان على ما يلي:

المادة ٩: الاماكن ذات الالهية التاريخية والدينية وحوار الاديان

١- سيتمنح كل طرف للطرف الاخر حرية الوصول للاماكن ذات الالهية الدينية والتاريخية.

٢- وبهذا الخصوص، وبما يتماشى مع اعلان واشنطن، تحترم اسرائيل الدور الحالي الخاص للمملكة الاردنية الهاشمية في الاماكن الاسلامية المقدسة في القدس، وعند انعقاد مفاوضات الوضع النهائي ستعطي اسرائيل اولوية كبرى للدور الاردني التاريخي في هذه الاماكن.

٣- ستقوم الطرفان بالعمل سويًا لتعزيز حوار الاديان بين الاديان التوحيدية الثلاث، بهدف العمل باتجاه تفاهم ديني، والتزام اخلاقي، وحرية العبادة والتسامح والسلام.

#### المادة ١٠: اوجه التبادل الثقافي والعلمي

انطلاقًا من رغبة الطرفين في ازالة كافة حالات التمييز التي تراكمت عبر فترات الصراع، فانهما يتترضان بمرغوبة التبادل الثقافي والعلمي في كافة الحقول، ويتفقان على اقامة علاقات ثقافية طبيعية بينهما. وعليه فانهما سيقومان، بأسرع وقت ممكن، على ان لا يتجاوز ذلك فترة تسعة اشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة، باحتمام المفاوضات حول الاتفاقيات الثقافية والعلمية.

#### المادة ١١: التفاهم المتبادل وعلاقات حسن الجوار

١- يسعى الطرفان الى تعزيز التفاهم المتبادل، والتسامح القائم على ما لديهما من القيم التاريخية المشتركة، وبموجب ذلك فانهما يتعهدان بما يلي:

أ- الامتناع عن القيام ببيت الدعايات المعادية، القائمة على التصعب والتمييز، والتخلًا كافة الاجراءات القانونية والادارية الممكنة التي من شأنها منع انتشار مثل هذه الدعايات وذلك من قبل اي تنظيم او فرد موجود في المناطق التابعة لاي منهما.

## المادة ١٥: الطيران المدني

- 1- يعترف الطرفان بتطبيق الحقوق والامتيازات والاتزامات المنصوص عليها في الاتفاقيات المتعددة الاطراف والتي يكونا طرفين فيها، فيما بينهما، وخاصة اتفاقية الطيران المدني المدني الدولي لعام ١٩٤٤ (اتفاقية شيكاغو) واتفاقية خدمات المرور الجوي الدولي (الترايزيت) لعام ١٩٤٤. تميزي.
- 2- في حال اعلان حالة الطوارئ الوطنية في اي طرف وفقا للمادة ٨٩ من اتفاقية شيكاغو فلن يطبق هذا الاعلان على الطرف الاخر على اساس

3- ياخذ الطرفان بعين الاعتبار المفاوضات فيما بينهما حول افتتاح ممر جوي بينهما وفقا لاعلان واشنطن. بالاضافة لذلك، وبعد تصديق هذه المعاهدة، سيحل الطرفان في مفاوضات تهدف الى الوصول الى اتفاقية طيران مدني بينهما وسيجري اتمام هذه المفاوضات خلال فترة لا تزيد عن ٦ اشهر من تاريخ تبادل وثائق تصديق هذه المعاهدة.

## المادة ١٦: البريد والاتصالات

ياخذ الطرفان بعين الاعتبار افتتاح خطوط الهاتف والفاكس يمللي المباشرة فيما بينهما بموجب اعلان واشنطن. اما فيما يتعلق بالربط البريدي، والذي اختتمت جولة المفاوضات حوله فسيجري تشغله عند توقيع هذه المعاهدة. كما يتفق الطرفان على انشاء اتصالات لاسلكية وسلكية عابدة وعلى انشاء خدمات الربط التلفزيوني، بالاسلاك والراديو والاطلاق اللاقط (ساتلايت) وفقا للمعاهدات والانظمة الدولية في هذا المجال، وسيجري اتمام المفاوضات حول هذه المواضيع في فترة لا تزيد عن ٩ اشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

## المادة ١٧: السياحة

يوكد الطرفان رغبتهما المتبادلة لتعزيز التعاون فيما بينهما في حقل السياحة. ولتحقيق مثل هذا الهدف ولا ياخذ الطرفان بعين الاعتبار التناهم المشترك الذي

- 1- سيسمح كل طرف لمواطني الطرف الاخر ووسائل نقلهم حرية الحركة في اراضيهم، وفقا للقواعد العامة المطبقة على مواطني الدول الاخرى ووسائل نقلهم. ولن يفرض اي طرف ضرائب او قيود تمييزية على حرية الحركة على الاشخاص ووسائل النقل من اراضيه الى اراضي الطرف الاخر.

2- سيقوم الطرفان بفتح واقامة طرق ونقاط عبور بين بلديهما، وسيأخذان بالاعتبار اقامة الاتصالات برية واتصالات بالسكك الحديدية بينهما.

3- سيستمر الطرفان بالتفاوض بشأن اتفاقيات النقل المتبادل في المجالات السابقة وغيرها، مثل المشاريح المشتركة، والامان على الطرق (المروري)، ومعايير النقل، وترخيص المركبات، وممرات برية، وشحن البضائع، العمولات، والقضايا المتعلقة بالارصاد الجوية، على ان تتم هذه الاتفاقيات خلال ٦ اشهر من تاريخ تبادل الطرفين وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

4- يتفق الطرفان على الاستمرار في التفاوض لاقامة طريق سريع يربط الاردن ومصر واسرائيل بالقرب من ايلات وصيغته.

## المادة ١٤: حرية الملاحة والوصول الى الموانئ

1- بما لا يتعارض مع الفقرة ٢، ويعترف كل طرف بحق سفن الطرف الاخر بالمرور البري في مياهه الاقليمية وفقا لقواعد القانون الدولي.

2- سيسمح كل طرف لسفن الطرف الاخر وحمولاتها متفدا عليها الى موانئهم، وكذلك للسفن والبضائع المتجهة الى الطرف الاخر او التي تأتي منه. وسيمنح هذا المنفذ وفقا لنفس الشروط المطبقة عادة على سفن وبضائع الدول الاخرى.

3- يعتبر الطرفان مضيق تيران وخليج العقبة ممرات مائية دولية مفتوحة لكل الامم للملاحة فيها والعبوران فرقا بدون اعاقه او توقف. وسيجوز لكل طرف حق الطرف الاخر بالملاحة والمرور الجوي للوصول الى تانيم اي من الطرفين من خلال مضيق تيران وخليج العقبة.

بالطاقة والسياحة اذ بين اعتبار الاطار المرجعي الذي تم التوصل اليه في اطار اللجنة الاقتصادية الثلاثية الاردنية - الاسرائيلية - الامريكىة بهدف الوصول الى خطة رئيسية للتنمية اخود وادي الاردن. اذ انك سينذل الطرفان قصارى جهدهما لاتمام التخطيط والسير في التطبيق.

المادة ٢١: الصحة

سيتعاون الطرفان في مجالات الصحة، وسيقومان بالتفاوض بهدف التوصل الى اتفاق خلال فترة لا تزيد عن ٩ اشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

المادة ٢٢: الزراعة

سيتعاون الطرفان في مجال الزراعة، بما في ذلك الخدمات البيطرية، وحماية النباتات، والتقنية الحربية، والتسميق، وسيقومان بالتفاوض بهدف التوصل الى اتفاق في غضون ٦ اشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

المادة ٢٣: العقبة ويلات

يتفق الطرفان على الدخول في مفاوضات في اقرب وقت ممكن، وفي مدة لا تتجاوز شهرا واحدا من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة، على الترتيبات التي ستكتملها من التنمية المشتركة لمدينتي العقبة ويلات في مجالات من ضمنها تنمية السياحة المشتركة، والرسوم الجمركية المشتركة، ومنطقة تجارة حرة، والتعاون في الطيران، ومحاربة التلوث، والامور البحرية، والشرطة، والرسوم الجمركية، والتعاون الصحي، وسيتوصل الطرفان الى اتفاق في فترة لا تزيد عن ٩ اشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

توصلا اليه فيما يتفق بالسياحة - يتفق الطرفان على التفاوض، بالسرع وقت ممكن، والوصول الى اتفاق في فترة لا تزيد عن ٣ اشهر من تاريخ تبادل وثائق تصديق هذه المعاهدة، وذلك بهدف تسهيل وتشجيع السياحة المتبادلة والسياحة من الدول الاخرى.

المادة ١٨: البيئة

يتعاون الطرفان في المواضيع المرتبطة بالبيئة، لما يوليه الطرفان لهذا الموضوع من اهمية كبرى، وفي مواضع منها المحافظة على الطبيعة، ومحاربة التلوث، وذلك حسب ما هو موجود في الملحق رقم ٤. وسيدخل الطرفان في مفاوضات ليتوصلا الى اتفاق بهذا الشأن في فترة لا تزيد عن ٦ اشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

المادة ١٩: الطاقة

١- سيتعاون الطرفان في تنمية موارد الطاقة بما في ذلك تنمية المشاريع ذات العلاقة بالطاقة كاستغلال الطاقة الشمسية.

٢- نظرا لكون الطرفين قد اتما التفاوض حول الربط المشترك للشبكات الكهربائية في منطقة العقبة - يلات، لذا فسيقومان بتنفيذ هذا الربط عند توقيع هذه المعاهدة، ويعتبر الطرفان هذه الخطوة جزءا من مفهوم ثنائي واقليمي اوسع. ويتفق الطرفان على الاستمرار في التفاوض بينهما بالسرع وقت ممكن لتوسيع مجال الربط المشترك للشبكات الكهربائية.

٣- سيتوصل الطرفان الى اتفاقيات ذات علاقة في مجال الطاقة خلال ٦ اشهر من تاريخ تبادل وثائق تصديق هذه المعاهدة.

المادة ٢٠: تنمية اخود وادي الاردن

يولي الطرفان اهمية كبرى للتنمية المتكاملة لمنطقة اخود وادي الاردن، ويشمل ذلك مشاريع مشتركة في المجالات الاقتصادية والبيئية، والمشاريع المرتبطة



يتعهد الطرفان خلال ثلاثة أشهر من تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة بتبني التشريعات الضرورية لتنفيذ هذه المعاهدة و لانتهاء اي التزامات دولية و الغاء اي تشريعات تتناقض مع هذه المعاهدة.

المادة ٢٧: التصديق

١- يتم التصديق على هذه المعاهدة من قبل الطرفين كل حسب اجراءاته الوطنية، وتدخل حيز التنفيذ بتبادل وثائق التصديق.

٢- تعتبر الملاحق، والذبول، والمرفات الاخرى بهذه المعاهدة جزءا لا يتجزأ منها.

المادة ٢٨: الاجراءات المؤقتة

٥- سيطبق الطرفان اجراءات مؤقتة في بعض المجالات والتي سيتفق عليها حين عقد الاتفاقيات ذات العلاقة المنصوص عليها في هذه المعاهدة وذلك حسب الملحق ٥.

المادة ٢٩: حل النزاعات

- ١- تحل المنازعات الناتجة عن تطبيق هذه المعاهدة او تفسيرها بالتفاوض.
- ٢- اية منازعات لا يمكن حلها بواسطة التفاوض ستحل بالتوفيق او تحال الى التحكيم.

يتفق الطرفان على اقامة لجنة المطالبات لحل كافة المطالبات المالية على اساس متبادل.

المادة ٢٥: الحقوق والواجبات

١- لا تؤثر هذه المعاهدة ويجب ان لا تفسر على انها تؤثر باي شكل من الاشكال على حقوق وواجبات الطرفين بموجب ميثاق الامم المتحدة.

٢- يتعهد الطرفان بتنفيذ التزاماتهما بموجب هذه الاتفاقية بحسن نية ودون الالتفات الى الافعال او الامتناع عن الافعال من قبل اي طرف اخر وبشكل مستقل عن اي وثيقة لا تتماشى مع هذه المعاهدة. ولاغراض هذه الفقرة يبين كل طرف للاخر انه حسب رايه وتفسيره لا يوجد اي تعارض بين التزاماتهما التعااقبية القائمة وبين هذه المعاهدة.

٣- يتعهد الطرفان ايضا باتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لتطبيق مواد المعاهدات المتعددة الاطراف التي هما طرفان فيها على علاقاتهما بما في ذلك تقديم اشعارات مناسبة للامين العام للامم المتحدة و غيره ممن يمارسون مهام الودعاء على المعاهدات الدولية.

٤- سيتخذ الطرفان كل الاجراءات اللازمة لازالة الاشعارات التحقيرية التي تتعلق بالطرف الاخر في المعاهدات المتعددة الاطراف التي هما طرفان فيها الى الحد الذي توجد فيه اشعارات كهذه.

- ٥- يتعهد الطرفان بعدم الدخول في اية التزامات تتعارض مع هذه المعاهدة.
- ٦- مع مراعاة المادة ١٠٣ من ميثاق الامم المتحدة، في حالة تعارض بين التزامات الطرفين بموجب هذه المعاهدة وأي من التزاماتهما الاخرى، فان الالتزامات بموجب هذه المعاهدة ستكون ملزمة وستتقدم.

لوحه بالملاحق والذبول والاضافات الاخرى

الملحق ١ :

أ- الحدود الدولية	
ب- منطقة الباقورة/نهارم	
ج- منطقة تسوفار	
(٢٧ لوحة)	الذبول:

I	وادي عربية (١٠ لوحات) خرائط صور جوية مقياس ٢٠٠,٠٠٠/١
II	البحر الميت (لوحتان) خرائط صور فضائية مقياس ٥٠٠,٠٠٠/١
III	نهر الاردن واليرموك (١٢ لوحة) خرائط صور جوية مقياس ١٠٠,٠٠٠/١
IV	منطقة الباقورة (لوحة واحدة) خريطة صور جوية مقياس ٢٠٠,٠٠٠/١
V	منطقة الغمر (لوحة واحدة) خريطة صور جوية مقياس ٢٠٠,٠٠٠/١
VI	خليج العقبة (لوحة واحدة) خريطة صور فضائية مقياس ٥٠٠,٠٠٠/١

المياه	الملحق ٢:
مكافحة الجريمة والمخدرات	الملحق ٣:
البيئة	الملحق ٤:
الاجراءات المؤقتة	الملحق ٥:
الاضافات الاخرى: محاضر متفق عليها من أ. د.	

المادة ٣٠: التسجيل

ترسل هذه المعاهدة الى الامين العام للأمم المتحدة لتسجيلها بمقتضى المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة.

وقعت في معبر وادي عربية/هاصرفا هذا اليوم الواحد والعشرين من شهر جمادى الأولى من عام الف وأربعمائة وخمسة عشر هجرية، الواحد والعشرين من شهر حشوان من عام خمسة آلاف وسبعمائة وخمسة وخمسين عربية، الذي يوافق يوم السادس والعشرين من شهر تشرين الأول من عام الف وتسعمائة وأربع وتسعين ميلادية.

النصوص العربية والانجليزية والعبرية متساوية الحجية وانا ظهر هناك اختلاف بين النصوص في التفسير يؤخذ بالنص الانجليزي.

عن حكومة دولة اسرائيل

عن المملكة الأردنية الهاشمية

اسحاق رابين  
رئيس الوزراء

الدكتور عبد السلام المجالي  
رئيس الوزراء

Y. Rabin  
Rabin  
Munoz  
Munoz  
Munoz  
Munoz

وليام ج. كلينتون  
رئيس الولايات المتحدة الامريكية

# جامعة بيرزيت

كلية الدراسات العليا

التطبيع بين المفهوم والممارسة

دراسة حالة

التطبيع العربي - القدس العربي

اعداده: سعيد يمين داود

اشراف: د. علي الجريدي